این کتاب بملک ملا عبد...

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا يحصل العلم الا بخمسة اشياء كثرة
السؤال وخدمة الرجال وقلة
الاشغال وسهر الليال والاستغفار

۱۲۴۴

عبد الستار المولی

قیمته

اي اللفظ بمعنى الملفوظ واسم كان في الاصل مصدرا بمعنى الرمي مطلقا
يقال لفظت الرحى الدقيق اي رمته بمعنى الرمي من الفم يقال لفظ الكلام ولفظت بالكلام
وهذا اللفظ صادق على كلمات الله تعالى لانها مما يتلفظ به الانسان ...
اريد بالتلفظ امر عادية للادب الضمائر المستترة في حكم
الملفوظ من حيث انها يجري حكمها عليه من الحركة
ومعطوفا عليها كالمقدرات ...

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظيم جلاله احمد عزيز بمطالعة جماله واشكره شكر من ملأ الشكر
بمعتقد لعماده ... واحمده باشرف اسمائه وصفاته ...
اهل التنبيه ومعاده واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله
لادراك مطالبه وعلى صحبه وآله **وبعد** فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية
في النحو او للبيع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا بتقييد
مبانيه وحل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته وقياساته
... على اكثرها وجعلته لخدمة الامير الكبير العالم الفاضل الكامل
سلالة الامراء والوزراء اصفى العرب والعجم ناصر الدولة ... شمس الاسلام
والمسلمين ... المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب
... جلال الدنيا والدين ابراهيم بن ... سلكه ...
اعز ... انصاره ... فقد ... الكتاب بالدرس
دستورا في هذا الفن لاولي الالباب وهدية ... في شرح الكافية
وانا نسبت الفاظه شرح معانيه وتوصيل الطالب الى مقاصده وغاياته
... الله ... قال **الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد** اعلم ان
... موقوف على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به
الانسان ... في حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد من الوضع تعيين
شيء بشيء ... والمراد ...
ان ... اللفظ على معناه ... ذلك بقوله ...

... ونحوه كالنصر فاللفظ احتراز عن الخطوط والعقود والاشارات
والنصبة **قوله** وضع لمعنى احتراز عن المهملات ...
الدالة على معنى بالوضع **قوله** مفرد احتراز عن المركبات ...
... ولا يشكل الحد بالكلمات التي ... كالاسم والفعل
والحرف لانها وضعت لشيء ... ضرب وقد لان الالفاظ
وضعت ... الالفاظ ... بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى
... ان يكون لفظا ... ولا يرد ان يقال ... انه يشكل بالكلام
الموضوعة لا الفاظ ... لفظ الخبر والجملة فان لفظ الخبر والجملة موضوع
... قولنا زيد قائم ... ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظ الخبر
موضوعة لمثل زيد قائم ... بل موضوعة لمفهوم يصدق
... ان يحتمل الصدق والكذب ...
الجواب ... عن الاشكال الاول ... ان لفظ الخبر ...
... زيد قائم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون ...
... معناه وان كان معناه ... زيد قائم ...
... معناه ولا يمتنع ان يكون لفظ الشيء مفردا ومعناه مركبا
... عليه النقض بمثل قائمة فان قائما يدل على ...
... ذات موصوفة بالقيام والتاء يدل على ... آخر ...
... فلا يكون كلمة ... ويمكن ان يجاب عنه ...
... فضلا عن ان يدل على ... معنى قائمة عاية ...
... في اللفظ لتمام الذي هو دال على معنى ... الذي يدل على
... يدل على معنى ... التذكير والتانيث ...
... **وهي اسم وفعل وحرف** ... الكلمة في هذه الانواع
... ان الكلمة ... ان يدل على معنى في نفسها او لا ...

فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والمستقبل او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسه انه يدل على معنى في غيره وذلك المعنى متعلق لا بد له من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف كمن فان معناه الابتداء والابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما ولا يتحصل الا بذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من [illegible] منقوض بمثل ذو [illegible] بان يقال معناه ان الحرف [illegible] على معناه [illegible] متعلقه وحينئذ لا يرد عليه النقض بمثل ذو ولا بانه غير [illegible] فيها ذلك الا انها اما جيء به للتوصل في جعل اسم الجنس صفة للنكرة فلا [illegible] منع ذلك في كونها متعلقة لا بالاصالة لانه لا يدل على معناه قوله **وقد علم بذلك حد كل واحد منها** اي قد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد منها من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة [illegible] مع تقييد الجنس بالفصول فيكمن حد [illegible] معرفة الحد معرفة الجنس والفصل بالفصل قوله **الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد** قوله ما تضمن كلمتين شامل للمركب [illegible] زيد وحده [illegible] قال بالاسناد وخرج عنه غلام زيد وان كان تضمن كلمتين لكنه ليس بالاسناد ولان المراد بالاسناد [illegible] نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم [illegible] المخاطب [illegible] ومثل كلام مركب من [illegible] كلمتين [illegible] كلمة واحدة [illegible] ولا [illegible] لانه لما [illegible] لزم ان [illegible] الامر خارج عن [illegible] ولا يشكل بمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام مع [illegible] كلمتين بالاسناد [illegible] ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت على قائم ابوه دون ذكر زيد في صدر الكلام قوله **ولا يتأتى ذلك**

بل المراد الدليل على الحصر

الا في اسمين الى آخره اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا في هذين التركيبين لان التراكيب العقلية من الاسم والفعل والحرف لا تزيد على ستة انواع المركب من الاسمين والمركب من الفعلين والمركب من الحرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن تحققه في شيء من هذه الاقسام الستة سوى المركب من الاسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكر في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين لجواز وقوع الاسم مسندا او مسندا اليه وفي المركب من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفائهما كليهما او واحد منهما اما في المركب من الفعلين فلانتفاء المسند اليه وكذا في المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند اليه لان الاسم الواحد لا يمكن الا احدهما وكذا في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه قوله **الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة** قوله ما دل على معنى شامل للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكنه يدخل فيه ما يدل على الزمان نحو [illegible] وامس وما يدل [illegible] معنى مقترن بزمان من الثلثة بحسب الاصطلاح [illegible] وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض بنحو اسماء الافعال فانها دالة على معنى مقترن بزمان معين كصه فانه دال على طلب السكوت المقترن بالاستقبال لكن دلالته عليه ليست اولية لانه اولا لا يدل

إلا على صيغة اسكت وبواسطة يدل على السكوت المقترن بالاستقبال
وينبغي أن يعرف أيضا أن المراد هنا الاقتران وعدم الاقتران إنما هو
بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض كاسم الفاعل والمفعول في قولنا زيد
ضارب عمرا الآن أو غدا أو مضروب أمس لأن اقترانهما بالمعنى بحسب الوضع
وإنما هو بعارض ولا يرد عليه أيضا النقض بنحو يضرب بالتشريك بين
الحال والاستقبال لأن عدم اقترانه بالزمان المعين إنما هو بحسب العارض
لأنه في أصل وضعه لأحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس عند
التناسخ ولقائل أن يورد النقض على هذا التعريف من وجهين أحدهما
أنه منقوض بنحو الجدار فإنه يصدق على مجموع الجدار أنه دال على معنى
في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فيلزم أن يكون مجموع الجدار اسما
لأنه كلما صدق الحد صدق المحدود والثاني أنه منقوض بالخطوط والعقود
والإشارات والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة
الثلاثة لكنها ليست باسم لأنها ليست بكلمة فيكون نقضا لتقدير الحد للاسم
ولما دلت على معنى الآخر لكن حد في الكلمة ... المتصل فإن البسيط
كل واحد من النقضين أما الأول فلأنه لا يصدق على مجموع الجدار أنه كلمة
لأن مجموع الجدار مركب والكلمة مفرد وأما الثاني فلأن الخطوط والعقود
والإشارات والنصب ليست بكلمة ولقائل أن يقول إن الكلمة شيئان يراد
بأحد الأزمنة الثلاثة أحدهما بعينه كالماضي مثلا أو واحد غير معين
وأيا ما كان ينتقض حد الاسم والفعل أما إذا أريد به واحد بعينه كالماضي
مثلا فلأنه يلزم منه أن يكون الذي يقترن بغير ذلك المعين كالمضارع
اسما لا فعلا وأما إذا أريد به واحد غير معين فلأنه يلزم منه أن يكون
الذي يقترن بواحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم
مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب أن يكون الحد جامعا ومانعا

أي حكم المعرب وخاصته أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أو تقديرا نحو جاءني فتى وأصله فتي
ورأيت فتى وأصله فتيا ومررت بفتى وأصله فتي قلبت الياء ألفا في
الأحوال الثلاث لتحركها وانفتاح ما قبلها لكنها قدرت في الأحوال الثلاث وإنما
قال يختلف آخره لأنه لو كان الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص
المعرب نحو اختلاف الدال في امرئ وإنما جعل الإعراب في آخر
المعرب لأن الإعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد الموصوف
كذلك يذكر الإعراب بعد المعرب وإنما قال باختلاف العوامل احترازا عن
اختلاف الآخر لا باختلاف العوامل فإنه لا يكون من خواص المعرب كاختلاف
آخر من في مثل منك ومن الرجل ومن زيد واعلم أنه قال في شرح هذا الكتاب
إنما لم يعرف المعرب بما عرف به سائر النحاة وهو الذي يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا أو تقديرا لأنه يلزم تعريف الشيء بما هو أخفى منه لأن الغرض
من تعريف المعرب أن يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل
وإثبات هذا الحكم له إنما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم أخفى من المعرب فلو عرف به
يلزم تعريف الشيء بما هو أخفى منه وهو غير جائز ويمكن أن يجاب عنه نصرة للنحاة
بأن يقال لا نسلم أن الغرض من تعريفه أن يعرف أن المعرب على أي
نوع من أنواع الأمر بطلق بعد أن عرف أحد نوعيه يختلف آخره باختلاف
العامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب ولكن

الإعراب ما اختلف آخره به أي الإعراب هو الذي يحصل اختلاف آخر المعرب
أي الإعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة
وما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والألف والياء كما في
الأسماء الستة كما اعلم أن المراد بالسبب هنا هو السبب القريب غير التام
وإنما قيده بالقريب لئلا يدخل فيه العوامل والمعاني المختلفة فإنها

المقتضي فان كل واحد منها سبب لاختلاف آخر المعرب لكنه ليس ...
المعاني المعتورة اما العامل فلانه لاحداث تلك المعاني واما المقتضي فلان المعاني المعتورة هي المعاني المقتضية للاعراب
ويمتنع دلالتها على نفسها ...

بعدة للاختلاف لا يوجد مع كل واحد منها الضم والفتح والكسر ولو جاء السبب التام لكان له وجه لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن سبب للاختلاف في آخر الكلمة قوله **ليدل على المعاني المعتورة عليه** متعلق باختلف قوله ...
آخره وجه وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وبيانه انه لما كان في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب الاسماء ليتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد بعضها للتعجب وبعضها للاستفهام ... زيد احسن بمعنى المعتورة المتداولة يقال اعتوروا الشيء اذا تداولوه قوله **وانواعه رفع ونصب وجر** ... انواع اعراب الاسم رفع ونصب وجر ... الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذكر احوال الاسم والجزم ليس من احوال الاسم
قوله **فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة** انما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علم الفاعل فقط لوجوده في غيره كالمبتدأ والخبر بل هو علم للفاعل والاشياء المنسوبة الى الفاعل كالمبتدأ والخبر واسم كان وما يشبهها ولهذا لا يقال النصب علم المفعول ايضا وانما لا يقال الجر علم الاضافة لكونه علم الكلام ... ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع والنصب قوله **العامل ما به يتقوم المعنى** ... ما يحصل المعنى المقتضي للاعراب يعني ان العامل هو سبب لحصول المعنى المقتضي للاعراب ... فالعامل شيء يتقوم المعنى المقتضي للاعراب ... نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمقتضي هو الفاعلية ... انما حصلت وتقومت بقام ... من خواص الفعل لان عوامل ... سببا لتقوم اعرابه ... قوله **فالمفرد المنصرف** ... من عوامل الاسم ... ههنا الكلام ... ان اصل ... ان يعرب بالحركات لكونها اخف واخصر ... كانت الاعراب بالحركات ... رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة

وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة فاذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب بالحركات والحروف مختلفة قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب قوله **فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا** الى آخره اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا كرجال زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال وكذا اعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان اعرابه بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن كذلك لانه لم يكن نصبه بالفتحة ولقائل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد ان كان ما يقابل المثنى والمجموع او ما يقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة تلك عبارة المستكملة المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد بالاول ... غير الاسماء الستة لذكر احكامها واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة قوله **جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة** ... رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره كما يجيء فجعل ههنا كذلك ... قوله **غير المنصرف بالضمة والفتحة** ... رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كاحمد ... تشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف ...

مع ان اعرابها بالضمة والكسرة تقديرا كما ذكر في بعض كتبه وبشل جواز حالة الجر
فالمس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة ... اخوك واخواتها

ياء المتكلم بالواو والالف والياء نحو ... مضافة الى غير

انما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف
بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني
اب ورأيت ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم
لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديريا
تقول جاءني ابي ورأيت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه ذكر قيد
اخر وهو كونها مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات
تقول جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وبعد التنويع جار على خلاف
الاصل فيشأن اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف
في اواخرها حروف تصلح ان تكون اعرابا من غير الحركات بان يحصل
حركة ما قبلها حال الرفع كجاءني ابوك اصله ابوك ... ضمة الواو الى الباء
بعد سلب حركتها وبان يحصل قلب الواو الفا حال النصب كرأيت اباك اصله
ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباك
وبان يحصل نقل حركة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركتها وقلبها ياء حالة الجر كمررت
بابيك اصله مررت بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركتها ثم قلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك

المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان

اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف
حالة الرفع وبالياء حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما
واثنان ورأيت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين
وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا
الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين
ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا ...

جمع المذكر السالم والعشرون واخواتها

اعلم ان جمع المذكر السالم والعشرون واخواتها اعرابها حالة الرفع بالواو
وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون رجلا ورأيت
الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين
وانما افرد العشرون واخواتها بالذكر لانها ليست داخلة في جمع
المذكر السالم لان المراد بالجمع المذكر السالم اسم يوجد الحق باخره واو او ياء
ونون وظاهر ان العشرون ليس كذلك فانه لو كان عشرون جمعا لكان
لان واحده عشر ولم يقل احد ان عشرون جمع عشرة والذي
يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لجواز
اطلاق الجمع على ثلثة فما فوقها من احد لكنه ليس كذلك ... لو حسبنا ...
عشرون تبع العين والثين وانه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع
يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع
جار على خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف
والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع
ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى
والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب
بالحركات واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل
اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه كان
في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا
بتقلب بعضها الى بعض واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان
حروف الاعراب ثلثة والاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع
فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء
لالتبس المثنى بالمجموع حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رأيت [illegible]

فان قلت فاي من قبيل عصا او من قبيل علي قلت الظاهر
انه من قبيل عصا فان قلت اي فائدة في مثل هذا المحل قلت
الفائدة انه لو كانت منه بابه عصا القبيل انها معربة تقديرا
انما هي في جميع الاحوال ولو كان من باب علي لكان عند
بعض النحاة مبنيا وعند بعض
التي هي مر بابا الاعراب التقديري لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لتعين الجمع
في الحالين فلا تغفل ... بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لتعين المثنى بلا اعراب
فرعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال الرفع
بالالف لان الالف يقع ضمير الفاعل للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب
المجموع حال الرفع بالواو ولو يقع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون
وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب
فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع وخص ان كل واحد منهما
تفضيل في الكلام من حيث قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر وسط
الفم والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد
منهما وفتح ما قبل الياء مع النون وحدوثها علامات التثنية والواو والياء في
الجمع للاعراب وكل واحد منهما وكسر ما قبل الياء مع النون وحدوثها علامات الجموع
فان النون حال الاضافة بمنزلة التنوين في غيرها للعلامات فقط وليس عوضا
عن الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب قوله التقدير فيما تعذر كعصا
مطلقا او استثقل كقاضي رفعا وجرا ونحو اعلم ان الاعراب تقديري
ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر ظهور الاعراب فيه
لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لكنه يستثقل ... اما الاول ففي موضعين
احدهما الاسماء المقصورة وهي ايضا في اواخرها الف مقصورة نحو حبلى وعصا
وعصى ... اصله ... واما تعذر الاعراب لفظا
لكن الالف في آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود
الالف في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا هو موقوف في حالة اللام
... الاضافة ظاهر وفيه نظر لانه يوهم ان الالف ... في حال الاضافة ... تلفظا
... لانه لم ... في فتى التعويض واما في حالة التنكير فمقدر ...

مسلم رفعاه

... اصله

و رايت فتى اصله فتيا ... قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الاحوال الثلث صح

لانك تقع المراد باحد الازمنة الثلثة واحد غير معين فحينئذ تقول
في حد الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد غير معين
اي مقترن باحد معين فيلزم حينئذ ان يكون الماضي
اسما لانه يصدق عليه انه مقترن باحد معين
ومع ذلك فعل بالاجماع فلا يكون الحد
جامعا لخروج بعض افراده ...

فلقد ... فجوابه ان المراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها غير
تقييده بالتعين او بعدم التعين ... ان يعود ويقول لا حاجة الى ...
به واحد من غير تقييده بالتعين او بعدم التعين لانه يلزم منه ان يكون الذي اقترن
بالزمان المعين نحو فعلا بل الحكم كذلك ... لا يقول لا نسلم لزوم ذلك
لان الذي اقترن بالزمان المعين صدق عليه انه يقترن باحد الازمنة
الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها
مع التعين وان لم يتقيد به ولم يلزم من ذكر حد الاسم تهما مع قوله قبل
وقد علم بذلك حد كل واحد منهما التكرار لان ذكرهما بالمطابقة وهنا كان بالالتزام
قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه اعلم ان الخواص جمع خاصة
وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى
الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة
الاسم تكون بالحد وتكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس
انه كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا ... كلمة صدق عليها انها دلت على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ... منعكس بمعنى
انه كلما صدق المحدود صدق الحد يعني ان كل ما صدق عليه انه اسم صدق
عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة
مطردة بمعنى انه كلما وجد خاصة الشيء وجد ذلك الشيء مثلا كل كلمة وجدت
فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن ان تقال كل اسم
صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضمائر ...
وانما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له ...
ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم ... للتبعيض ...
لم يذكره الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني
معنوي فاللفظي ثلثة احدها دخول اللام للتعريف وانما لم يدخل اللام ...

نقص الجر لاشعار الرفع والنصب في عمل الافعال
ودون الجر هدم تكلمت في هذه الحاشية

على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون
نكرة ولبعد المناسبة والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل لانه على
ان اصل الفعل ان لا يدخل عليه شئ من الاعراب لعدم العلة المقتضية
للاعراب فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف
الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيد من فعل ماض في قولنا قام
زيد وفيه نظر لان المراد تمام معناه لفظه فيكون اسما فالاولى ان يقال انما قال
دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليتناول الجر بالاضافة والثالث التنوين
والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل
الفعل لان التنوين على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض
من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على
امكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسم ولا امكنية للفعل في الاسمية فلا يدخل
الفعل هذا التنوين واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة
كسيبويه وسيبويهٍ فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة اسكت
الآن وصهٍ اي اسكت سكوتا ما في وقت ما والفعل لا يقع معرفة فلا يحتاج الى الفارق
بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض عن المضاف اليه كالتنوين الذي
في يومئذ اذ كان اصله يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه عوض عن
المضاف اليه التنوين فلان الفعل لا يضاف الى شئ ليحذف عنه المضاف
اليه ويعوض التنوين عنه فلا يدخل التنوين عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة
فهو التنوين الذي في مسلمات فانه مقابل عوض عن النون التي في مسلمين
على ما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم
فليس مختصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات المعنوية
فالاسناد اليه اي كونه مسندا اليه وانما اختص الاسناد اليه بالاسم ولم يدخل
الفعل لان الفعل مسند الى شئ دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا

ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز والاضافة اي كونه مضافا بتقدير
حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شئ لان الاضافة اما للتعريف واما
للتخصيص واما للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج
الى التعريف والتخصيص لانهما زائدان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى
هذه الزوائد كلا فائدة ولا يجوز اضافته للتخفيف لان التخفيف انما يحصل بحذف التنوين
او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه لكن يضعف
للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا
قوله وهو معرب ومبني اي الاسم على ضربين معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو المعرب
وان لم يختلف فهو المبني قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله
المعرب المركب احتراز عن الالفاظ التي لم تركب مع غيرها كالاعداد
وسائر الاسماء قبل التركيب فهو شامل للمبنيات ايضا كهؤلاء في
قام هؤلاء فلما قال الذي لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كالحرف في الاحتياج والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والامر الحاضر
والحروف واعلم ان المعرب انما يكون معربا اذا تحقق فيه امران احدهما وجود
سبب الاعراب وهو التركيب
والثاني عدم مانع الاعراب وهو عدم مشابهته لمبني الاصل فتعرض
بقوله لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض بمبني
الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة
الشئ نفسه وجوابه ان يقال ان ذلك يدل على ان المعرب لم يشبه
مبني الاصل ... على انه ليس مبني الاصل اولا ... تقدير الحد
هكذا المعرب الاسم المركب الذي لم يشبه مبني الاصل ...

مبني الاصل

8

للاسم وبخ كم موجه الاشكال واعلم انه في قول المعرب المركب ... لان المركب

منحصر في تركيب قد يكون مثنيا لكن مراده في المركب المعرب

الذي ركب مع غيره والمراد من التركيب تركيب الاسنادي ... عليه

المنتقض بمثل غلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل هي المشابهة

الموجبة للبناء فلا يرد على هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل

الماضي وامر الحاضر في تحقق الاعتبار ولا يرد عليه نحو اسم الفاعل لكونه

مشابها للمضارع في وقوعه موقعه ... في خبر المبتدأ او في ... لكل واحد منهما

على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف

المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل

لانه يشبه الضمير الذي ... في ادعوك كاضرب ... في علة بنائه

مبني الاصل على نفسه كم مبني الاصل فلزم ان يكون معربا وليس كذلك ... قلنا ...

انه تشابه مبني الاصل لانه مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه

للكاف الذي ... فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك ...

لان التشابه ... تشابه لذلك الشيء بعد الكاف حرف لا ...

لا نسلم ان المشابه لمشابه الشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير التشابهين

لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في الافراد والخطاب

والتعريف ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف الذي في ذلك

... في الافراد والخطاب والتعريف ... وقوعه

موقعه فيكون للمنادى المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك ...

في الافراد والخطاب والتعريف وهذا القدر كاف في ...

فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء ان المنادى المذكور لكونه

مشابها للكاف الذي في ذلك ... لم يرد النقض بالمنادى

على التعريف اصلا قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا

على ما قبلها والثاني في الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم

المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي واما تعذر الاعراب لفظا

او بسبب حركة ما قبل الياء ... لاجل الياء ... يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب

فظاهر لانه لا يمكن تحريك الحرف الواحد بحركتين ... واما الكسرة فلانه تحرك الحرف الواحد

بحركتين ... لا يقال لم لا يجوز ان تكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها

... موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب

... التركيب فيكون غير كسرة الاعراب واما ما قال ... فيه لانه

مال بعضهم اعرابه مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر

... في حالة الجر واختاره المصنف تقديري في الافراد ...

في موضعين احدهما الاسماء المنقوص ... في آخره ياء ما قبلها مكسور

فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاض ...

... مررت بقاض واصله بقاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء

فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين علامة ...

بخلاف الياء ... مررت بقاض ... تقول في النصب رأيت قاضيا ...

لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان

اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول ... مسلمي واصله مسلموي اجتمعت

الواو والياء ... فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ... ضمة ما قبل الواو كسرة

لمناسبة الياء ... واما النصب والجر فلفظي لانه كان منصوبا ...

بالياء ... فان الاعراب التقديري في ... صورة فاسدة

لفظي لا تقديري قوله والنقص ... لانه ذكر قبل ... في المفرد المنصرف

وجمع المكسر المنصرف ... لانا نقول ... في المفرد والمنصرف ... ونساو اللفظي

والتقديري ... بالضمة والفتحة والكسرة قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا

قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما

واحد ح

وهي عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

أي غير المنصرف اسم يوجد فيه علتان من تسع علل او علة واحدة منها تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكره في البيت واما قال […] هذا التنوين تقريب لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انه احد عشر من التسع المذكورة وشبه الف التأنيث […] ومراعاة الاصل في نحو احمر بعد التنكير فقال التقريب اي القول بانها تسعة اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد من قوله وهذا القول تقريب ان القول بان كل واحدة من العلل التسع علة قول تقريبي لا تحقيقي لان كل واحدة منها ليست بعلة تامة لمنع الصرف والا لوجد منع الصرف مع كل واحدة منها وليس كذلك ويمكن ان يراد منه ان ذكر العلل التسع منظوم تقريب الى فهم المبتدئ وزائدة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حال في شرح […] لان منع الاسم الصرف النون زائدة اذ لا عامل هنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدأ وهو النون لان الجملة […] قولنا النون زائدة ليست بسبب منع الصرف بل بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة باللام لان يحكم زيادة الالف واللام في النون ويدل عليه ما ذكر بعينه الالباب في البيت نكرة واعلم ان كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع للمعدول عنه والوصف فرع للموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربية لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيهما فقال البصريون انهما انما منعا الصرف لمشابهة […] ويمكن فرعا لعدم الاحتمال […] ووزن الفعل فرع لوزن الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا لكن

وزن الاسم ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف في ذكر العلل اورد امثلة على ترتيب ذكر العلل […] فقال عمر واحمر الى آخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتأنيث اللفظي والعلمية وزينب للتأنيث المعنوي والعلمية وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمع المكرر ومعديكرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون المزيدتين واحمد لوزن الفعل والعلمية قوله وحكمه ان لا كسر اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخله الكسر ولا التنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا الاستثناء […] كان حالها في الاعراب […] كونها منصرفة قبل التسمية […] انها غير منصرفة حال التسمية وانما […] لانه ليس علامة الجر فقط لكونها مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا يحذف من غير المنصرف […] حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما ينصب في سائر المواضع لكونه […] حال الجر […] وانما لم يدخل المنصرف الكسر والتنوين لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتين كل واحدة منهما فرع لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة اللفظ لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ونصر مشتقان من الضرب والنصر ومن جهة الافادة لان الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب اي يجوز صرف غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما الضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصلها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثال الشعر […] والثاني […] تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير منصرف

الجمع لكن صرف كناسة مقصود منهم عندهم قوله **وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث**

اي وما تقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وانما اعاد ذكره هنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج هنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احديهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتان لا يقال لو كان الجمع بسبب صيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان نحو مساجد غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك الثانية الفا التانيث وانما قام الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة الفاعل وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتان قوله **فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية**

اي العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والآخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء آخر كثلاث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثناء ومثنى وتحقيق العدل فيه ان ثلاث ومثلث وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصلهما شيء آخر وذلك انا وجدنا الاعداد في الاعداد من الواحد الى العشرة واخواتها ثلاثة واربعة فاحاد وموحد معدول عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث عن ثلاثة ثلاثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد بكل منها العدد المكرر غير منصرفة للعدل والصفة الاصلية كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع واما فوق الاربعة فغير مسموع

ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر هل يقال ام لا فيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل في أخر فلانه جمع اخرى واخرى تانيث آخر وآخر افعل التفضيل وقياس افعل التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من وههنا أخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة آخر لكن قيل أخر فعلم انه معدول عن آخر من وتحقيق العدل في جمع انه جمع جمعاء وجمعاء فعلاء غير صفة وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كما يجمع صحراء على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعى ولا جمعاوات علم انه معدول عن جماعى او جمعاوات او تقديرا كعمر وقطام في تميم والمراد بالعدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم المعدول لم يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فيقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه الا العلمية فيقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما باب قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم تدع الضرورة لتقدير العدل فيه

والذي يمكن ان يقال في توجيهها ان فعال مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء نحو حضار ووبار ممتنع وليس فيه الا السببان وهما العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل لغرض ان يحصل موجب البناء فلم قدر العدل فيما آخره راء عند بني تميم لا طراد الباب وضعف مذهبهم لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه لكونه ممتنعا بما ذكر

~~الى تقدير العدل فيه~~ واذا وجدت نسخة الكتاب مخرجة على المصنف ولم يكن فيها لفظ فقطام كانت زائدة فلا يقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود **قوله** الوصف شرطه ان يكون في الاصل ثم لا تضره الغلبة الاسمية فلذلك صرف اي شرط وصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلا تضر غلبة الاسمية العارضية على الوصفية الاصلية ولا يخرج الوصف الى حد التنوين لاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اجتمع فيه وزن الفعل والوصف فمن كان الوصف العارضي مانعا من الصرف لا يقال ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء التي في اربعة ليست للتأنيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التأنيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وكذا ادهم صفة في الاصل لمعنى فيه ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في الاصل وصارت اسماء بسبب العارض فلم كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية غير مضرة في تأثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف فلم تضر غلبة الاسمية العارضية الاصلية

قوله وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر لانها

لم تكن في الاصل صفة لانها وان كان في افعى وزن الفعل والحية اي الصرف الا ان افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهب لبعضهم منع الصرف لتوهم الخبث في افعى والجدل من الجدل وهو القوة وكثرة الخيلان في اخيل فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت في هجو بني تميم ذرني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيلا والمذهب الاصح الصرف لعدم العلم بكونها صفات في اصل الوضع وتحقق الاسم الصرف ولهذا قال وضعف منع افعى ونحوه **قوله** والتأنيث بالتاء شرطه العلمية اي شرط التأنيث بالتاء في منع ان يكون علما لانه لم يكن علما لكان ذلك التأنيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرفت قائمة في قولنا مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد التأنيث بقوله بالتاء احترازا عن التأنيث بالالف المقصورة والممدودة فان العلمية ليست بشرط فيه **قوله** والمعنوي كذلك اي وشرط التأنيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التأنيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف حائض في قولنا مررت بامرأة حائض مع تحقق الوصفية والتأنيث المعنوي من غير العلمية وكذلك مررت بعقرب مع تحقق التأنيث المعنوي ووزن الفعل فيه من غير العلمية **قوله** وشرط تحتم تأثيره الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع اي وشرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة فالاول ان يكون زائدا على ثلاثة احرف او يكون وسطه متحركا او العجمة معه لانه لو انتفت الامور الثلاثة لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة فتقاوم الخفة السببين اللذين فيه فلم يتحتم في الاسم السبب الواحد والسببان احد المانع من الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود التأنيث والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة على ثلاثة احرف وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفهما وهو العجمة وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثيا ساكن الاوسط والقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات

ويمكن ان يجاب عنه بانها تحرك الاوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب
ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم تاثير تحرك
الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه ان ان سمي مثل شاة وذات مذكر
منع صرفه وفيه نظر والذي ... بادة هذا الاشكال بالكلية ان يقال الالف
بالتاء في قوله التانيث بالتاء وشرطه هو التاء المتمحض للتانيث والتاء في شاة
وذات ليست كذلك لانها بدل عن شيء واصل شاة شاهة واصل ذات
ذوات قال فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة فقدم منصرف اي فان سمي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه
لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى
فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا عن علامة التانيث وحرف قائم مقام حرف التانيث
وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قائم مقام حرف التانيث لانك لا تصغر ...
بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع عوض عن تاء التانيث للزم
الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع
صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب ... اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق
العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان ... غير منصرف ... ان يلزم
... ممنوع من الصرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكونه ثانيا معنويا ... قلنا لا نسلم ان التانيث
في الجمع حقيقي بل لكونه بمعنى الجماعة قال المعرفة شرطها ان تكون علمية اي شرط المعرفة
في منع الصرف ان تكون علما لان المعارف خمس وهو العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام
والمضاف ... وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما التعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم
مبنيات وباب غير المنصرف من المعربات واما التعريف المعرف باللام والتعريف والمضاف
فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فلا اقل ان لا يجعلان المنصرف
غير منصرف واذا بطل منع الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية اذ لم يجز
تعريف التركيب ... فشرط التعريف احد الامرين وهو اما التعريف العلمية واما تعريف التركيبه

وهو تقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى
لاحتياج في منع صرف بعض التوكيد قبل تعريف التوكيد تعريف العلمية لان الفاظ التوكيد اعلام ...
ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين قوله العجمة شرطها ان تكون علمية
في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع
اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان تكون علما في العجمة ... بادخال لام
او الاضافة او التنوين او التركيب او غير ذلك فصار في حكم كلامهم فلم تبق العجمة ... جهة منع الصرف
ولهذا لو سمي رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجمة والشرط الثاني
احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الكلم
على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية الخفة تقاوم احد السببين
فلم يبق فيه الا سبب واحد فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط
الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر وابراهيم اذا سمي بهما ممتنع
للعلمية والعجمة وحصول شرطين ... قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد
ومصابيح واما فرازنة فمنصرف اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون ... صيغة منتهى الجموع
ان يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم بحيث يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز
جمعها جمع السلامة نحو الصاحبات وهذا الجمع ... ثلثة احدها ان يكون بعد الالف ... حرفان ...
نحو مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان ... في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون
بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بها لكان ...
شابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فيكون حكمه حكم المفرد لانه شابه كراهية
وطواعية لفظا فظاهر واما شابه معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين الا ان الجمع ...
واما كراهية وطواعية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين ... واعلم ان
المراد بالهاء ... التانيث كما ينقض بمثل فرازنة ...
لكان ... ينتقض بمثل ليالي فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ...
عن ذلك المراد بصيغة منتهى الجموع ... صيغة منتهى الجموع ... الحروف ...

فوليس مثل مدائني لذلك لانه على صيغة منتهى الجمع نظرا الى النسبة الا ان هذا الجواب مبني على قوله
لا نه للاحتراز عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع لا ن حروفه فيه زائدة الاربع
وهو للاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك فقرازنة
منصرف للاستغفار شرط الجمع المانع من الصرف لكونه في الحال ذكره **وحضاجر علما للضبع**
غير منصرف لانه منقول عن الجمع هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن لا يمنع الصرف
للجمعية صيغة منتهى الجموع بغير تاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه انا نقول
لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة
بهنا لانه منقول من الجمع جمع حضجر والحضجر هو العظيم البطن فان قيل هذا السوال
غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لكن هذا الوزن لم يمنع الصرف
لا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كان فيه فيمتنع الصرف وان لم يكن
تمة باعتبار الجمعية فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مونث قلنا
لا نسلم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم الجنس فيحتمل ان يكون علما للمذكر
والمونث كالكاسبة والاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث لكن لما ان فيه تانيث
لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير موثرة ولهذا
لو نكر لكان غير منصرف بالقائل الف يعقوب تمييز ان يقول لسر دان يكون قبائل
كما قال في الوسف قوله **وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل**
على موازنة وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف وهذا جواب عن
سوال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن انما يمنع الصرف اذا كان جمعا او منقولا
عن الجمع وهو ليس كذلك فاجاب بانه اذا لم ينصرف فله وجهان احدهما انه لفظ اعجمي
فلما استعمله العرب جعلته على الالفاظ المعربة في العربي وكانت الالفاظ التي
على زنته في العربي غير منصرف فجعلوه غير منصرف والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف
وعلم من قاعدة كلامهم ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع وان لم
تصرح لحفظ قاعدتهم اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون غيره
حفظا للقاعدة تم

بناء على الاصل الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقا او تقديرا بناء على الجواب الثاني
المصنف يعني ان اصلها ذا اذا وجد سراويل وهو التفصيل فلا اشكال لان هذا الوزن انما
يمنع الصرف لاجل الجمعيتين من صيغة منتهى الجموع بغير تاء والجمعية منتفية فيهنا
ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار رفعا وجرا مثل قاض في حذف
اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين
وحذف الياء تقول جاءني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء والكلام حيث
التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد
الف التكسير حرفان كمساجد او ثلاثة احرف اوسطها ساكن كمصابيح وليس هنا بعد الف
التكسير حرفان ولا ثلاثة احرف فيكون جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفا فقال سيبويه
تابعه للخليل لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة بعد الراء والذي
يدل على ذلك انك تقول مررت بجوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان
جاريا على الراء فتقول جاءني جوار بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت
مقدرة لمنع الصرف والحاصل ان كل واحد منهما حكما كلفظيا فان قيل هذه التنوين
عند سيبويه فانه غير منصرف فقال انه عوض عن الياء او عن حركة الياء لان الاصل هو لا جواري
جواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هو لا جواري فلما كان الحركة في
الياء مع الكسرة في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال
كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة
عوض التنوين عن الياء او عن الحركة الياء فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين
التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما حالة النصب فبالاتفاق
غير منصرف تقول رايت جواري بالفتحة على الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح
لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان عبد الله مولى
هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله **التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد**
مثل بعلبك اي شرط التركيب المانع من الصرف وجوده مع العلمية وعدم الاضافة

علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي وان لا
يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فيلزم ان يجعل
المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد
لكان مبنيا او محكيا على حاله نحو تأبط شرا وشاب قرناها وذرى حبا اذا كان
مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن شرطا في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص
بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف
في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه وخمسة عشر
اذ جعل علما للمذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا
واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب
الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزم احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز
به عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما اعلم
ان المراد بالتركيب من اسمين فلا يشكل بمثل زيد علما لان زيدا مركب من الاسم
والتنوين قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او في
صفة فانتفاء فعلانة واعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم من الصرف
عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما لالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث
عليهما اذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه
في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهتهما لالفي التأنيث لانه لو لم يكن علما
دخل تاء التأنيث عليه كسعدان فانه يقال سعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران
وفلان وسبحان وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة
ليتحقق مشابهة لالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث وقيل
شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه الموضع

للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التأنيث
وعليه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس
شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات
قوله ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان
اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف
في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء
فعلانة منع صرف رحمان لتحقق شرطه وجود انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال
شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود
فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين
معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق
ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء
فعلى فمنصرف بالاتفاق قوله وزن الفعل شرطه ان يختص به كشمر وضرب
او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع اي شرط وزن الفعل
المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم
الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم
كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكانفعل وتفعل واستفعل وافتعل
وما يشبهها لانها يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل
لتاء التأنيث ليتأكد مشابهته الفعل او وزنه افعل وتفعل ويفعل
ونفعل امرا على طريقة الافعل نهيا له ونحوه فان سمي رجل بتغلب
لم يصرف للعلمية ووزن الفعل زيادة التاء في اوله لعدم مجيء امثال جعفر
بمعنى الف فهو كضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي منع عن زيادة
التاء لانا نقول ان النحاة يجوزون اللفظ المنقول الى العجمي في زيادة
حرف من حروفه واصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس

زايدة اراد وبه انه لو اخذ الفعل منه لقيل حرجس بخلاف ما لو سميا رجل
بنهشل فانه منصرف لان في الاسماء فعلل مثل جعفر فلم يكون زايدة
ولا يشكل بقبوله التاء كقولهم ترجس وترجسة لانه غير قابل للتاء لانه
لا يقبل التاء اذا استعمل صفة فكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل
رح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله **وامتنع**
احمر اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف
احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا
فيه وهو ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل للتاء لان
الهمزة في اوله زايده لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لان لا يقال احمرة
ومن اجل هذا الشرط تعيين مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء
الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء لانه يقول
هذا رجل يعمل وهذه ناقة يعملة تعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه
غير قابل للتاء رح وكذلك حكم احبل الا قوله **وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر**
صرف لما تبين من انها لا تجتمع مع مؤثرة الا ما هي شرط فيه
اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا نكر
صرف لما تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجتمع مع علة الا وللعلمية شرط
في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجتمع مع العدل ووزن
الفعل مؤثرة وليست شرطا في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين
قبل ان العلمية المؤثرة لا تجتمع مع علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة
ان كانت الوصف فلانها لا تجتمعه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت
التانيث بالتاء والتانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف
والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانتا في الصفة فالعلمية لا تجتمعهما
لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف فانها لا تجتمعهما مؤثرة

لاستقلالها في منع الصرف بدون العلمية وان العلمية تجتمع مؤثرة مع العدل وانما قلنا
ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية
ووزن الفعل وانما قلنا العلمية تجتمع مؤثرة لانها ليست شرطا في العدل
ووزن الفعل لمنع الصرف العدل من غير العلمية في نحو ثلث ورباع وجمع
ووزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة قوله **الا العدل ووزن**
الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب اي العدل
ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سؤال مقدر
وذلك السؤال ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل
فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت بانتفاء
العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست شرطا فيهما فاذا لم يصدق
كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل
متضادان لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما
وفي السؤال المذكور نظر لانه لا يتوجه السؤال المقدر رح لان العلمية في الكلمة
المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بمؤثرة رح والا لزم ترجيح
من غير مرجح اذ كل من الثلاثة سبب تام فالقول بمؤثرية الاثنين دون الثالث
ترجيح بلا مرجح وليس مثل ... كذلك لان الجمع
وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك لانها شرط
من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن
غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل
فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه
وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لانه
بزوال العلمية ولم يزل احدهما والمسلم انه انما قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم
تكن مؤثرة لم يصدق قوله وكل ما فيه علمية اذا نكر صرف لان مثل ...

اي ... او علمية واحدة

اي كل ... فيه الجمع وحده الجمع والعلمية

فيكون غير منصرف ... لكون ...

... العلمية ... وجود العلمية ووزن الفعل

... العدل ووزن الفعل ...

... فيه العدل ووزن الفعل ... غير المنصرف

... مع العدل ووزن الفعل

فاذا كان من الواجب على المعلم ان يقول غير قابل للتاء حالة كونه وصفا

لانه لو كان علما لا يقبل التاء وان كان قابلا اياه قبل العلمية

اي ومن شرط وزن الفعل يوجد في الفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي او يكون في اوله زيادة كزيادة في الفعل وغير قابل للتاء

وصلح لمرار اذا سمي به ففيه علمية وليس من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية
لان منع الصرف انما هو للجمعية الاصلية والتانيث قوله **وخالف سيبويه الاخفش**
في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير اعلم ان نحو احمر غير منصرف
للصفة ووزن الفعل فاذا سمي به جاز كذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش
فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية
وقال الاخفش انه منصرف لانه نكرة ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن
فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فيصرف وجوابه ان يقول
انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لا نسلم انه لم يعتبر فيه الوصفية بعد ذلك التنكير
وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية
من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفتين من سبب احمر
وسكران ولهذا قال في مثل احمر وباب شكلها مستثنى من هذا الحكم
فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية وقبل التنكير واما بعد التنكير
فلم يبق فيه الا الوصفية الاصلية قوله **ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين**
في حكم واحد وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا نكر
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد
العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل
ولو كانت معتبرة لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه
ليس كذلك فلم تكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة
الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم
لما لزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع
على كثيرين والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز
وليس كذلك احمر بعد التنكير لعدم اعتبار المتضادين فيه فافهم

بان يجعل احمر علما لشخص ثم جعل علما لشخص اخر الى ان يتعدد مسماه فهذا هو الاشتراك الاتفاقي ٥

في اعتبار الصفة في منع الصرف فلا يلزم حال التنكير

من اعتبار الصفة في باب منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال
في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقول الشاعر
اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية
في الحوص من جهة منع الصرف وجمعه على الاحاوص واعتبر الصفة من جهة
جمعه على الاخفش واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة فانه اذا نكر صرف
الا نحو احمر على الاخفش **وجميع الباب باللام والاضافة**
ينجر بالكسر على الكسر
ينصرف اذا اضيف او دخله اللام الجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا
ولكن اختلفوا في ان دخول الكسرة عليه من حيث انه منصرف او لا من هذه
الجهة فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم من اللام
والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فيصير منصرفا فدخله الكسر وقال قوم
انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين فيه بل انما دخله الكسر لان الكسرة
انما حذفت تبعا للتنوين وحال وجود اللام او الاضافة لم يوجد التنوين فيجب
ان يصح الكسر وقال قوم ان بقي العلتان كان غير منصرف كمساجد وحبلى
وحمرا او احمر وسكران صفة علما بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احدهما
كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد وعمر وهذا اقرب لكن تمام الكلام
الاول لان قوله **المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية** اي المرفوع هو ما اشتمل
على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف
الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة لان من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع
قال فالمرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب المرفوعات ولم
يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد كما في تعريف
الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوعات لان الرفع
في الفاعلية في الاصل وسائر المحمول على الفاعل في الرفع قوله

فهو المرفوع

بيان المرفوعات

وهو ما اسند اليه الفعل وانما قال ما اسند ولم يقل اخبر
ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند الفعل اليه ولم يقل ما
اسند الفعل اليه ليدخل فيها الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت
زيدا فان ان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس وان كان
في تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة
المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف
والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول
ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل
في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه اي وقدم
الفعل او شبهه على الفاعل ليدفع وهم من يتوهم ان زيدا في قولنا
زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا وليس كذلك لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه
ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم
ابوه اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج منه مفعول ما لم يسم فاعله
نحو ضرب زيد فان زيدا اسند اليه الفعل وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه
به لان الفعل وهو التاثير لا يكون قائما بالمفعول بل يكون قائما بالفاعل و
انما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل
به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو
ضرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا بثلاثة
شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون
الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل او شبهه
قائما به فخرج بقيد قيل زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد
بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل وتقدير الاسناد ولا يشكل
لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد

هو الاسناد في الايجاب والسلب فان قيل لا يجوز ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه
الفعل هو الفعل الاصطلاحي والفعل الحقيقي الذي هو المصدر وايا ما كان ففيه اشكال لان
اريد به الفعل الاصطلاحي او الفعل الاصطلاحي خرج منه الفاعل كما انه غير داخل به المفعول واما ان اريد
به الفعل الحقيقي فلانه حينئذ يحتاج الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به اولا
الفعل الاصطلاحي والضمير في قيامه يعود الى المعنى مدلول الفعل الاصطلاحي الذي هو الفعل
بجواز عود الضمير الى معنى مدلول الاسم كرر وحينئذ لا اشكال الحد قوله والاصل ان يلي الفعل
اي الاصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول
وساير الاشياء المعمولة للفعل لان قربه بالفعل اكثر من قرب ساير الاشياء بالفعل
لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون ساير الاشياء ولكونه موجدا للفعل فانه كان
ساير الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب
غلامه زيدا اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال
ضرب غلامه زيد فانه لو لم يقل ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه متقدم رتبة على غلامه لزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جايز ولهذا جاز ان يقال ظنهما الزيدان
ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعولية امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا
لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه
يعود الى زيدا وزيدا مؤخر عنه واما رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول له
والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم الاضمار قبل الذكر في مثل
ضربني وضربت زيدا ولم تجوزوه فيما نحن فيه مع وجود المعبر عنه في الموضعين
قلنا للضرورة ثم وهي وجوب وجود الفاعلية وامتناع وجوده الا مع الاضمار قبل الذكر
على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل
واعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني
بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم
وجواز اعطيت درهمه زيدا ودرهمه [illegible] حقيقة القضية قوله

وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينة أو كان مضمرا متصلا أو وقع مفعوله بعد إلا أو معناها وجب تقديمه ش وإذا انتفى الإعراب في الفاعل والمفعول معًا لفظا والقرينة نحو ضربت موسى عيسى وضرب هذا على نسبة منه على الطبع وجب تقديم الفاعل على المفعول في اللبس ولأنه لو قيل إنه مؤخر فاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا عن الأصل من غير دليل ولا حاجة وإنما قال والقرينة لأنه لو انتفى الإعراب لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو أكل الكمثرى موسى فإنه من المعلوم أن موسى آكل والكمثرى مأكول وضرب موسى العاقل عيسى العالم وضربت موسى سعدى فإنه لم يحصل الالتباس بتأخير الفاعل وكذلك إذا كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لأنه لو أخر لزم أن لا يكون متصلا وقد فرض أنه متصل هذا خلف وإنما لم يجز أن يكون الفاعل متصلا مؤخرا عن المفعول المنفصل نحو ضربتك لكراهيتهم أن يقدم الأضعف على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وإنما قال ضميرا لأنه لو كان الفاعل ظاهرا نحو ضرب زيد عمرا لم يجب تقديمه على المفعول وإنما قال متصلا لأنه لو كان ضميرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضرب إلا أنت وما ذكره يشكل بقولنا زيدا ضربت فإنه فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من وجوب التقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم مفعول عليه فقط وكذلك إذا وقع مفعول الفاعل بعد إلا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد إلا عمرا لأنه لو أخر ينقلب المعنى لأن معنى ما ضرب زيد إلا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا بشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا بغيره وفيه نظر لأنه لا يلزم انقلاب المعنى إن لو قدم المفعول على الفاعل من غير إلا إذ أقدم عليه مع إلا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب إلا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب إلا عمرا زيد فلا يخلو من أن يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ بعد إلا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب أحد إلا زيد عمرا ولا يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ ~~بعد إلا في الفاعل والمفعول~~ فإن كان الأول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في أحدهما هذا خلف وإن كان الثاني كان القول بأن ما ضرب إلا عمرا زيد ينتفي الرد

على الفعل

لا يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لأن زيدا يمتنع أن يكون فاعلا لما ضرب لأن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعده إلا عند تقدير ما يجيء في القسم الثاني وهو أن يكون تاما مع تعدد المستثنى المفرغ ومع يمتنع بقاء الفعل بلا فاعل لأن زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا لفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد إلا عمرا ضرب زيد لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع أن الأخفش أجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك إذا وقع مفعول الفاعل بعد إلا نحو إنما ضرب زيد عمرا لأن معناه ما ضرب زيد إلا عمرا فالعلة التي ذكرناها في إلا موجودة ههنا قوله **وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد إلا أو معناها أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره** أي إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تأخير الفاعل عن المفعول لأنه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو ممتنع كما مر اعلم أنه إذا اتصل بالمفعول الأول من باب أعطيت ضمير المفعول الثاني وجب تأخير الأول نحو أعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لأن حق المفعول الأول التقديم على الثاني وكذلك إذا وقع الفاعل بعد إلا وجب تأخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا إلا زيد لأنه لو قدم انقلب المعنى لأن معنى قولنا ما ضرب عمرا إلا زيد أن عمرا ليس مضروبا إلا لزيد وزيد جاز أن يكون ضاربا لغير عمرو فإذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد إلا عمرا جاز أن يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز أن يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه الإشكال الذي عرفته وكذلك إذا وقع الفاعل بعد معنى إلا نحو إنما ضرب عمرا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في إلا موجودة في إنما و إذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربك زيد وجب تأخير الفاعل عن المفعول لأنه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير أنه متصل هذا خلف وإنما قال والفاعل غير متصل لأنه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك لما ذكرنا قوله **وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا في مثل**

وان احد من المشركين استجارك اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه
تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقولنا الفاعل زيد
في جواب من قال من قام زيد اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله وليبك يزيد ضارع
لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فكان قائلا قال من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع
فضارع الذي يختبط بالبلى والطوائح جمع المطيحة اي الغوائق على خلاف القياس ومنه
قوله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال
ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان
الرجال ليسوا مسبحين في البيوت المذكورة بالغدو والآصال واما حذف الفعل
على سبيل الوجوب ففي كل موضع فسر بمفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
وانما وجب انه فاعل فعل محذوف اي استجارك احد من المشركين استجارك
وانما وجب حذفه فانه فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اظهر لزم الجمع بين المفسر والمفسر وهو
غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا ايا قبيحا وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم يقل
انه مبتدا وما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا
قوله وقد يحذفان مثل نعم لمن قال أقام زيد اي وقد يحذف الفعل والفاعل
جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف
الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية التي هي المبتدا والخبر
ليكون الجواب مطابقا للسؤال قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد
يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا
وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين ومتجاورين اي واذا تنازع الفعلان اواكثر اسما
ظاهرا بعدهما سواء اتصل الفعل بين نحو ضربت واكرمت زيدا او سمتين نحو انا
ضارب ومكرم زيدا المعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم

فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له
او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد فقد يكون في المفعولية اي كل منهما يطلب
ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما
يقتضي الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي
الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا او اكرم وضربت زيدا والثاني
ان يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب
زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين الاقتضاء لتكون
الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون
في الفاعلية اي فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان
الاول يقتضي الفاعلية والثاني في المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية
والمفعولية لانه يقع زائدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تثنيته ويمكن ان يقال
ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين ليدفع وهم من يتوهم ان مثل ضربت زيدا وضربت
زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تأكيد للاول فالمراد بالمختلفين على
هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال
في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله
والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم لقربه والجوار
والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه مقدما والاهم
اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها قال
ظاهرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا قبلهما لم يجر الحكم مثل ما ذكره بل يستوي الفعلان
في الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا غائبا نحو زيد ضربت واكرمت فظاهر او مضمرا مخاطبا نحو
ضربت واكرمت او مضمرا متكلما نحو ضربت واكرمت فان رفع الالتباس وكذا
في غيره نحو ضربك واكرمك وضربه واكرمه وفيه نظر اذ ان يقال ما ضرب واكرم الا انا

والا انت او هو وضربت واكرمت الا اياك او زيدا ضربك واهان او ضرب واهانك
ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لانا نقول ان الكلام في تنازع الفعلين في اعمال احدهما
سواء حذف معمول الآخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما
امتنع التنازع العقل او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما اذا اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني
واكرمني وضربني زيد واكرمني واقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيدا ضربت واكرمني
وزيد ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت
زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول
الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت لزم الامر الثاني
وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لما قبله
الفعل اليه و [illegible] عدم [illegible] وعمل الاخر عليه وتعين زيد في المثالين الاخيرين
لان يكون معمولا لضربت لما ذكرناه وفي لزوم الامرين نظر قوله فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو
راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان مقتضيا
للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت
الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات
ولا تحذف الفاعل من الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يجوز حذف الفاعل هربا من
الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال
الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث
تقدير الحذف وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين
وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او
ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك
من قوله في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه الامثلة

خلافا للكسائي

المسئلة

المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل
دون الاول فاعل وفي الثاني مفعولهما والاول النصب والثاني الرفع واعمل الثاني
نحو ضربت واكرمني زيد والاول الرفع والثاني النصب مثل الاول وان [illegible]
الثاني نحو ضربني واكرمت زيدا عند الفراء والذي رجح به الفراء انه لو جاز
مثلهما لزم احد الامرين وهما اما حذف الفاعل من الاول واما الاضمار قبل الذكر وكل
واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان
متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا
لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل
استشعرت ورفع بجرى قوله وحذفت المفعول في الاول ان استغني عنه والا اظهرت
اي وان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريون والفعل الاول يقتضي
المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغني عن ذلك المفعول نحو
ضربني واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار قبل الذكر وانما
[illegible] في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فان [illegible] في الفاعل
الاضمار قبل الذكر مع [illegible] لضرورة ولم [illegible] في المفعول لعدم الضرورة
وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت
فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت كما [illegible] ولا يجوز اضماره لما يلزم منه اضمار
الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه [illegible] بجواز اضمار المفعول [illegible]
ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه فوجب اظهاره قوله
وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر
اي وان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين فالفعل الثاني
اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل

الثاني موافقة لظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت
واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل والعموم تقام
ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيد وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت
ذلك المفعول لما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود الدليل عليه
عليه مثاله تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني
واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان
وضربني واكرمت الزيدون الا اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو
الثاني في حسبني وحسبتهما منطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول
غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو
اضمر لاضمر مفردا او مثنى والاول باطل لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما
اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان
يكون المفعول الثاني كذلك لان الثاني عبارة عن الاول في المعنى وكذا الثاني
لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير
يعود الى المفرد وهو منطلقا والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا ونظيره
لا يلتبس من هذا الباب وانما قيد بقوله ان لو تنازع الفعلان مفعولا واحدا لكنه
كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا في
اسم فاعل من الاطلاق من غير نظر لكونه مفردا او مثنى والافراد وانما لزم
حيث انه اعمل فيه الاول لو اعمل الثاني لزم التثنية قوله وقول امرء القيس
استدل الكوفيون على
ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقوله وهو قوله ولو ان ما اسعى
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به ان كفاني
ولم اطلب تنازعا وكفاني اعمل في قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار
اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول الثاني ولم يلزم حذف

من اعمال التقدير

شيء على تقدير اعمال الفعل الاول فقولنا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني
لم يجز امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه
المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازع الفعلان فيه لانه
لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على مقدمتين
احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت
منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جزاء
لو هو حكم جواب لو فقوله لم اطلب معطوف على جواب لو واذا تمهدت هاتان المقدمتان
فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب في قليل من المال بحسب المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لانه
قوله لو ان ما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى
معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا للقليل من المال واذا كان لم اطلب
قليل من المال في حكم جواب لو كان مثبتا فيكون طالبا للقليل من المال وان لا يكون طالبا للقليل من
المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن هذا البيت من هذا الباب فمعمول لم اطلب محذوف
وتقديره لم اطلب الملك المؤثل والدليل عليه البيت الثاني في هذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله

اعلم انه انما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله عقيب الفاعل لانه لما ذكر تعريف الفاعل
بحيث يشمل ما يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات
مفعول ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه الفاعل نحو ضرب
زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا
بضم اوله وكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا وفتحه ان كان مضارعا وعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة
الى فعل ان التعريف المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما
كزيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا وفيه
حد المذكور الغشمين قوله ولا يقع المفعول الثاني

أي لا يقع المفعول الثاني من باب علمت مقام الفاعل
لأن المفعول الثاني من باب علمت مسند إلى المفعول الأول إذ أصلهما مبتدأ وخبر
في الأصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندًا ومسندًا إليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك
لا يقع المفعول الثالث من باب أعلمت نحو أعلمت زيدًا عمرًا خير الناس موقع الفاعل لأن
المفعول الثالث مسند إلى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندًا ومسندًا إليه
في حالة واحدة وأنه غير جائز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدًا تأديبًا له لا يقع مقام
الفاعل لأن النصب مشعر بالعلية فلو أقيم مقام الفاعل لكان مرفوعًا فلم يشعر بالعلية
وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة أو لا مع الواو نحو استوى الخشبة
لا سبيل إلى الأول لأنه يلزم المعطوف بدون معطوف عليه لأن المفعول معه معطوف
على ما قبله في الحقيقة ولا سبيل إلى الثاني لأن المفعول معه هو المذكور بعد الواو
ولم يذكر الحال والتمييز مع أنهما لا يقعان مواقع الفاعل لأنه يعلم من قوله كل مفعول
فاعلم لأنهما ليسا بمفعولين قوله **وإذا وجد المفعول به تعين**
أي إذا وجد مفعول به وجب
ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور يتعين المفعول به لأن يقوم مقام
الفاعل لأن اشتباهه بالفاعل أكثر فنقول في ضربت زيدًا يوم الجمعة أمام الأمير ضربًا شديدًا
في داره ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربًا شديدًا في داره فيتعين زيد أن يقام مقام الفاعل
وينصب ما سواه على ما كان وإنما قيد المصدر بالصفة لأنه لم يقع موقع الفاعل
إلا مع الصفة لما يفيد زيادة على مدلول الفعل من الصفة أو غيرها ليفيد فائدة زائدة
على مدلول الفعل قوله **وإن لم يكن فالجميع سواء** أي فإن لم يوجد
المفعول به فالجميع سواء أي ظرفي الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور
سواء في قيامه مقام الفاعل فأنت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة أمام الأمير ذهابًا شديدًا
في إقامة كل واحد منها مقام الفاعل وكل واحد منها أقمته مقام الفاعل بقي ما سواه
منصوبًا قوله **والمراد والأول من باب أعطيت** أي إقامة المفعول الأول

[illegible]

من باب أعطيت نحو أعطي زيد درهمًا أولى من إقامة المفعول الثاني في مقامه لأن الأول آخذ والثاني
مأخوذ ولا شك أن نسبة الآخذ إلى الفاعل أكثر من نسبة المأخوذ إلى الفاعل والأول من باب
أعطيت محل كان في المفعول الأول فاعلية وفي الثاني مفعولية قوله **ومنها**
أي من المرفوعات المبتدأ والخبر قوله
فالمبتدأ هو الاسم المجرد
نحو قوله الاسم هو المقصود
لأنه لا يكون إلا اسمًا أو في معنى الاسم نحو عندك عالم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه
أي أن تسمع بالمعيدي أي سماعك بالمعيدي وقوله المجرد عن العوامل اللفظية
احتراز عن الأسماء التي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسم إن وكان واسم ما ولا
والمفعول الأول من باب علمت والثاني من باب أعلمت وقوله مسندًا إليه احتراز عن الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الأصوات التي ينعق بها وهي أسماء العدد
مع عددها واحتراز أيضًا عن الخبر المسند إلا أنه وإن كان مجردًا عن العوامل اللفظية لكنه
ليس مسندًا إليه بل مسند به قوله **أو الصفة الواقعة**
ليدخل فيه أقائم زيد وما قائم زيد لأن أقائم مبتدأ مع أنه ليس مسندًا إليه
وزيد فاعل له سد مسد الخبر على معنى أن الفائدة التي تحصل من المبتدأ والخبر تحصل منهما
فلو لم يقل أو الصفة لخرج من تعريف المبتدأ أنه نوع من المبتدأ وأنه غير جائز واعلم أنه
لو قال بعد حرف الاستفهام لكان أولى ليدخل فيه مثل أين قائم زيد قوله **رافعة لظاهر**
احتراز به عن الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام وحرف النفي رافعة لمضمر نحو أقائمان
الزيدان فإنها لم تكن مبتدأ بل الظاهر المبتدأ هو الزيدان مبتدأ لأنها لو كانت مبتدأ لكان
الزيدان فاعل لها وسد مسد الخبر لم يثن لأن الفعل وشبهه إذا أسند إلى ظاهر لم
يثن ولم يجمع لأنه يلزم إضمار قبل الذكر كما هو المقرر في قواعدهم فلو لم يقل
رافعة لظاهر لكان مبتدأ وليس كذلك لأنه خبر مقدم وفيه نظر والصواب
أن يقال رافعة لغير مضمر مستتر ليخرج عنه مثل أقائمان الزيدان ويدخل فيه
أقائم الزيدان وأقائم أنتم ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر

الظاهر اللغوی لا الاصطلاحی وح لا یتوجه النقض بمثل اقایم انتم لان انتم ظاهر فی اللفظ
ولقایل ان یقول ان الحد یشکل بمثل اقایم ابوه زیدا او اذ احملت زیدا معتنیا [?]
وقایما خبره وابوه فاعل القایم لانه یصدق علیه الحد المذکور مع ان الجملة خبر مبتداء او نقول
ان القایم مبتداء ثم فی الجملة والجملة خبر زیدا اعلم ان هذا الحد غیر شامل لما [?] رجلا
مع انه مبتدا الحسن علی ما اختاره فی باب اسماء الافعال قوله **مثل زید قایم وما قایم الزیدان واقایم الزیدان** فالمثال الاول للمبتدا الذی هو اسم مجرد عن العوامل اللفظیة
مسندا الیه والمثال الثانی للمبتدا الذی هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام قوله
فان طابقت مفردا جاز الامران ای فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفی
او الف الاستفهام الرافعة للظاهر مفردا والمطابقة بینهما نحو اقایم زید وما قایم زید
واقایمة هند جاز الامران ای جاز ان تکون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها وح تکون داخلة
فی تعریف المبتدا لکونها رافعة لظاهر وجاز ان یکون ما بعدها مبتدا وهی خبره وح لم تکن
داخلة فی تعریف المبتدا لکونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت [مثنی]
او جمعا تعین الخبر الامران کما مر قوله **والخبر هو المجرد المسند به المغایر للصفة المذکورة** قوله المجرد احتراز عن خبر ان وکان وغیرهما وانما قال المجرد ولم یقل الاسم
لان خبر المبتدا قد یکون غیر اسم قوله المسند به احتراز عن المبتدا الذی هو مسند الیه قوله
المغایر للصفة المذکورة احتراز عن الصفة الواقعة بعد حرف النفی والف الاستفهام رافعة
لظاهر وهذا نظر لان الفعل المضارع نحو یضرب فی یضرب زید یصدق علیه انه المجرد
المسند به المغایر للصفة المذکورة ومع انه لیس بخبر المبتدا انه ینتقض بمثل اقایم فیه
انتم لکونه مجردا مسندا به مغایرا للصفة المذکورة مع انه لیس بخبر ویمکن ان یجاب عن
الاول ان المراد بالمسند المسند الی المبتدا وعن الثانی ان المراد بالظاهر ما لیس بضمیر
سواء کان مظهرا او مضمرا قوله **واصل المبتدا التقدیم** ای اصل المبتداء ان یکون مقدما
علی الخبر لانه محکوم علیه وحق المحکوم علیه ان یکون مقدما علی المحکوم به قوله
ومن ثم جاز فی داره زید وامتنع صاحبها فی الدار ای من اجل ان اصل المبتداء

التقدیم جاز ان یقال فی داره زید لان زیدا وان کان متاخرا عن فی الدار لفظا فهو متقدم
تقدیرا ولاجل هذا امتنع ان یقال صاحبها فی الدار لانه یلزم منه الاضمار قبل الذکر
لفظا وتقدیرا لان الضمیر فی صاحبها یعود الی الدار وهو متقدم علی الدار لفظا و[تقدیرا]
اما تقدیمه لفظا فظاهر واما تقدیمه معنی فلان صاحبها مبتدا ای وحقه ان یکون مقدما علی الخبر
قوله **وقد یکون المبتدا نکرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن وارجل فی الدار ام امراة وما احد خیر منک وشر اهر ذا ناب وفی الدار رجل وسلام علیک**
اعلم ان حق المبتدا ان یکون معرفة لانه محکوم علیه وحق المحکوم علیه ان یکون معروفا
لیمکن ان یخبر عنه بخبر ولکن جاز ان یقع نکرة اذا تخصصت تلک النکرة بوجه من الوجوه لانه
ح یقرب من المعرفة والمخصصات علی ما ذکره فی الکتاب ستة احدها التخصیص بالوصف
نحو قوله تع ولعبد مؤمن خیر من مشرک فقوله عبد مبتدا ومؤمن صفته وخیر من مشرک خبره
فالمبتدا ههنا نکرة تخصصت بالصفة والتصغیر کالصفة نحو رجیل قایم لانه فی معنی الصفة
والثانی التخصیص بالعلم بثبوت الخبر له کقولک ارجل فی الدار ام امراة فرجل مبتدا
نکرة وخبره فی الدار وام امراة معطوف علی رجل والمبتدا النکرة تخصصت بالعلم بحصول
احدهما فی الدار لانه مستعمل عند العلم بانه ثابت ولیس للهمزة وام واذا عرف حصول
احدهما فی الدار لکن لا علی التعیین والثالث التخصیص بالعموم نحو ما احد خیر منک فاحد
مبتدا وهو نکرة وخیر منک خبره والمبتدا النکرة تخصصت بالعموم الذی افاده حرف النفی
الداخل علیها لما ثبت فی کلامهم ان حرف النفی اذا دخل النکرة افاد العموم فلولا
العموم لم یجز کما لم یجز ان یقال احد خیر منک لعدم الفایدة وکذلک فی کل موضع
فیه العموم التخصیص [?] فاعلا فی المعنی او موصوفا بالصفة فی المعنی کقولهم شر اهر ذا ناب
فشر مبتدا نکرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عائد الی شر وهو وذا ناب مفعول به
اهر والجملة فی محل الرفع بانه خبر مبتدا والمبتدا نکرة تخصصت اما بالصفة المحذوفة
وتقدیره شر عظیم اهر ذا ناب او تخصص [?] بما یختص به الفاعل
ووقعت نکرة وهو تقدم الحکم علیه وانما قلنا انه تخصص بما یختص به الفاعل لانه [?]

في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والثاني تخصيصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك
في الدار رجل فرجل مبتدأ وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصيص المبتدأ النكرة بالحكم المتقدم عليه
مع التوسع في الظرف ولهذا لم يجز ان يقال قائم رجل والسادس تخصيصه بالمتكلم
وهو في الدعاء له في الدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام مبتدأ نكرة وعليك جار ومجرور في
محل الرفع بانه خبر المبتدأ وتخصيص المبتدأ النكرة بالمسلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف
فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع لثبات والبقاء
لان النصب يشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان الاول لم يدل الا على الماضي
وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون
معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار زمان الماضي والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان
سلام مخصصا بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك
مطلق السلام لا السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطلق لان اسناده الى الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله لمشابهتهما الفعل لا بالاضافة قوله والخبر قد يكون
جملة نحو زيد ابوه قائم اعلم ان خبر المبتدأ مفردا كان نحو زيد قائم والمراد بالمفرد ههنا ما هو
في مقابل المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسم الفاعل
والمفعول المسندين الى الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد ضارب غلامه
وزيد مضروب غلامه وقد يكون خبره جملة اي محتملة للصدق والكذب ولا يشكل بمثل قولهم
زيد اضربه ولا تضربه لانه على تأويل زيد مقول في حقه اضربه او لا تضربه فالخبر
مفرد وهو مقول وبعده مقول القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها
اسما نحو زيد ابوه قائم او قام فزيد مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثاني وقائم خبره والجملة خبر المبتدأ الاول
وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها
فعلا نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة الفعلية في
محل الرفع بانه خبر مبتدأ ولم يذكر المصنف جملتين غير الاسمية والفعلية وهما
الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية كذلك لانهما ان كانت مقدرة

بالمفرد

بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكان معنا في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل
تقديره زيد حصل في الدار كانت من الجملة الفعلية قوله فلا بد من عائد اي لا بد للجملة
الواقعة خبر المبتدأ من ضمير يعود الى المبتدأ او قايم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد
وذا في حبذا زيد ولهذا قال من عائد ولم يقل من ضمير ليحصل الفائدة الا ترى انك لو قلت
زيد عمرو قايم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدأ واذا عرفت ذلك فالصواب
ان يقال لا بد من عائد واذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدأ لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن
ضمير الشأن نحو هو زيد قايم ولعله لعدم احتياج هذا الخبر الى العائد لكونه بمنزلة المفرد
لكونه المبتدأ عبارة في المعنى قوله وقد يحذف وقد يحذف الضمير العائد الى المبتدأ
اذا وجد قرينة دالة عليه نحو قولهم البر الكر بستين درهما فالبر مبتدأ اول والكر مبتدأ
ثان وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود
الى المبتدأ لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه ولانه لما جرى ذكر البر ثم ذكر
الكر بستين علم ان الكر بستين من البر وتقديره البر الكر بستين منه وكذلك
قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني
والجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الجملة ضمير يعود الى
المبتدأ لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه ولانه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر
منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور
في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصورة الثانية
في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الراجح ووقوع منوان مبتدأ نكرة قوله وما
وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدأ قد يقع ظرفا نحو زيد
خلفك او زيد في الدار ويجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لا بد
له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره
زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدأ والاصل
في الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك

وزيد قام ابوه

العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف
واصل العمل للافعال وسعى على تقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف
فيحال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه فاعل
مرفوع بالظرف مجازا قوله **وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام نحو
من ابوك او كانا معرفتين نحو زيد ابوك او متساويين مثل افضل
مني افضل منك او كان الخبر فعلا** له مثل زيد قام وجب تقديمه اعلم ان اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر وجواز
تأخيره عنه لكنه تعرض له اشياء فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز التأخير عنه
فمنها ان يكون المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب
والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتدأ وابوك خبره ومن تكرمه اكرمه وما احسن
زيدا ولعمرك ولا افعل وما زيد الا قايم ولزيد قايم وانما وجب لهذه الاشياء صدر
الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام اي نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل
المغير واما قولهم خالي لانت ومن عرف خاله السماء او اكرم الاخوال انت ف
وقيل خالي مبتدأ ولانت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وشرط الصدارة ومنها
ان يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب التقديم للمبتدأ ههنا على
الخبر لانا لو قدمنا المتأخر هو المبتدأ والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل
بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر التبس بالخبر ومنها ان يكون المبتدأ والخبر متساويين في
التخصيص والتنكير نحو افضل منك افضل مني فان المبتدأ والخبر افعل التفضيل مع من وانما
قلنا وجب تقديم المبتدأ ههنا لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدأ نحو زيد
قام وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل لانه لو قيل قام زيد
لم يعلم انه فاعل ام مبتدأ نحو انا قلت فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدأ لم يجب تقديم
المبتدأ على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس حينئذ بالفاعل يجوز ان يقال قام
ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان اصوب لانه يشكل بمثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قوله **واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام نحو اين**

زيد

**زيد او كان مصححا له نحو في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدأ نحو على
التمرة مثلها زبدا او كان خبرا عن انّ نحو عندي انك قائم وجب تقديمه**

اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء اذا وجدت توجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان اصله
التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتدأ
واين خبره ويجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر
المفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ نحو
زيد من ابوه فان زيدا مبتدأ اول ومن مبتدأ ثان وابوه خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع
بانها خبر المبتدأ الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر
ههنا على المبتدأ لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل الكلام و
ان يكون الخبر في نحو هذا ان نجعل الخبر ظرفا والظرف مقدر بالجملة فان بعضهم ذهب الى انه
مقدر بمفرد وبعضهم انه مقدر بجملة كما مر ايراده فعلى هذا الخبر الجملة اذ تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه
على المبتدأ الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل هي بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدأ مصححا
لوقوع المبتدأ نكرة نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ اي يكون
في المبتدأ ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدأ والضمير الذي
يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر في الحقيقة حصل او حاصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق
بحاصل او حصل وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى فانه غير جايز وفيه نظر لجواز ان يقال على التمرة متوكل فالصواب ان يقول
او لمتعلقه ضمير في المبتدأ او كان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور
بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يتجه الاشكال

سعيد ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك قايم فان مع الاسم والخبر في تأويل
بانه مبتدأ او عندي مقدم عليه وهو خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما
وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه
لو قيل انك قايم عندي احتمل ان المكسورة وعندي ظرف قايم واحتمل انها المفتوحة
وهي مع ما بعدها مبتدأ او عندي خبرها **وقد يتعدد الخبر نحو زيد عالم عاقل** اي وقد يتعدد خبر المبتدأ
جاز ان يكون اكثر من واحد باحكام كثيرة وجاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله
وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ فهو مبتدأ وما بعده اخباره
قوله **وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره وذلك
الاسم الموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي
ياتيني او في داره فله درهم وكل رجل ياتيني
او في الدار فله درهم درهم**
اعلم ان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها
للشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معنى على تصحيح
دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدأ موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي
ياتيني فله درهم والذي في الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني
او في الدار رجل درهم وانما اشترط ان يكون صلته وصفتها جملة فعلية لكونه مشابها للشرط
الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته وصفتها ظرفا لان الظرف معمول لجملة
وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل لتحقق شبهها بالشرط ووجب ان يعلم
انه لا يصح دخول الفاء في خبره عند من يقصد ان المبتدأ سبب للخبر وانه غير معين وانه …

عليه عالم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذي ياتيني فله درهم ولم يكن صلته او صفتها جملة شرطية
ان يكرمني اكرمه فله درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج الى جواب آخر قوله
وليت ولعل مانعان باتفاق اي وليت ولعل مانعان باتفاق النحاة دخول الفاء على
خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف مثلا لا يقال
ليت او لعل الذي في الدار او ياتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين الشرط وبين ليت ولعل و
الشرط وذلك لان الشرط والخبر يحتمل الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا
تخصيص بليت ولعل بل الحكم في جميع نواسخ الابتداء كان واخواتها وما وعلمت واعلمت
ما ولا مانع بالاتفاق سوى ان المكسورة لانها اذا دخلت عليهما زالت الصدرية واذا زالت
الصدرية زالت المشابهة بالشرطية لكونه مقتضيا لصدر الكلام قوله **والحق بعضهم
ان بها** اي والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرها
الاكثرون على ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قبل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش
منعه … ان كلام يجر دخول ان على الشرط لم يجره ودخول على ما يشبهه والتجوز ان
لم … الكلام بل هو كذلك كما جاز دخول الفاء فيه فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل
… التشبيه الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ لا يقال المثال الاول لا يدل على
المطلوب لان الذين موصول لا موصوف … بانا نقول لما دل جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ
الذي هو اسم الموصوف الموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخولها على الموصوف
المذكور اولى الا انه غير … ان يكون المبتدأ … دخل الفاء على خبره … موصول صلته فعل
او ظرف اعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة وكذلك ليت ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز
دخول الفاء على خبر ليت ولعل … ليت ولعل مانعان باتفاق نظر فيه

[illegible]

الهلال والله

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل

اى وقد يحذف المبتدأ على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اى هذا الهلال والله

كقوله تعالى فصبر جميل اى فصبرى صبر جميل والجميل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل فحينئذ يكون الخبر محذوفا

قوله **والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا ومثل ضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته**

ولولا لافعلن كذا

اى وقد يحذف خبر المبتدأ جوازا او وجوبا اما جوازا فالقرينة تدل عليه مثل قولك خرجت فاذا السبع واقف اى حاضر او نحوه يدل عليه اذا التى للمفاجاة فيجوز حذفه وذكره اثباته واما الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثانى التزام غيره موضعه ليسد مسده ويستوفيه حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول هنا استغناء بذكره فى جواز حذف المبتدأ والخبر ووجوب الحذف فى مواضع احدها بعد لولا الامتناعية كقولك لولا زيد لهلك عمرو اى لولا زيد موجود فزيد مبتدأ وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا زيد يدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثانى لوجود الاول وان جواب لولا التزم فى موضع الخبر ومسد مسده لان خبر المبتدأ بعد لولا قد يكون خاصا ولم يدل لولا عليه كقول الشافعى رضى الله عنه ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب الرماني والثانى بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذكور بعده الحال او هو اسم التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ضربى زيدا قائما ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اى اذا كان زيد مفعولا له ومثاله اذا كان منسوبا اليهما ضربى زيدا قائما او انما لم يقل بدل منسوب ليدخل فيه مثل ضرب زيد اقائما او انه ليس فيه نقض ان المصدر منسوب اليهما فى تقدير الرفع بانه مبتدأ وهو مضاف الى الفاعل وزيد

لولا زيد لكان كذا ... [illegible]

لان قائما يدل على الظرف اذا كان له دلالة للحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر كدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشئ ذلك الشئ والذى غير الخبر التزم موضعه وهو قائما ومثال الثانى اكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما اى اخطب كون الامير اى وجوده اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب اوقات كون الامير حاصل اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد كل مبتدأ معطوف عليه بالواو التى بمعنى مع وقصد

منصوب بانه معمول ضربى وخبر المبتدأ محذوف تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يجز وفيه دلالة على الظرف بحذف الحال فان دلالتها على الظرف وذو الحال الضمير فى كان وهو عائد الى زيد ثم حذف الخبر المبتدأ وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال يدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين بعده دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل نحو قولنا ان زيدا لقيام ابوه فان لقيام مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة بقيام مع فاعله وجوابه ان المراد بالمسند المسند الى اسم ان وخبره مستقلة فاللام للعهد واعلم ان هذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه كما ذكرنا ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند فى اسم ان او خبره او شبيه فاللام للعهد الى قوله **واعلم كام خبر المبتدأ فى تقديمه الا اذا كان ظرفا** اى واعلم ان خبر كان خبر المبتدأ من حيث انه يجوز ان يكون مفردا او جملة وجملة يكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد فى الجملة من ضمير يعود الى المبتدأ وكذلك خبر ان والحاصل ان حكمه حكم خبر المبتدأ الا فى شئ واحد لان خبر المبتدأ يجوز ان يكون مقدما على المبتدأ وخبر ان لا يجوز تقديمه على اسمها لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان لدينا انكالا وقوله تعالى ثم ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لان التوسع فى الظروف بالمعمول عربيا لان زمانه اسم وفعل لا يخلو فى زمان او مكان الا نادرا او جوزوا فى الظروف ما لم يجوزوا فى غيرها قوله **خبر لا التى لنفى الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا رجل ظريف فيها** اعلم ان لا التى لنفى الجنس تعمل عمل ان لشبهها بها ... ان لا الا بعد المبتدأ وذكر بعضهم قبل لانه خالف خبر المبتدأ فى بعض الوجوه ومن حيث دخول ان وعدم دخول ان وقال هو المسند بعد دخول هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وخبر ليس وغيرها فقوله بعد دخول هذه الحرف خرج جميع هذه الاشياء عنه فانطبق التعريف

وانه مبتدأ قائم فقام هو المسند صح صح

المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرونان مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهى المقارنة وان غير الخبر وهى ضيعته التزم موضع الخبر لانه حق الخبر ان يكون بعد المبتدأ وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد مبتدأ مقسم به مثل لعمرك لافعلن فلعمرك مرفوع بانه مبتدأ خبره محذوف تقديره لعمرك قسمى او يمينى وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان خبره قسم وان جواب القسم هو الخبر الملتزم موضعه واعلم انه قد يحذف المبتدأ والخبر معا جوازا كقولك نعم لجواب من قال ازيد قائم

خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدا قائم

اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدأ

ولا لاجل النفي فهو علي ان حمل النقيض على النقيض كما حمل على النظير واما لاجل ان ان تحقق الاثبات ولا تحقق النفي فحمل لا عليه ان من حيث انهما طرفان من حيث تحقق وبعد انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدا او خبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع ما عداه الا انه والطبق التعريف عليه مثالنا لانا علمنا رجل ظريف فيها فظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد فيه المثال ولم يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لا رجل قوله **ويحذف كثيرا** اي ويكون حذف لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه كقوله لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله قوله **وبنو تميم لا يثبتونه** اي خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك فعضوا الفضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره وعلم من قوله اذا كان عاما انه اذا كان خبرها طرفا لم يحذف فيكون الخبر محصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام لنفي الخاص قوله **اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولها نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في اهل** علم ان ما ولا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان على الاسم والفعل وكل ما يدخل على القبيلتين لا يعمل واهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واما عملها فلمشابهتهما بليس من حيث انهما يدخلان على المبتدا والخبر لانه انما ولهما مناسبة خاصة بليس من حيث ان ما للنفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك ولا شابهها بليس بعض الوجوه فعمل عمل ليس في رفع الاسم

ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتدا او اسم كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة لا بليس انما هي بالنفي والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف والدخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا وكان هذا قال وهو في لا شاذ اي العمل في لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في الشعر من ذلك قول من قال من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس لي براح قوله **المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية** اي ما اشتمل على النصب وانما عدل اليه لئلا يتوهم توقف الشيء مثله او بما هو اخفى منه وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو لماهية لا للافراد او لانه في المعنى عبارة عما هو مذكر بلفظ قوله **فمنه المفعول المطلق** انما ابتدا بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا لانه مفعول غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله ومعه وفيه قوله **وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه** اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم لضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول المطلق لانه ليس باسم والقائل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظ او مدلوله الذي هو الضرب واياما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد منه لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح النحاة وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب بحث من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول تاكيدا للاول واما ثانيا فلانه لا يطلق بالاصطلاح على ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعل زيد لانه انما فعله المتكلم باستعماله وجوابه

فعل اسم اخرج به نحو ضرب ضرب فعله فعل فاعل فعل مذكور بمعناه

لفظ ضرب

لفظ

مطلق

الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب وقوله فلا يخرج عنه ما هو مفعول مطلق
فهذا لا نسلم انه مفعول مطلق وان سلم كذلك لانه لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اذا عبر
عنه بالفعل فلا نسلم انه مفعول مطلق فقوله ما فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول
مطلق كالمفعول به ونحوه وقوله بفعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله
فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو
القيام والقيام لا يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور ليس بمعناه نحو كرهت قياما وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
لان كل احد منهما فعل المتكلم لكنه لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهية
وليس العالم في قولنا خلق الله العالم مفعولا مطلقا بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى
الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك [illegible] العالم [illegible] والمراد
بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل ذكره وتنبيهه [illegible] والمراد
بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو
ضربته سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم انه مفعول مطلق [illegible] بل التسمية [illegible] الاسم
الشرعي في الاول وفي الثاني تسمية [illegible] والعلم [illegible]
بينا انه لم ينتقض بمثل كرهت كراهة قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد مثل جلست
جلوسا وجلسة اي المفعول المطلق على ثلاثة انواع لانه ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل
فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة
صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة الحكيم وهو اما ان تدل عليه بالاسم خاصة
نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا او [illegible] ضربت
الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب
الذي كان معهودا بينك وبين مخاطبك [illegible] وان كان دالا على مرات صدور الفعل
فهو للعدد والمرات نحو جلست جلسة [illegible] قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه
اي المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة و

كقولك ضربت زيدا فان زيدا لم يفعله فاعل

وجلسة

اذا

اسم الكثرة

المطلق

وانتفاء الكثرة فرع لانه لحقيقة مدلول المشترك ولا كثرة فيها بل في افرادها وكون المفعول
وجمعه اذا كان للعدد والنوع لا شك فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان لكن
تثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات قوله
وقد يكون بغير لفظه مثل قعدت جلوسا اي وقد يكون كلمة المفعول المطلق من غير لفظ الفعل
لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرناه في تعريفه نحو قعدت جلوسا
قوله وقد يحذف الفعل الناصب لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير
مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا اي وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق على سبيل الجواز كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت قدوما
خير مقدم ان شئت حذفت او على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على السماع والثاني قياسي
وانما سمي قياسيا لانه كان له ضابطة [illegible] حذف الفعل
بخلاف الاول فانه لا يمكن ايراد ضابطة [illegible] حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في
الصورتين يحصل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول عن الحذف
قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الى آخره اي سقاك الله سقيا وحمدت الله حمدا
لم [illegible] القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا او سقاك الله سقيا
فالجواب ان يقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا
وشكرا له وانتم ما تمنع التحقق فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند
الكتاب بدليل السماع [illegible] قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي
بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا نحو ما انت
الا سيرا وما انت الا سير البريد وزيد سيرا سيرا اي حذف الفعل [illegible]

واذا اجتمع المرات امكن جمعه
واذا كان للنوع فاذا اجتمع
الانواع حصل الموجب
والهيئة

او معنى

المفعول المطلق قياسًا في مواضع ههنا موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي
نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق
مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله وقع مثبتا احتراز عن
ان وقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا ما زيد سيرًا او قوله بعد نفي احتراز عن ان وقع مثبتا بعد غير نفي
نحو زيد سيرًا فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه انما انت سيرًا فان سيرًا مثبت
بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرًا وقوله داخل على اسم احتراز عن
ان وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرًا او انما سرت سيرًا فان سيرًا
مثبت بعد نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لا يكون خبرا عنه — او معنى نفي
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احتراز عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم كقولنا ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم
لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل وقوله او وقع مكررا اي او وقع المفعول المطلق
مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرًا سيرًا تقديره زيد يسير
سيرًا وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله
قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله نحو ما انت الا سيرًا مثبت بعد نفي وهو
داخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت
تسير الا سيرًا وما انت تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم لو اضيف لو وقع الخبر
وان لم يكن نكرة فالمبتدأ على ضربين احدهما نكرة فعل المبتدأ كالمثال الاول والثاني ان يكون صفة به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيرًا فسيرًا مثبت بعد معنى نفي داخل على الاسم وهو انت
وليس بخبر عن انت وقوله وزيد سيرًا سيرًا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس

او وقع مكررا نحو [illegible]

خبرا عنه قوله **ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق**
اي من المواضع التي تجب حذف الفعل الناصب المفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة وانما يقع تفصيلا كقوله فشدوا الوثاق تفصيلا فانه ليس من هذا القبيل
لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة احتراز عن ان يقع تفصيلا لاثر مضمون جملة لكن وقع تفصيلا لمضمون مفرد
وتفصيل مضمون جملة لا لاثره مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر
سفره القريب او سفره البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا يكون الا
كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله
فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المن او الفداء او الاسترقاق
او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء **ومنها ما وقع للتشبيه**
علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى اي ومن المواضع التي تجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احتراز عما
وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس
من هذا القبيل كقولنا علم علم الفقهاء وقوله زهد زهد العسكر
ولهذا لا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك تقديره لزيد ضرب مثل
ضرب الملوك وقوله بعد جملة احتراز عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا
القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز عنه

فاما منا بعد واما فداء

[illegible]

[illegible]

يقع للتشبيه علاجا بعد جملة احترز به عن ~~نحو للتشبيه~~ مشتملة على اسم بمعناه نحو
مررت به فاذا له صوت صوت حمار وقوله بعد جملة احترز عن نحو للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه ولكن لا تشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت فاذا في الدار
صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب
ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد
فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له
صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت وتشتمل ايضا على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار
وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا
هو يصرخ صراخ الثكلى ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له
على الف درهم اعترافا ويسمى تاكيدا اي ومن المواضع التي يجب حذف نسخ
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان
يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال
لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله
مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون
كقولنا ضربت ضربا فان

م ٢ ن ١١

فان ضربا مضمون الفعل وحده وهو مفرد وقوله لا محتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون لها
احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي بعده ومثاله له على الف درهم ولا احتمال
لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترف اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه
لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى تاكيدا لغيره اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون
جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترز به عن ان لا يكون
مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احترز به عن ان لا يكون لها احتمال
غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون زيد قائم ولزيد قائم احتمال
غير الحقية لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق نحو قولنا حق اكد احد احتماليه و
اعلم انه في عبارته تسامح لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة
عنه فمعناه ... تحقيقه وتحقيق المضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا
لغيره لانه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره ولقائل ان يقول مسافرة في قولنا زيد سافر
مسافرة وقع مضمون الجملة فهو اما ان يحتمل غيره او لا يحتمل فان احتمله اشكل ضابطة
القسم الثاني وان لم يحتمل اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول
ما وقع تاكيد المضمون جملة لا محتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع تاكيدا لمضمون جملة
لها محتمل غيره ويدل عليه قوله في الاول تاكيد لنفسه وفي الثاني تاكيد لغيره ومسافرة
في قولنا زيد سافر مسافرة مضمون الجملة التي هي زيد سافر لا تاكيد مضمون الجملة
ثم يعترض في التعريف لا يقال مسافرة في المثال المذكور تاكيد المضمون الجملة فيه لا يكون
الجواب جوابا عن ان المثال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير
في قولنا ضربته ضرب الامير لا يقال اذا كان للنوع كان فيه معنى التاكيد فكان
تاكيد المضمون الجملة لانا نقول المراد بالتاكيد في قولنا ما وقع تاكيد المضمون
جملة هو الذي يدل على التاكيد وحيا فقط كم يذكر كذلك او المراد به التاكيد
فقط

ما ذكر تعرض التأكيد ومما فرقه لم يذكر تعرض التأكيد بل تعرض النوع لكنه لزمه
التأكيد فان قيل لما قال ومنها ما وقع تأكيدا لمضمون جملة لم يستغن عن ذكر
المثنى قلنا اما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال
غير مضمون الجملة وعدمه وباسم وهو تأكيد لنفسه وتأكيد لغيره قوله ومنها ما وقع
مثنى نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك
فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره الب اقامة بعد اقامة واطعت
اطاعة بعد اطاعة واما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى
لا للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل
نحو ضربت ضربتين قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد على المفعول
فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان
والمكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام
لان الفعل يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر
ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل
ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على
تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل الشيء غير الفاعل وهذا
معلوم من سياق الكلام ولقائل ان يقول ان التعريف المذكور منقوض
بزيد في قولنا زيد ضربته فانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به
لانه مبتدأ ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى الا انه لم يعتبر به
اما يلزم ان لو لم يعمل الفعل في ضميره او متعلقه وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت

واما قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع تقديمه عليه
في بعض الصور نحو ما احسن زيدا او لانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه
عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله نحو بهذا زيدا اضارب قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في
اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرا ونفسه اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به
لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز
فكقولك زيدا لمن قال من اضرب باي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت
حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول ما جاء مقصورا
على السماع ولا يجاوز السماع فهو مثل قولهم امرا ونفسه اي اترك امرا ونفسه وقوله
تع انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير
لكم لان الامر بالشيء نهي عن الغير كالامر بالشيء ولا يجوز نصب خيرا بانتهوا لكونه لازما ولكونه
ايضا نصب بنزع الخافض هذا مذهب سيبويه وقال الكسائي انما نصب ان يكون الانتهاء
خيرا لكم وقال الفراء انه صفة مصدر محذوف تقديره انتهوا انتهاء وقولهم اهلا وسهلا
اي اتيت مكانا اهلا لا بعداء بل عمرانا واتيت مكانا سهلا دون حزن قوله
الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به
المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله المطلوب
اقباله شامل لغير المنادى نحو الكلام اقبل زيد فلما قال بحرف نائب مناب ادعو
خرج منه مثل المطلب اقبال زيد وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا قائم مقام ادعو
لفظا لانه اصله يا زيد ادعو زيدا واما حذف الفعل واقيم مقامه يا لئلا يدل على
الانشاء ولم يجز الاخبار لاي التخفيف وقوله او تقديرا شامل بنحو يوسف اعرض
عن هذا اي يا يوسف اعرض عن هذا فيا نائب مناب ادعو تقديرا
واما وجب حذف الفعل فيها لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب

مبنياً به ولم يجز الجمع بين الياء والمنوب هذا اذا كان حرف النداء ملفوظاً ولم يجز ايضاً
ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع
به ان كان مفرداً معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون
اي يبنى المنادى اذا كان مفرداً معرفة على ما يرفع به ان كان معرباً قبل النداء
سواء كان اعرابه لفظاً او تقديراً فيبنى على الضم لفظاً او تقديراً ان كان اعرابه
بالضم لفظاً او تقديراً نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف
نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد هاهنا
ما لم يكن مضافاً ولا مشابهاً له ولا جملة واعلم انه لو قال او فيه على ما يرفع به
او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا
ويا هؤلاء لان المراد منه قولهم بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه
قوله ويبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك وانما اورد المصنف يا زيد
ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضاً والثاني نكرة قبله ومعرفة حال
النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون معرباً منصوباً لانه مفعول به
لكونه مشابهاً لكاف الخطاب في ادعوك من حيث الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فرقاً بين ما كان بناؤه لازماً
وبين ما كان بناؤه عارضاً وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر لالتبس
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء
نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الالف اكتفاء
بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلاما قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد
اي يخفض المنادى اذا دخل عليه اللام للاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه
معرب لعدم كونه مشابهاً لكاف الخطاب من حيث الافراد ولانه كون
لانفهامه مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيداه ويفتح المنادى
المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون اللام معها للامتناع

اجتماع اللام الاستغاثة مع الالف لان اللام تخفض المستغاث والالف تفتحه
فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضاً مفتوحاً وانه محال ويجوز الحاق الهاء للوقف
فيقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعاً جبلاً ويا رجلاً
لغير معين اي وينصب ما سوى المنادى المفرد والمعرفة وما سوى المستغاث
لفظاً او تقديراً ان كان معرباً قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا
عبد الله والمشابه بالمضاف نحو يا طالعاً جبلاً والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلاً لغير معين
وانما نصب هذه الاشياء الثلثة لكونها مفعولاً بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول
فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابهاً للمضاف
المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكانه
عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة واعلم ان
جميع الاسماء المضاف جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر الى المخاطب فلا
يقال يا غلامك لانه يستلزم اجتماع النقيضين لان الغلام الى المخاطب من حيث انه منادى
وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع
المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل
اي توابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع
حملاً على لفظه وتنصب حملاً على محله فقوله المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب
نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يرفع وقوله المفرد احتراز عن التوابع المضافة
فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى
اذا كان مضافاً لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافاً
لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو
لم يكن حكمه كذلك بل حكمه حكم المنادى المستقل كما يجيء مثال التاكيد

يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقلُ والعاقلَ ومثال عطف البيان يا زيد
بطةٌ بطةً ومثال المتنع دخول يا عليه يا زيد والحارثُ والحارثَ وقوله نحو يا جبال
اوّبي معه والطيرُ والطيرَ ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني وتنصبها حملا
على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع
المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يجاز مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذلك
وكذلك جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة
المنادى المبني حركة الاعراب من العروض يعني ان حركة كل واحد من المنادى
المبني وحركة المعرب عارضية ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها
لان حركته غير عارضية ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع
المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب حرف النداء اعلم انه لو قال ترفع
حملا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا على محله لكان اصوب ليشمل مثل
يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى
في هذه الصور ليس مضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين
الاولين فان قيل المنادى في المثالين الآخرين ليس مضموم المحل بل منصوب
المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه
مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا كان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع
كونه منصوب المحل باعتبارين كما في قولك عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان
محله الجر باعتبار كونه مضاف اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث
المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر فكذلك المنادى فيهما مضموم المحل
باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة المعرب لفظا في الاصل ومنصوب
المحل باعتبار كونه مفعولا به قوله **والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب**
اعلم ان الخليل ابن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها
على انه منادى ثان وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه تابع وتابع المبني
المبني

بكونه تابعا لمحله قوله **وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو**
اي ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام
التعريف التي يجوز انتزاع اللام عنها ودخول يا عليها بتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام
فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع
دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب
كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه
وكان حملا على المبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله ومحله منصوب بانه مفعول به وللقائل
ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان
كالجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع
حينئذ اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف
فلم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب اولى ويمكن انه يقرر مذهب ابي العباس
بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يجاز يا النجم ويا الصعق
ويحتاج الى الحذف في يا الله وفي قول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت
بخيلة بالوصل عني ويدار عليه جواز يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف
اللام اقوى من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما نزع
اللام عنه لزوال المانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات والنصب اولى
فيما لا ينزع اللام عنه للزوم المانع دخول حرف النداء عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب
قال ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان
الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما
بان النضر ونضر اعلم وليس الالف واللام عنه لتعريف في النضر بخلاف الرجل فان اللام
فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف تعاقب للاضافة النصب
كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذه عبارته وهذا النقل مخالف
لما ذكرنا اولا بعض المخالفة قوله **والمضاف ينصب** عطف على قوله المفردة

مختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه يمكن انتزاع الالف واللام منه صح صح

رفعه حقيقية لم يجز فيها الا ان المنادى اذا رفع
مضافا لم يجز فيه الا النصب

اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت مضافة فالنصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب البناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطول الكلمة وتوجيه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غيرهما وذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل مطلقا سواء كان بدلا او معطوفا على المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد اخاك و يا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك يا عبد الله زيد وتقول في العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في العطف و المنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه بتكرير العامل كانه في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جواز ضمه من قوله ويختار واما اختيار الثاني فلانه نزح الشدة امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو خمسة عشر وبعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم

الاول المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه لابد اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج مع كثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال من ابن لان لابن معرفة لان المراد به اللفظ قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا وقصد في ندائه الى الاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل وانما يحتج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام التعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلما اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف باللام وصفا له لفظا ثم اعلم ان المنادى في هذا الرجل هو ايها في يا ايها الرجل لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايها الرجل ثم لما بلغوا ان يقولوا لا فائدة في ايا ما اسم الاشارة بعد اي لا يحتاج الى اسم جنس فيه اللام لا لاي مبهم ولانه يحصل التوصل الى النداء مثل الرجل احدهما فلا ما جئت الا الآخر قوله والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء وتوابعه لانها توابع معرب اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة لمنادى مبني وانه جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء و التزموا ايضا رفع توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم وقائما وما عدا النصب والجر فالاولى ان يقال الوجه رفع متبوعه ثم يجوز نصب في المال على ان يجعل بدلا عن اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال ويعلم

ذلك منه قوله وتوابعه اي وتوابع الزجر وكذلك يا زيد العاقل وذو المال فان جعلت
ذو المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لزيد بلا
او صفة تعين النصب وان جعلت الظريف تابعا للرجل في ايها الرجل الظريف
لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لاي جاز الرفع والنصب واعلم انه قيل ان
تقصد في نحو يا هذا الرجل بهذا الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان
هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا قوله وقالوا يا الله خاصة
اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال انكم قلتم اذا نودي المعرف باللام
قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكن لا يقال
كذلك بل يقال يا الله وجوابه انا نقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما
لان اللام التي في الله ليس للتعريف واما لعدم الاذن الشرعي في
اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي
الضم والنصب اي ولك في المنادى اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم آخر
نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر الضم والنصب في الاول مع
النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم
وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى حرف ندائه محذوف واما تاكيد
للاول واما نصب الاول فانه على تقدير ان يكون مضافا الى عدي
محذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي فحذف الاول لدلالة الثاني عليه و
انما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب حينئذ لكونه مضافا على
ما ذكرنا قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي
ويا غلام ويا غلاما اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيها يا غلامي
بفتح الياء وسكونها لاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي
باثبات الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله وبالهاء وقفا اي يجوز الحاق

الهاء بالكسر فيقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل
والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا
وبالالف دون الياء يعني اذا كان المضاف الى ياء المتكلم ابا او اما يجوز فيه
ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوائد وهي يا ابت
ويا امت بكسر التاء وبقلب الياء تاء وهو مناسبة للكسرة للياء ويا ابت ويا امت
بفتح التاء لان التاء بدل عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف
والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو جمعا لزم اجتماع
البدل والمبدل عنه وهو غير جائز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل
باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي اذا كان المنادى ابنا مضافا
الى الام او الى العم المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم نحو يا غلامي فيقول يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز
فيه وجه آخر وهو يا ابن عم ويا ابن ام بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما
جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة
المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال
خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء
كان المضاف غير الالف نحو يا غلام امري او عمري او كان المضاف غيرهما
نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما
عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة وهو
حذف في آخره تخفيفا اي ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار
والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة كقوله وما زينة اذ مرت تشاغفنا ولا
مثلها عرب ولا عجم اي ادمية قوله وهو حذف في آخره تخفيفا اي ترخيم المنادى
حذف في آخره تخفيفا لا لعلة اخرى قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا

ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث اي وشرط المرخم ان لا يكون
مضافا لان المضاف ان رخم لم يرخم آخره اذ آخر المضاف المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم
يكن الترخيم آخرا لان المضاف اليه من تتمة المضاف معنى وان رخم آخر المضاف اليه
لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا ولا
مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم يناسب ذلك ولا
جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زائدا على ثلثة
احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف عنه شيء
اذا كان زائدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة لوجود التخفيف
واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف
لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث فهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف
تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان
سيبويه جوز احد شرطي الترخيم في لغة من يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس
بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم جبهة اذا كان صفة يا جب اقبلي لحصول الالتباس بجواز
تانيث غير المذكر اذا كان غير العلم اذا اريد به الجنس واما اذا كان علما فلا يحصل
الالتباس لانه لا يونث المذكر وبالعكس في الاعلام حملا على الكثير قوله فان كان
في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا
اعلم ان هذه اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان
وقد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له
حرفان فاذا كان في آخر الاسم حرفان زائدتان زيدا معا في حكم الزائدة الواحدة
وذلك كالف التانيث الممدودة نحو اسماء وحمراء او الالف والنون المزيدتان نحو
سكران ومروان وياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدين
وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى
بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن ... وكذلك يحذف له حرفان

مدنا

اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور
ومسكين وعمار وانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في آخر الاسم وهو موجب الترخيم
في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائد اولى بالحذف
واما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا عن ان يكون على اربعة احرف نحو
سعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو لطلب
التخفيف وعليه مثل الكتاب يا تكريت بعد معرفة ... اي يا المين ...
ويا نعير والمراد بالمدة حرف زائد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا
حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف فاعلم مختار بل يقال في
ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة
بل هي بدل عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير وكذلك مستكين ومسال واعلم انه لو قال
او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل حمراء فانه
يحذف منه حرفان ايضا بعلة المذكور ثم اعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم
من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه من السمو جمع اسم اصله اسماو
قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المصنف مما في آخره زائدتان وعلى
الثاني مما قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف قوله وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت
فانه حذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة
فكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير لتشابههما قوله
وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير
ما حذف له حرفان او الاسم الاخير فحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ
الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض
منتف قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو اي المحذوف
في المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثر وهو الاصح لان المراد

مع انه لا يلزم الاجحاف في الكلمة بعد حذفهما لانه يبقى على ثلثة احرف بعد حذفهما

او مختير

في آخره حرف صحيح قبله مدة نسخه

بقول القائل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما اللفظي
فلان المراد هو ذلك الاسم فاذا كان المحذوف في حكم الثابت بقي الباقي بعد الحذف
على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حارِ ويا ثمو ويا كرو قوله **وقد يجعل اسما**
برأسه فيقال يا حارُ ويا ثمي ويا كرا اي وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال
يا حارُ بضم الراء لانه صار منادى مفردا معرفة ووجب بناؤه على الضم
ويا ثمي لانه في الاصل يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه
كان في آخره واو وقبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان
اصله ادلو فقلبت الواو ياء والضمة كسرة ويا كرا في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي
اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف منه الالف والنون بقي يا كرو وقعت الواو متحركة
متحركا ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة قوله
وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا
اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا في المندوب
مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا وانما صيغة
النداء تستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب بالمنادى من حيث التخصيص لان
كل واحد منهما مخصوص من قومه ولكن المندوب اختص بلفظ وا لدلالتها على الندبة
قوله **وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى** اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة بني على الضم فكذلك
المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة وكذلك حكم توابع المندوب مفردا
او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى
في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في صيغته اجري مجراه في احكامه
من الاعراب والبناء قوله **ولك زيادة الالف في آخره** اي لك زيادة الالف
في آخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا اذا كان

اذ تقدير حركة الكلام انه كان في آخر الاسم واو قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة منه

وهو واذا كان مضافا فهو منصوب فكذلك المندوب منه

نحو واعبد المطلباه ووا من حفر بئر زمزماه صح

المندوب مضافا او موصوفا الحق بآخر المضاف اليه والصفة قوله **فان خفت اللبس قلت**
واغلامكيه واغلامكموه اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف بل زدت
حرفا مجانسا للحركة او مجانسا لما قبلها فتقول في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء
لانه لو زيد في آخره الالف وقيل واغلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق
الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة وفي نحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت
بآخره الالف وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام غلام جماعة فالحقت بآخره الواو اي تزيد
حرفا مناسبا للضم فقلت واغلامكموه قوله **ولك الهاء في الوقف** اي ولك زيادة الهاء مع
زيادة الالف او الياء او الواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب
فيه مد الصوت والتطويل فزيد لان الهاء في الوقف تزيد بيان هذه الحروف قوله
ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه اي لا يندب النكرة لان المراد بالندبة
تمهيد العذر والاعلام بوقوع عظيمة وهذان المطلوبان لا يحصلان الا بعد
ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز
لانه في قوة واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه
معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف
لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل
ولا يندب الا العلم قوله **وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس** اعلم ان الخليل ذهب الى
امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل
رحمه الله على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه جاز جاءني زيد الطويلاه لان كل واحد
منهما غير مندوب ومنع يونس رحمه الله ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه
متعلق المندوب والثاني ليس بمندوب ولا بمتعلق المندوب فلم يلزم من امتناع
الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل لان المندوب قد تم
والصفة ليست من جملته وانما هي اجنبية للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة
الندبة ولهذا اتفقوا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه والصفة لان

بالمضاف اليه مع المضاف بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز
السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة والموصوف قوله **ويجوز حذف
حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف
اعرض عن هذا وايها الرجل** اعلم انه يجوز حذف حرف النداء عن تلك الاشياء وهي العلم كقوله
يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله
واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف حرف النداء عن العلم
فلان العلم مشهور وكثرة استعمال ندائه فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير النداء واما
حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مشابهتين للعلم في عدم وقوعهما
صفة لاي فانه كل واحد من العلم والمضاف واي لا تقع صفة لاي واما لم يجز
حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة
لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة
نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء ينافيهما
قوله **وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق** هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ليل في قولهم اصبح ليل اسم جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذا كرا في
اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء
من الجنس وجوابه انه شاذ لا يعتمد عليه ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا
شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اصله كروان قوله
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا اي ويجوز حذف المنادى اذا دل
عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله
تعالى الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله **الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير**
اي الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها
ان يكون العامل مفسرا بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر

واطرق كرا

**قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو
او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست**
قوله وهو كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن نحو
مثل قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا
انت محبوس عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس
لان اسم المفعول شبه الفعل كما يجيء في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن نحو
مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه
ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل
فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره
لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه يخرج عنه وهو منه
قوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من
حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف
الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل
عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله و
كذلك ما بعد النفي واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من
حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الاحتراز به
قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على هذا الاحتراز وهو ليعلم منه انه
لا يجوز نصب زيد في زيد ضارب ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد
الاعتماد وعلى صاحبه او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه
اي في معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان
زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو
جاوزت او لازمه لو سلط عليه لنصبه ومثال ما ذكره من الصور الاربع وب

قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقدير
الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان
ضرب غلام زيد يستلزم اهانته وتقدير الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام
كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر
قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر
لازم الفعل المفسر ولقائل ان يقول يرد على التعريف المذكور ما اضمر عامله خبر
كان لان زيدا في قولك زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون
مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به ويمكن
ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به
مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الاخر من وجه دون وجه ولان المراد
بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل
الخ ولم يذكره على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام
الاربعة علم ان كل قسم مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله **ويختار الرفع بالابتداء عند
عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب** اي ويختار الرفع الاسم الذي **واذا للمفاجأة**
بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع
اي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا
نحو زيدا ضربته فان النصب والرفع جائزان فيه لوجود القرينة النصب لكن الرفع
اولى من النصب لان النصب يقتضي الحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع
ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب
المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا وجود اما لكان
النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية
وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب
لكن مع وجود اما لكان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا

فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع
والاخر للنصب فرجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال مع غير
الطلب لانه اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما
عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل
الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف
الفعل الناصب او تقدير الفعل بعد اما وكلاهما كثير شائع ووقوع الطلب خبر المبتدا وكذلك
الرفع مختار بعد اذا المفاجأة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة
الفعلية على جملة الفعلية تعارضها لان وقوع الفعل بعد اذا المفاجأة فترجح الرفع
على النصب لعدم استلزامه حذف الفعل لان بعد اذا المفاجأة يقع المبتدا والخبر غالبا
قوله **ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب** اي ويجوز الرفع ويختار النصب
بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا اكرمته لان على تقدير
النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة
اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب قوله **وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام**
اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته و
ما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى
تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل
اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد همزة الاستفهامية اضعف من الرفع بعد غيرها
لما ذكر في باب الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام نحو
من لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام قوله **واذا الشرطية وحيث** اي ويجوز
الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه ونحو ذلك وبعد
حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع
لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير
الرفع كان مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى

الى الجملة الاسمية لكن اذا فيه معنى الشرط وهو حيث عليها لمشابهتها اياه لاطلبها
تعلق ايضا بالشرط وانما قيدنا اذا بالشرطية احترازا عن اذا المفاجاة فان الرفع هو المختار
بعدها قوله وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان
بعد الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع
الامر والنهي خبرا عن المبتدأ وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر
والنهي لا يحتملان الصدق والكذب واما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال
ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف
الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء
خلقناه بقدر اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه
على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر بالصفة فلا يكون معنى هو المقصود وعلى تقدير
النصب لا يفيد الا معنى مقصودا لقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى
الاية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر
فلا يفيد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء يحتمل ان يكون كل شيء مبتدأ
وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع
بانها خبر كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدأ
وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اي الجار والمجرور في محل الرفع بانه
خبر كل شيء واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال وح لم يفد معنى مقصودا
من الاية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون
جميع الاشياء مخلوقا بقدر والمقصود من الاية هو الثاني دون الاول لما ذكرنا
واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه
محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران في
مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين
احدهما الاسمية والثاني الفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة

الكبرى

الاولى ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدأ
والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام
مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الجملة
الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع بعدم حذف العامل فتعارضا
لكن هذا المثال غير مستقيم لان عمرا تقديره في داره او عنده او غير ذلك لوجوب
ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته
اي يجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد
حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط وحرف التحضيض
واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما يجيء ههنا لم يكن داخلة لفظا
وجب ان تقدر الفعل بعدها ولا تقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي
بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب على ان المراد بحرف الشرط ان
لا اذ دون اما قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اي وليس قولنا ازيد
ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل
او مناسبه على المنصوب لنصبه كما عرفت وهنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه
ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب وهو لا ينصب النصب فالرفع
لازم في على المبتدأ والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر
اي وكذلك قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على
شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان
تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل اذ ذلك لان الجار والمجرور
اما صفة لشيء او متعلق بفعلوه وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانه ليس
كل شيء مسطورا في الزبر مثل الاوامر والنواهي واما الثاني فلذلك فلانه لم يفعلوا
في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتدأ وفعلوه خبره من الفعل والفاعل والمفعول

الاسمية على الجملة الاسمية
ونصب عمرو على تقدير عطف
جملة الفعلية على الفعلية وهي الجملة
الصغرى

واجب

محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور اعني في الزبر في محل الرفع بانه خبر
المبتدا وتقديره كل شيء مفعولهم ثابت في الزبر وقوله نحو الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان
عند سيبويه والا فالمختار النصب اعلم ان ظاهر هذه الآية يدل على انها
من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على
الرفع فالمراد هنا غير الظاهر فالمبرد ذهب الى ان الزانية مبتدا والزاني
عطف عليه وقوله تعالى فاجلدوا خبر المبتدا وانما دخل الفاء على خبر المبتدا لان
الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي تقديره التي زنت و
الذي زنى فاجلدوا قيل ان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز
دخول الفاء على الخبر فهنا كذلك فوقع الامر خبر المبتدا على تأويل مقول فيه اجلدوا
كل واحد منهما فرجع لم يكن من هذا الباب لان هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب
سيبويه الى ان الزانية مبتدا على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف
وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة جملة ثانية بيان جملة الاولى فرجع لم يكن من هذا الباب
لان قوله فاجلدوا لا تعلق بالزانية من حيث العمل لانه كلام من جملة اخرى
وقوله والا فالمختار النصب يعني ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد
وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه يكون من باب الامر على
شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر قوله
الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه
مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق وتقول اياك
من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك
الاسد لامتناع تقدير من اي الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة
التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا

مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا فقوله معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا
في جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثل زيد فان زيدا في المثال
المذكور وان كان معمولا لكنه ليس معمولا بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله
تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق
لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب بل هو ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا
ليدخل فيه مثل قوله الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما
بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف على فعل ناصب
تحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا
على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف
الفعل العامل فيه لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله
اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك
فحذف اتق لما ذكرنا فاستغني عن النفس لعدم موجبها ياتي به وهو كراهية
الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل
للضرورة فصار اياك والاسد وكذلك قوله اياك وان تحذف اي اتق نفسك
ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف هو ضرب الارنب
بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد واياك من ان تحذف
ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف
من وسائر حروف الجر من ان وان لطلب الخفة لطولها بالصلة ولا يجوز
ان يقال اياك الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف و
الثاني كذلك غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا
في المواضع التي حذفتها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهما
ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول اخترت من الرجال زيدا ولا تقول
اخترت الرجال زيدا الا اذا استعمل اختار فحذف حرف الجر متعلق به وكذلك

ثم وافاه يوسى قومه ببعيث بعدا واستغفر احد ذنبا واما من فيه ليس كذلك فما
حذفته العرب من الجزء منه قوله **المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور** اي المفعول فيه
اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل جنس شامل والمذكور نحو يوم الجمعة
ليت فان يوم الجمعة ما فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه شهدت [illegible] ان فعل فيه فعل
لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم ذكر الفعل ههنا لفظا وتقديرا الا [illegible] انه منقوض بيوم
الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمت لصدق الحد عليه مع انه ليس بمفعول فيه لكونه مبتدا
كما ذكرنا في تعريف المفعول به قوله **من زمان او مكان** اشارة الى اقسام المفعول فيه
والزمان هو اليوم والليل واجزاؤهما وما يركب منهما والمكان ما يشغله الجسم من الحيز
قوله **وشرط نصبه تقدير في** اي وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة
لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في
حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن
مفعولا فيه قوله **وظروف الزمان كلها تقبل ذلك** اي وظروف الزمان مبهما كان
او معينا فانه يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصدر فكما ينصب
المصدر معرفة كان او نكرة فكذلك ينصب ظرف الزمان مبهما او معينا قوله
وظرف المكان ان كان مبهما قبل ذلك والا فلا اي وظرف المكان ان كان مبهما قبل النصب
بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب
بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل
على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق و
يدل على المكان المبهم لان الضرب يستلزم المكان من الامكنة ولما كان كذلك
قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب
بتقدير في الا ما كان مبهما قوله **وفسر المبهم بالجهات الست** لما كان ظرف المكان المبهم
قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له بتقدير في وجب تفسير المكان المبهم
فسره وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق

والتحت واليمين والشمال وما في معناها قوله **وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها**
اي وحمل على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون
ومع لكونهما مشابهة بالجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت
جلست خلف المسجد فانه مبهم تماما وان خلف المسجد الى انقطاع الارض وكذلك
اذا قلت جلست عندك [illegible] جميع الامكنة التي حواليك قوله **ولفظ مكان**
لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع
كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة
المبهمة غير الجهات الست كثيرة فان قلت [illegible] في تعريف المبهم انه مكان له
اسم تسميته بسبب امر عارض غير داخل في مسماه كالخلف فان تسميته بذلك
المكان بالخلف انما هو بسبب كون الملك في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان
المعين مكان له تسمية بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب
الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها قوله **وما بعد دخلت على الاصح**
اي وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة في قولك دخلت الدار
على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا
فقال بعضهم انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار
المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان
نظيره وهو غرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا
عليهما قوله **وينصب بعامل مضمر** اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة
لمن قال متى صمت اي صمت يوم الجمعة قوله **وعلى شريطة التفسير** اي وينصب المفعول
فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به [illegible] ويجوز الرفع
في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل يوم الجمعة صمت وما
يوم الجمعة صمت وسرت ويوم الجمعة صمت او لا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت
سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه

فهو ويستوي الامران في مثل يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب
النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت فيه واما يوم الجمعة صمت قوله **المفعول
له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا** قوله
ما فعل لاجله فعل مثلا والضمير في نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل
لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقال مذكور خرج عنه مثل لانه لم يفعل
لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا لان التاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب
وكذلك في قعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله مذكور وهو القعود والمراد
بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا
ههنا واعلم ان المفعول له علة غائية سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا
او قد يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في
الخارج ولهذا اورد مثالين قوله **خلافا للزجاج فانه عنده مصدر** اي التاديب
والجبن في المثالين المذكورين مفعول خلافا للزجاج فان التاديب عند
الزجاج في قولنا ضربته تاديبا مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته
ضربا او ادبته تاديبا وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية
وما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قوله **وشرط نصبه تقدير اللام** اي شرط
نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت
ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم
منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله **وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا
لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود** اي وانما يجوز حذف اللام عن المفعول له
عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل
لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه
حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير المضاف اي ارادة
خوفكم وطمعكم او نقول الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون

من الضرب والشتم وغيرهما

المفعول في الذهن او سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون

اي كونه فعلا لفاعل فعل علل هذا القصد به فلما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم وكذلك التاديب فعلا للمتكلم ثم قال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل

المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب
فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثال ما لم يكن فعلا لفاعل الفعل
المعلل ولم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك
اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم للاكرام منك
امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود
نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز حذف اللام واما اشتراط جواز
حذف اللام بهذين الشرطين فذكر لمشابهة المصدر الذي هو من لفظ الفعل
من حيث كون كل واحد منهما فعلا لفاعل ومقارنا له في الوجود ولا شك انه
المصدر تعدى الفعل اليه بغير اللام كما تعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول
هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ليعلم
منه قوله انما يجوز انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم منه انه
يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن يفهم منه ان يجوز اثبات اللام
مع الشرطين ضعيف بل غير جائز لانه حينئذ يشبه التمييز [illegible]
من البيان ويكون نكرة كما ان التمييز [illegible] الاولى ان يقول ان الاول
ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا
لفاعل الفعل المعلل لانه اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن
فعل واثر لنفسه [illegible] ولا يلزم منه عدم اختيار [illegible]
للفعل [illegible] اختياري [illegible] ان الثاني [illegible] ههنا
قوله **المفعول معه هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى**
مذكور بعد الواو احتراز به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو جاءني زيد فعمرو
وقوله لمصاحبة معمول فعل احتراز به عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو
[illegible] او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله
او بعده ولا يشكل الحد المذكور بقولنا جاءني زيد وعمرو [illegible] مع ان عمرا

[illegible]

المفعو

ليس مفعولاً معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة التي هي مدلول الواو
ويدل عليه تقييده المراد بالمصاحبة ههنا ليس المراد المصاحبة والا لكان ذكره
تكراراً وقوله لفظاً او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله فان كان الفعل
لفظاً وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيداً وان لم يجز العطف
تعين النصب مثل جئت وزيداً وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف
مثل ما لزيد وعمرو والا تعين النصب مثل ما لك وزيداً
وما شأنك وعمراً لان المعنى ما تصنع اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون
فعلاً لفظاً او تقديراً والمراد بالفعل لفظاً الفعل واسماء الافعال واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديراً غير ما ذكرنا مما يستنبط منه معنى الفعل
فان كان الفعل لفظاً فلا يخلو اما ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف
جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولاً معه نحو جئت انا وزيد وزيداً
بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه
يشكل بمثل ضربت زيداً وعمراً معه فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره لما ثبت ان زيداً يجوز
جواز العطف وعدمه ههنا يحتمل العطف لا نقول الجواز عدم ذلك الذي يدل عليه قوله
عقيب ذلك وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف فانه المطلق الجواز على
مع انه واجب وفيه نظر عنه وجه آخر وهو انه لا يلزم منه جواز العطف جواز النصب ولهذا
لم يجز النصب ان لم يرد بالواو المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاعتراض الثاني ان الذي يرد في
عامل المذكور بعد الواو التي للمصاحبة صريح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فلو لم يرد
افادة المفعول معه لم يصح اذ لو امكن ما جاز فيه غير النصب الجواب الذي ذكرنا
في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه اما اخذ كل واحد
منها بعد ان علم ان قسمه مرفوع وهو الذي يتأخر مقام الفاعل قلت انما جاز
فيه غير النصب لما انه ههنا كان نفس غيره قبل ذكر الذي عمل لما ان ههنا
من اسماء جمع اقسامه تنصب لكنه ينخرم بما ذكره ومنه تردد به في الكتاب الخ

ونظر الشارح فيه ان لا يكون جواباً
عن سؤال الاول اذ لا نسلم
ارادة المصاحبة في قولهم ضربت
زيداً وعمراً الا انه مراد لمطلق الجمع كما
صح صح صح

في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعولاً معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم
عليه نظر قوله وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولاً معه نحو جئت وزيداً وانما
لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد بالضمير
كما تبين في بابه وان كان العامل فعلاً تقديراً فلا يخلو اما ان يجوز العطف او لا يجوز
فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف
لانه يمتنع العطف على ضمير المجرور الا باعادة الجار ههنا ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع
العطف تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمراً وما اورد
مثالين ليعلم ان معنى الفعل يوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور مع حرف
الاستفهام واللام قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظاً او معنى نحو ضربت زيداً اي الحال
ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكباً او هيئة المفعول به نحو ضربت زيداً مجرداً
عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به معاً نحو لقيت زيداً راكبين فخرج بالهيئة
غير هيئة الهيئة سواء كان مبيناً للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة
الهيئة الى الفاعل او المفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب ورأيت زيداً
الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلاً او مفعولاً به
ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانها لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما
تقيد القهقرى به لان الحال لا تقع بياناً للسائل للفاعل لكونها قصدت بالنسبة الى
المفعول به ولا يشكل الحد بمثل جئت انا وزيداً راكبين مع ان زيداً ذو الحال
وهو مفعول معه لانه يجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما
قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا يكون اسماً نحو
جاءني زيد وغلامه راكب قوله لفظاً او معنى مثل ضربت زيداً قائماً وزيد في الدار
قائماً وهذا زيد قائماً اي الفاعل الذي يكون الحال حالاً عنه فاعل لفظاً او
فاعل معنى وكذلك المفعول الذي يكون الحال حالاً عنه مفعول لفظاً او مفعول معنى
مثال الفاعل لفظاً والمفعول لفظاً نحو ضربت زيداً قائماً فان قائماً يحتمل ان يكون

وانما تعين العطف لانه لما جاز العطف
وكان العامل ضعيفاً تعين العطف
ولم يجز النصب لضعف العامل
وان لم يجز العطف تعين النصب
المفروق نحو
قائماً وزيد في الدار قائماً وهذا زيد
قائماً
نحو ما لك
وزيداً وما شأنك
وعمراً وانما

حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول
لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء
في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال
الفاعل معنى زيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا
لانه مبتدأ لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث
المعنى ومثال المفعول معنى قوله هذا زيد قائما فقائما حال عن زيد وهو مفعول معنى وتقديره
انبه عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى او
وتقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي شيخا ولقائل ان يقول المثالان الاخيران
غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في
الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو
في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جائز
في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف
وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان
اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد اليه وانما اطلق
ذي الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه ايا ما في اللفظ قوله
وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قائما
واما شبهه وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب
عمرا قائما واما معنى فعل وهو الذي استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة
والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قائما وهذا زيد قائما
وشرطها ان تكون نكرة اي شرط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج
الى تعريفها قوله **وصاحبها معرفة غالبا** اي وصاحب الحال يكون معرفة غالبا
لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع
صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء

في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط له قوله **وارسلها العراك**
ومررت به وحده ونحوه متأول وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
انتم قلتم شرط الحال ان تكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه
معرفة وكذلك وحده في قولهم مررت به وحده حال مع كونه معرفة وجوابه انا نقول
لا دال الدليل على وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى تأويل وتأويله
ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره ارسلها الحال معتركة العراك وحده
حال على سبيل المجاز تسمية المعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال
النكرة اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله **فان كان صاحبها نكرة**
وجب تقديم الحال عليها اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال
على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان نكرة
لانه لو اخر لالتبس بالصفة في قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فقدم في سائر
المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله **ولا تتقدم على العامل المعنوي**
بخلاف الظرف اي ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال قائما زيد في
الدار لضعف العامل بخلاف الظرف فانه اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي
نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدأ ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه
خبره وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز
تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف على العامل الضعيف
لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما
فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم ويعلم منه جواز تقدم الحال على العامل
الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا تتقدم عليه اما الفعل فان
دخل عليه ان او ما المصدريتان واما مشابهته فان كان مصدرا او اسم
الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصول
فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف المشبهة في العمل واذا كان الحال بغير الواو

على عدم جوازه
ومررت به منفردا وحده
فلما حذف الفعل قيل ان العراك ح
بخلاف الظرف اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي
جاز ... جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي

وأما إذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان أو غيره مراعاة لما بالواو وهو
العطف كما وجب في المفعول معه قوله **ولا على المجرور في الأصح** أي ولا يتقدم الحال على
صاحب الحال المجرور على مذهب الأصح فلا يجوز مررت زيدا راكبة بهند لأن الحال تابع
لصاحب الحال والتابع لا يقع إلا حيث يقع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار
فكذلك الحال لا يتقدم عليه وإنما قال في الأصح لأن الكوفيين جوزوا تقديم الحال على
ذي الحال المجرور نحو قول الشاعر إذا المرء أعيته السيادة ناشئا فمطلبها كهلا عليه
شديد **قوله وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالا مثل هذا بسرا أطيب منه رطبا**
أي كل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا أو لم يكن نحو هذا بسرا
أطيب منه رطبا أي هذا حال كونه بسرا أطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان
مع أنهما ليسا مشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو أطيب
بالاتفاق وفي بسرا اختلاف فقال أبو علي الفارسي هو هذا أي اسم الإشارة أي أشير
إليه أيضا والعامل في هذا اسم التفضيل وامتناع تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه
في العمل وقال مصنف الكتاب هو أطيب وجوز عمل أفعل التفضيل فيما قبله لجوازه ثم
نحو تحملت بسرا أطيب منه رطبا مع أن العامل في بسرا اسم التفضيل بالاتفاق
قوله **وتكون جملة خبرية** أي وتكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لأن الحال
خبر عن ذي الحال بالحقيقة فكما أن الإخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة
يجوز وإنما قال جملة خبرية أي محتملة للصدق والكذب لأن الحال خبر فيجب أن يكون
محتملة للصدق والكذب فلا بد أن يكون في هذه الجملة رابطة تربطها بصاحبها
وهي الضمير والواو وقوله **فالاسمية بالواو والضمير أو بالواو أو بالضمير على ضعف
والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير أو بأحدهما** أي الجملة التي تقع حالا
إما أن يكون اسمية أو فعلية والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعا مثبتا أو
مضارعا منفيا أو ماضيا مثبتا أو ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالأولى أعني
الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية

او لاحدهما

حال من الواو والضمير أو بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة أو بالضمير وحده على
ضعف لعدم العلم في أول الأمر بكونها حالا بخلاف الأوليين لوجود الواو في أولهما
نحو كلمته فوه إلى في فقوله فوه إلى في حال مع الضمير وحده والثانية وهي أن يكون
فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل
نحو جاءني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة فعلية حال مع الضمير وحده وهو مستتر
في يركب وأما البواقي وهي التي فعلها مضارع منفي أو ماض مثبت أو منفي
فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني زيد وقد ركب وما ركب أو بالواو
وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس أو بالضمير
وحده نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد قد ركب وجاءني زيد ما ركب قوله
ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة أو مقدرة أي لا بد منه قد إما ظاهرة
أو مقدرة إذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لأن الماضي يدل على الانقضاء
والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقرب الماضي من الحال ومثال قد ظاهرة
نحو جاءني زيد قد ركب ومثال قد مقدرة في قوله تعالى أو جاءوكم حصرت صدورهم
أي قد حصرت وإنما قيد الماضي بالمثبت لأنه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة
ولا مقدرة لعدم الاحتياج إليها لأنه إذا انتفى الفعل الماضي استمر ذلك النفي إلى
الحال بحكم الاستصحاب فيصح الحال بخلاف الثبوت فإنه يحتمل في استمراره
إلى حال عدمه صحيح قوله أي ويجوز
حذف عامل الفعل إذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الأشياء
مثاله قولك للمسافر راشدا مهديا أي اذهب راشدا مهديا قوله
أي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة
وهي التي لا يتغير ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمتنقلة بخلاف ذلك
مثاله قولك زيد أبوك عطوفا فإن الأب لا ينفك عن العطف ما دام
موجودا غالبا وإنما يجب حذف عامله لأن التركيب يشعر بالعطف وبإثبات العطف

فاستغنى به عن التصريح بالعامل الذي هو اشبه او احقه او ثبت او اوقع فحذف عاملها
ولم يستعمل فهذه الحال حال عن المفعول او عن الفاعل قوله

اي وشرط هذه الحال ان تكون تأكيدا او مقررة لمضمون جملة اسمية
لانها لو كانت تأكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه
واجب الحذف قوله **التمييز ما يرفع الابهام المستقر**

اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
فقوله ما يرفع الابهام احتراز به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احتراز
به عما يرفع الابهام غير المستقر كالصفة نحو رأيت عينا جارية فان الجارية ترفع
الابهام عن العين لكن ذلك الابهام عند الاستعمال منسبق الى الخاطر وقوله
عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة والهيئة نحو الحال نحو جاءني
زيد راكبا فان الراكب يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن الذات لان
زيدا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد
عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب
كون التمييز نكرة قوله **فالاول عن مفرد مقدار غالبا**

اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن
المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه بعد ما تم سواء كان
تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو ههنا ما يقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار
او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما في عدد نحو عشرون درهما واحد عشر درهما
وسيأتي تمييز الاعداد في باب العدد واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح
نحو ما في السماء قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما
مكيل نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل مثل قفيزان برا قوله **فيفرد ان كان جنسا**
اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان

غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة بل جعل الابهام

التمييز جنسا والمراد من الجنس ههنا ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والماء و
التمر وغير ذلك فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد
لعدم الاحتياج الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع
المختلفة فيطابق التمييز ما قصد لعدم دلالة عليها فتقول عندي رطل زيتا ورطلان
زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندي
عشرون اثوابا وعندي ثوب ثيابا قوله **ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية**

اي وان كان الاسم المفرد الذي هو مميز تم بالتنوين او بنون
التثنية جازت اضافته وذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه فتقول
رطل زيت ورطل زيتا ومنوان سمن ومنوان سمنا بجواز الاضافة وترك الاضافة وبنون
الجمع وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية بل تم بشيء آخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء
الذي تم به الاسم وهو غير التنوين ونون التثنية اما نون شبه الجمع نحو عشرون درهما
واما الاضافة نحو ملؤه زبدا واما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف
مع حذف النون لم يجز لان هذا النون من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف
للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذا النون شبيه بنون الجمع ونون الجمع لا يضاف
مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت ما هو شبيه به واذا لم يضف مثل عشرين الى
التمييز وفي التقدير المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه
جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه لو اضيف
الى غير المميز كما انه اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الا لدفع توهم
اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف
الى نفسه واما لم يجز اضافة مثلها الى زيد لانه مضاف مرة ولا يمتنع اضافته مرة
اخرى قوله **وعن غير مقدار عطف على المفرد** اي التمييز الذي يرفع الابهام
عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال
المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير المقدار نحو خاتم حديدا او فضة ويجوز الاضافة

هنا وتركنا لكن الاضافة اكثر على الاضمار واليه اشار المص بقوله والمفصل اكثر وقوله وعن
نسبة في جملة او ما ضاهاها

اي والتميز
عن ذات مقدرة والتميز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه
الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا و
ابوة ودارا وعلما وتقديره ما رسا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر عن ذات
مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات ما اسند اليه الطيب لجواز
ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة لانه ذات من سبب
نسبة الطيب اليه فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر وقوله او ما ضاهاها اي شابه الجملة
وضاهاها فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة والمشابهة للجملة اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة نحو فاعلما وقوله في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة
في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه
او عن متعلقه والثاني اضافة نحبه ومن غيره والثالث متعلق بتعلق الملك بالمالك
والرابع متعلق بتعلق الوصف بالموصوف وقوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما
انتصب عنه اي ان كان التميز اسما صالحا لان يرجع الى
من انتصب التميز عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا
فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولي زيد او نحو طاب زيد ابوة فالابوة
جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون
لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تميزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا فالعلم والدار
لا يصلحان الا لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المص في
هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد لانه لا يلزم
من انشاء هذه المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه
كقولنا طاب زيد نفسا ولان النص غير مساعد لهذا الشرح وان جعلناه على تقدير

هو

فمثاله زيد طيب فاعلا
طيب مع متعلقاته مشابهة
للجملة صح

وهو متعلق بمتعلق النسبة باحد
المنتسبين صح

النص اشكل بمثل طاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه
وبالجملة لا يخلو الكلام من تناقض تعسف وقوله فيطابق فيهما
اي يطابق التميز في الصورتين المذكورتين ما انتصب عنه ومتعلق
ما انتصب عنه قوله الا اذا قصد اي الا ان يقصد معنى واحد التميز وان قصد شيء التميز مقصد
جمع في الصورتين فيقول اذا كان التميز عن ما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون آباء وكذلك تقول اذا كان التميز عن متعلق ما انتصب عنه طاب زيد ابا
اذا اردت ابا واحدا فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او آباء وانما يطابق
زيد آباء اذا اردت ابا وجدا وابوة وقوله الا ان يكون جنسا اي يطابق التميز في الصورتين
ما قصد الا اذا كان التميز جنسا فانه لم يطابق ح كالعلم والابوة فانهما اذا اردت العلم
من حيث هو علم والابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة
ح يثنى ان كان المراد شيئين ويجمع ان كان المراد جمعا فيقال طاب زيد علمين اذا كان
المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم
كثيرة وقد يقال ان في عبارة الكتاب نظرا لان قوله الا ان يكون جنسا استثناء من
قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من استثناء الاول فيكون معناه فيطابق
التميز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد
به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة
التميز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس
وجوابه انا لا نسلم استحالته فان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد
من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته
لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية
والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلت لا نسلم ذلك
لكثرة احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك
النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل لم لم يطابق التميز

ما قصد منه افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد منه انواع جنس واحد قوله للاتحاد
افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها بالعوارض والمشخصات واختلاف
انواع الجنس الواحد في الحقائق والماهيات فجاز اطلاق الجنس مفردا على انواع نوع واحد
اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد
اذا قصدت لاختلافها بالحقائق قوله وان كان صفة
اي وان كان التمييز صفة كان التمييز غير ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في
المعنى نحو لله در زيد فارسا ولله در الزيدين فارسين لله در الزيدين فوارس وكذلك
هند دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التمييز صفة احتمل تلك الصفة
ان تكون حالا ايضا في المثال المذكور ولكن التمييز اولى من الحال لان المراد منه دعاء مطلقا
سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذا انما يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا
والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثلها زبدا ان الفارس
يرفع الابهام عن النسبة التي الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزبد يرفع الابهام
عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم
التمييز اي لا يتقدم على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان
غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يتعدى بها ما هو قبله وان كان فعلا فلان
التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم ما هو ايضا عليه وانما
قلنا انه فاعل في المعنى لان المراد بقولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد
واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد
نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا
يوجب التاكيد والمبالغة واما قوله تع وفجرنا الارض عيونا فمحمول عليه
لاطراد الباب قوله والاصح ان لا يتقدم
اي التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا
فالاصح ان لا يتقدم عليه كما ذكرنا من قبل خلافا للمبرد والمازني فانهما اجازا

تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا
بالفراق تطيب والجواب عنه ان الرواية فيه غير هذه الرواية وهكذا وما كاد نفسي
بالفراق تطيب قوله
اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع والمستثنى
المتصل هو الذي اخرج بالا او باحدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال
الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا
زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرة لا لفظا
لانه ليس بجمع لفظا بل هو مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل
معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم
الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج
لفظا عن متعدد نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا
وانما قال بالا او اخواتها ليخرج عنه المخرج عن المتعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء بالصفة
فان الجهال خرجوا عنهم والمخرج عنه بالبدل كقوله تع ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا او بالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وغير ذلك من الجملة
لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا او اخواتها فانه ليس بمستثنى واخوات الا
غير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله
اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا واحد
اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير
مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه وقوله

اي والمستثنى منصوب

اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي موضع واجب النصب
وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتدأ بالصورة

الاولى عن واجب النصب وهو في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا غير
الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب
النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فاسمه بعد الا التي هي صفة في الآية غير اسمه فالرفع بالتبعية على الصفة
وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني
القوم الا زيد فانه يجوز رفعه على البدلية من القوم ونصبه على الاستثناء وانما وجب
النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل
فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاءني القوم الا زيد
جاءني الا زيد ويلزم منه مجيء جميع العالم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني
فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك الثاني من المواضع
التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله
وما لي الا آل احمد شيعة ومالي الا مشعب الحق مشعب فان احمد مستثنى مقدم
على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب
وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يبق ان يكون بدلا ولا صفة
لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا بقوله
او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان
يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه
لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاولى فظاهر
واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك
ولامتناع كونه صفة لعدم المغايرة في الصفة ههنا لانه لا يجوز الصفة الا اذا
تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس بدل من

منقطع

منقطع بعد الا مع رفعه في البدل والجواب عنه عند الاكثرين ان المراد بالانيس ما يؤنس به
ويلازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس نوع منه الانيس بدل البعض
من الكل والرابع من المواضع التي يجب النصب المستثنى فيها ان يكون بعد خلا وعدا عند
الاكثرين نحو جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم
زيدا وانما وجب النصب ههنا لانه مفعول به ويجب النصب المفعول به وانما قال في الاكثر
لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من المواضع التي يجب
نصب بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا
وعدا بعدها فعلين وفاعلهما ضمير المستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه نحو جاءني
القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا
فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس
ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب
خبرهما فوجب النصب نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا
ولا يكون بعضهم زيدا قوله **ويجوز فيه النصب ويختار البدل**
اي ويجوز النصب المستثنى ويختار ابداله
عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو
ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على
الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف
وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب
لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب النصب وانما قال او ذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن
المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء
ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل والا قليلا برفع
القليل على البدل منه واو فعلوا ونصبه على الاستثناء قوله

وليس ولا يكون وانما وجب نصبه
بعد ما عدا وما خلا

أي يعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور وإنما يجوز
عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب ليصح المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى
مثاله ما ضربني إلا زيد فإن اقتضى العوامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد إلا بأن يكون
فاعله نحو ما جاءني إلا زيد وإن اقتضى العامل المتقدم المفعول لكونه مفعولا به نحو ما ضربت
إلا زيدا وإن اقتضى العامل المصدر ينصب بكونه مصدرا نحو ما ضربت إلا ضربة وكذلك
في سائر الأشياء ويسمى مفرغا قوله إلا أن يستقيم المعنى
استثناء من قوله وهو في غير الموجب أي عدم ذكر المستثنى منه إنما هو في غير الموجب إلا
أن يستقيم المعنى فإنه يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الإثبات أيضا نحو قرأت إلا يوم
الجمعة لأن يمكن أن يقرأ كل يوم إلا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال إلا أي ومن أجل زيدا عالما
أنه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام الموجب لم يجز أن يقال ما زال زيد إلا عالما لأن زال
للنفي وما للنفي فيكون ما زال للإثبات لأن النفي إذا دخل النفي أفاد الإثبات فمعناه
ثبت زيد إلا عالما فهو غير جائز لما مر قوله وإذا تعذر البدل

أي إذا تعذر إبدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الإبدال تعين البدل على موضع
المستثنى منه نحو ما جاءني من أحد إلا زيد فإنه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه
على البدل من أحد لكن لا من لفظ أحد لأنه لو أبدل عن لفظ أحد كان من مقدرا بعد إلا
فيه لأن البدل في تكرير العامل فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الإثبات
وهو غير جائز عند سيبويه وإذا بطل إبداله عن لفظ أحد تعين إبداله عن محل أحد لأن
محله رفع لأنه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتأكيد النفي وكذلك لا أحد فيها إلا عمرو
فإن عمروا لا يجوز إبداله من لفظ أحد لأنه لو أبدل من لفظ أحد لزم تقدير لا عاملة
بعد إلا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا إلا شيء فإن الشيء الثاني لا يجوز إبداله
من لفظ الشيء الأول لأنه لو أبدل عن لفظ الشيء الأول لزم تقدير ما عاملة بعد إلا

لأنهما لا تعملان
وهو غير جائز وكذلك ما زيد عاملين بعد إلا لأن نفيهما قد انتقض بإلا فإذن بطل
عملهما لأنهما إنما تعملان لأجل مشابهتهما بليس من حيث النفي فإذا انتقض النفي بإلا بطل
المشابهة بليس وإذا بطل المشابهة بليس بطل عملهما قوله بخلاف ليس زيد شيئا
إلا شيئا أي لا يجوز
أن يقال ما زيد شيئا إلا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا إلا شيئا فإنه جائز لأن عمل
ليس لأجل الفعلية لا لأجل النفي وإذا كان كذلك لم يمكن انتقاض النفي
مع بقاء الأمر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية وهذا في قول العامل ما عائد
إلى ليس والضمير في قوله لأجله يعود إلى الأمر أو الألف واللام التي في العاملة
وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد أي ومن أجل أن عمل
ما لأجل النفي وعمل ليس لأجل الفعلية لا لأجل النفي جاز أن يقال ليس زيد إلا قائما بطل عمل ما
النفي الذي لأجله تعمل ما قوله

أي المستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها
وحاشا تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لأن المستثنى
بعد غير وسوى وسواء مضاف إليه والمضاف إليه مجرور فوجب جره بعدها وأن المستثنى
بعد حاشا مجرور لأن حاشا حرف جر وإنما قال في الأكثر لأن حاشا حرف جر
عند أكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الأكثرين وفعل عند بعضهم وإذا كان فعلا
لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بأنه مفعول به وفاعله مضمر كما ذكر في خلا وعدا قوله
وإعراب غير كإعراب المستثنى أي إعراب غير إذا استعمل للاستثناء مثل
إعراب الاسم المستثنى بإلا على التفصيل أي كان المستثنى بإلا غير الصفة إذا كان في
كلام موجب لم يجز إلا النصب فكذا إعرابها لم يجز إلا النصب تقول جاءني القوم غير زيد
بالنصب فقط وكما أنه إذا تقدم المستثنى بإلا على المستثنى منه وجب النصب كذلك تقول
ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما أنه إذا كان المستثنى بإلا منقطعا وجب
النصب كذلك هنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكان المستثنى بإلا إذا كان في

غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل تقول ما جاءني القوم الا زيد
فكذلك تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل
واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل تقول ما جاءني
غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت زيدا غير ضربة وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة
قوله وغير صفة حملت على الا

اعلم ان اصل
غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الا
في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غير حمار قد الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا و
اصل الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة
الا انها تحمل على غير في صفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر
الاستثناء ح وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء
لان النكرة في موضع النفي للعموم نفيا والمستثنى منه فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد
الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف بلام التعريف لم
يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراق والعموم وانما
قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو له
علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لان الذي يطلق
الجمع على الاعداد كالنص لم يعد في لفظ العدد ولذا قلنا انها اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء منه لولا الا لكان
لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى
في المستثنى منه لان الجمع المنكر غير محصور كرجال ليشمل جميع افراد رجال ولذلك فلا يدخل
المستثنى فيه جزما انه وشاهد قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان
فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهي جمع منكور غير محصور وانما تعذر
الاستثناء لانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المقصود من الآية

لانه يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لزم فساد السموات والارض
ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى منهم الله لزم فساده وفيه نظر لانه منتقض
بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح للاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور
غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيدا بالرفع فانه يتعذر الاستثناء والصفة
مع كونه تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر
الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصور في
تلك الصورة لانه اقل مراتب الجمع وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل
بسبب الصفة ولهذا لم يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور هنا المحصور لذاته كالعدد
وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع
لانه ان كان المفرد جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفيه ايضا
الا في نظر لانه في بيان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند
عدمها مطلقا ويرد عليه نقض حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لشيء
يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه على شيء من هذه الايرادات قوله ومعرب في غيره
اي وضعف حمل الا على الصفة في غير الجمع المنكر غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل
اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع
بانه صفة لكل اخ والاخ ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء
النصب على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب
على الظرف مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم
مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراءهما
مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان فسوى فاعل
لم يبق وكقوله وما قصدت من اهلها لسوائكا يمانية عنها اليمانية يا فتى
وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخولها مثل كان زيد قائما اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول

والاصوب ان يقال الا اذا كان تابعا
لجمع منكور غير متناول لما بعده
حتى يصح عدم جواز رجال عشرة
الا زيدا وبهذا يصح فيه دراهم

فتناول ... كان او احدى اخواتها جزء خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وغيرها

كان او احدى اخواتها فتناول المسند شامل لخبر المبتدا وخبر ان واخواتها وغيرها
ولا مثاله كان زيد قائما فقائم هو المسند بعد دخول كان قوله **وامره كامر خبر المبتدا**
اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء
كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال تلك الجملة الواقعة خبر كان **سواء**
على عائد على اسمها وفي جواز تقدم الخبر على الاسم فتقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه
قائم وكان زيد ابوه قام وكان قائما زيد قوله **ويتقدم معرفة** اي وحكم خبر كان حكم خبر
المبتدا الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فعند جاز تقديمه على الاسم لعدم
اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب كقولك كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدا
فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا واعلم انه لو كانا ويتقدم
معرفة او مقصورا كموسى كان اولى ليقينا واشترط كان الفضل منك الفضل جاز بجواز
تقديم الخبر هنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا يكون في المبتدا والخبر لوجود الالتباس
اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه
لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس قوله **وقد يحذف عامله في مثل**
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه
اي عامل خبر كان
وقد يحذف عامله خبر كان في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه
على جواز اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه
لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني
وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا
والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول و
الثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه انا
في نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه فقط وان في رفع الاول يكون المحذوف

كان مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدا فقط وفي نصبه
كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف
لكونه ضعفا للاول في جزئيه والاخيران المتوسطان لمشاركتهما الاول في احد جزئيه
فقط قوله **ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت**
اي يجب حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا
انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من ان كثيرا وان في كلامهم ثم حذف
كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب انفصال الضمير المتصل الى الضمير المنفصل
لتعذر المتصل مع فصار ان انت منطلقا فزيدت ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل
من كان فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون ميما لقرب النون من الميم في المخرج
وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان
ههنا لان ما عوض عنها فلو اتي بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز
قوله **اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم** اي اسم ان
واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان واحدى اخواتها فتناول المسند اليه شامل
لمبتدا او الاسم كان واخواتها والاسم ما ولا وغيرهما ولا فاعل بعد دخول ان واحدى
اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرهما وانطبق التعريف
عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدا وقد
يجيء استيفاء البحث في باب الحروف قوله **المنصوب بلا التي لنفي الجنس** الفرق بين
لا التي لنفي الجنس وبين لا التي بمعنى ليس ان الاولى لنفي الجنس العامية والثانية
لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار
هذا الجنس فلا يجوز ان يكون فيها واحد واثنان او اكثر او غيرهما واذا قيل
لا رجل في الدار كانت معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد اخر او
اثنين او اكثر منها قوله **هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها**
به مثل لا غلام رجل ظريف فيها ولا عشرين درهما لك قوله المسند اليه

شابه المضاف ولا يسمى كان واخ ولا سيما وانا الشهيد ببلبيس فلما قال بعد دخولها
فرج هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا او مشبها به هذه شرائط نصب اسم لا اي
يشترط في المسند اليه لانه انما عمل على الفعل العامل في المسند اليه ولا يفصل بينها وبين ما يدل الى لا نكرة ثم نعته
بانه عامل ضعيف الناصب في يليها وانما شرط في نصبه ان يكون تاليا لا لانه لو فصل بين
اللام ويبنى لم ينصب كما يجي وانما شرط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب
كما يجي ومثال المضاف نحو لا غلام او مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة تبنى كما يجي
ومثال المضاف نحو لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما
لك وشابهه المضاف في شيئان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان
ما بعده متمم وتخصص لما قبلها قوله **فان كان مفردا فهو مبني** اي ان كان الاسم
الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به بني على
ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان
بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على
الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاختيار اولى من الكسر وانما بني لتضمنه
حرف الجر لانه جواب لقول هل من رجل في الدار فيكون سوال جواب سائل محقق او مقدر
فقال هل من رجل في الدار وكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون
الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب فحذف
فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه
لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح لخفته قوله **وان كان معرفة
او مفصولا بينه وبين لا وجب** اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة
وجب الرفع والتكرير نحو لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلانه لا تعمل في
المعارف لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه جعل على
جواب سوال سائل سأل فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون
مطابقا للسوال وكذلك اذا كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير

وانما اشترط ان يكون مضافا او مشابها به

الرفع والتكرير

فتقول لا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فلبطلان عملها بالفصل لضعف عملها واما التكرير
فلانه بني على جواب سوال سائل سأل وقال ارجل في الدار ام امرأة فوجب التكرير في
الجواب للمطابقة قوله **ومثل قضية ولا ابا حسن لها متأول** هذا جواب عن سوال مقدر
وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير وجوابه ان مثال ابي قضية ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف فاقيم
المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف اليه
التعريف كما يجي في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد والمثال المذكور
على حد المنصوب بلا لكونه ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا نكرة قوله
**وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما
ورفع الاول على ضعف وفتح الثاني** اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرير لا جاز فيه خمسة اوجه
الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في
محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره
فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا الثاني لا قوة زائدة لتأكيد النفي
وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة
والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه
مبتدأ ولا الثاني لا قوة زائدة لتأكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا
لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله فحول مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون لا ههنا عاملة ووجه عدم عملها
لانهما شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسوال احول في الدار ام قوة والثاني
انه لو فتح لتم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون
الآخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو الا بالله ولا لنفي الجنس على

هو احول ام قوة بغير الله فقال لا حول ولا قوة الا بالله صح

لا بمعنى ليس شاذ ولا حول هذا تارك ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في
محل الرفع بانه مبتدا وبا بتدا خبره قوله **واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناه**
الاستفهام والعرض والتمني اي واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يبطل عملها لانه لا يبطل
عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل
في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فنصب رجلا ونزولا
وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الاقتران للاستفهام
لان القائل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه
الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قوله **ونعت المبني الاول مفردا يليه**
مبني ومعرب رفعا ونصبا مثل لا رجل ظريف وظريفا اي ونعت المبني مع لا على الفتح
اذا كان نعتا اول مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فيجعل
الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر ويجوز
رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء
كما تر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع سائر المبنيات
على لفظها لمشابهة حركة هذا المعني حركة الاعراب كما مر في باب النداء قوله
والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع
او النصب وذلك لانه اما ان لا يكون النعت تاليا نحو لا غلام رجل ظريفا واما ان لا يكون
النعت نعتا اول نحو لا رجل ظريف عاقلا واما تعين الاعراب لكراهتهم جعل ثلثة
اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال واما تعين الاعراب
لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا بالطريق
اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا
واما تعين الاعراب لانه اذا حصل التفصيل بين الموصوف والصفة امتنع جعل
الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في
قوله نعت المبني الاول مفردا يليه قوله **والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل**

لا اب وابنا وابن اي العطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ
المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل لا غلام ونصبها على لفظ
لا غلام وحملا على اللفظ منه قال لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد
ارتدى وتازرا قوله **ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل**
معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له
لا اباله ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته للمضاف
في اصل المعنى لان المضاف هو ابوه ومعناه بمعنى اب له وغلاماه بمعنى غلامان له ومنشأ جواز
جواز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل
معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته في اصل معناه وذلك ان الاضافة فيما
لا يكون بمعنى في قوله **وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه** اي وقولك لا اباله
ولا غلامي له ليس مضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان
اباله في قولك لا اباله مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى
بطلان مذهب سيبويه وقال انه ليس مضاف لانه لو كان مضافا فالمسند معناه معرفة وذلك
بان معنى لا اباله لا اب مع نفي لا يجاب فيه وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو غير
جائز قوله **ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس** اي يحذف لا في مثل لا عليك
اي لا باس عليك قوله **خبر ما ولا المشبهتين بليس** قد ذكرنا مشابهة ما ولا بليس
فلا نعيدها لئلا تطول قوله **هو المسند بعد دخولهما** اي خبر ما ولا هو المسند بعد دخول
ما ولا فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولهما
خرج عنه هذه الاشياء قوله **وهي لغة اهل الحجاز** اي لغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة اهل
الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلين اعني الاسم والفعل وقد مر
هذا البحث قوله **فاذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل**
هذا انشاء ... اشياء تبطل عملها ولا احد منها ان اذا زيدت بعدها فانه يبطل
عملها لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم وقوله وما ان

المضاف ح

وكذلك غلامي في قولنا لا
غلامي له مضاف الى الهاء واللام
زائدة لتاكيد الاضافة صح

لحينا لحين ولكن شأنا يا ما ذو دولة آخرنا واشار المصنف اليه بقوله او زيدت
ان مع ما وما نهما انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم واما بطل عملها ح لانها
بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها لاجل النفي وقد بطلت ح فبطل عملها واشار اليه
بقوله او انتقض النفي بالا وما الثاني انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما زيد قائم
لضعفها في العمل فلم يتقو في التصرف قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف
على خبر ما ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو
النفي فالرفع على محل لا وما من حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد
ولكن قاعد قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف اليه كل اسم نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اي المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا
فقوله اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجملة المضاف اليها كالمضاف
اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجملة في تأويل المفرد فان قيل اجلس
حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى
المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب اليه شيء كنحو المبتدا مثلا وقوله
بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله
لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد
ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز به عن الظرف
نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر
وهو في وليس ذلك الحرف مرادا اذ لو كان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه
ان المقصود من قوله مرادا ان المراد في العمل قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف
اسما مجردا تنوينه لاجلها اي شرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة
حرف الجر تقديرا ان يكون المضاف اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين
لاجل الاضافة شرط معناه لو كان فيه التنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل

نون بسبب المشابهة للبعض صح

الاضافة وان لم يكن فيه كاحمد فتقديره انه لو كان فيه التنوين يحذف لاجل الاضافة
نحو احمدكم وغلام زيد ومسلمي زيد واما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين
يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف
الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية
والجمع قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون غير صفة مضافة الى معمولها
اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين احدهما معنوي والآخر لفظي والمراد
بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف
اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها
نحو مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول
المصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ليعلم
ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس
بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه
ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد ليس اضافة
معنوية وكذا في زيد افضل القوم لان المراد بالعمل هنا ان يرفع المضاف
المضاف اليه او ينصب او يتسلط عليه او ان المراد به ان المضاف كان رافعا
او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف
وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرف المضاف
اي الاضافة المعنوية على ثلاثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف
ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان
زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف
بمعنى انه يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة
اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم
كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل مثل غلام زيد

وخاتم فضة وضرب اليوم أي بوجود الاضافة بمعنى في قليل نحو قولك غلام زيد مثال
الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال
الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة أي الاضافة المعنوية
ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادة الاضافة تعريفا للمضاف لانها عينته و
اوضحته غاية الايضاح الا اسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغير ذلك فانها لا تتعرف
الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او بمغايرته للمضاف اليه نحو عليك بالحركة غير
السكون وان كانت الى النكرة افادة تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امرأة قوله
وشرطها تجريد المضاف من التعريف أي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف
خاليا عن حروف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه
ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد وحيل شانه لانه لا يضاف
العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد قصد
اللام منه واتى المفرد المبهم لا بعينه فان اصلا لامتناع طلب التعريف عنها لوضعها على العموم
واعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء
للتعريف لانه ليس التعريف على الاطلاق بل موضع القصد للتعريف ولان العرض الاكثر
منه التنبيه والاشارة لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب
ونحوه من العدد ضعيف هذا جواب عن سؤال مقدر يرد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة
تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيين يقولون الثلاثة الاثواب والاربعة الدراهم
والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال
الفصحاء مثل ثلاثة اثواب قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما فادرك
خمسة الاشبار قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد
أي الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز
عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز عن مثل مصارع مصر فان اضافتها
مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه و... في

وهل يرجع التسليم او يكشف العمى (صدره)

فما زال مذ عقدت يداه ازاره (صدره)

وهو اجمل الناس

تقديرا الانفصال لانه مجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما
في المثال الثاني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ أي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادة هذه الاضافة تعريفا لكان
حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجب في
التوابع ولا جاز ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه
لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز
الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء انما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد
لافادة التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف
بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او
حملا على الضارب الرجل والضاربك وجوابه لا نسلم ان اللام سابق على الاضافة
لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق ما يعرض من عوارضه وهو التخفيف وتحقيق
الذات سابق على تحقيق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضاربك
يجيء عقيبه قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون
شاذا ضعيفا لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه
قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد الا انه جاز
على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكن ليس حكمه مثل
حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث
وكذلك جاز رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس
كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه قوله
وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب سؤال مقدر
وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم
افادة التخفيف فاجاب عنه ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته
له من حيث ان المضاف في العبارتين صفة والمضاف اليه معرف باللام والتعريف

وهو نوع التخفيف

أي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
نحو ضارب زيد ...
ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال
قوله وصفة في قولك مررت برجل حسن الوجه
بزيد حسن الوجه
خلافا للفراء

وجب ان يمتنع هذا

ولقائل ان يقول ما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه نحو الضارب الرجل
عليه وجوابه ان يقال التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور
لان اصل الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار
والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لانه فيه ست عشرة لغة مختارها
الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن جواز الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان
المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه اعلم
ان حكم المضاف الى المعرف باللام حكم المعرف باللام حتى جاز الضارب زيد
الا قوله **والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف محمول على ضاربك** عطف على الضارب
الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه وشبههما وجميعها عند من يقول انه مضاف
الى الكاف محمول على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة ثم المضاف
الضمير متصل وايجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع
اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يؤذن بالانفصال الى التخفيف
(مابعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال فتح)
فاذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب
عن جواز الفراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب
زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على الضاربك انما قال فيمن قال انه مضاف
لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف
ضمير منصوب متصل بعلامة مفعول الضارب ويرجع الى العذر المذكور وهو الحمل
على الضاربك قوله **ولا يضاف موصوف الى صفته** انما قال لا يضاف موصوف
الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة
مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله
ولا يضاف صفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة
يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة
عليه هذا قوله **ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول**

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي
صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة للبقلة لان يقال المسجد الجامع و
الجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متأول اي سلمنا ذلك لكن لما ثبت
انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تأويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل
وتاويله ان تقدير هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما وصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت
بالجامع وهكذا التاويل في البواقي قوله **ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول**
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض
بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرد صفة للقطيفة واخلاق صفة
ثياب لانه يقال قطيفة جرد واخلاق ثياب واجاب عنه بانه متأول لانه لما دل الدليل
على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل
وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة
للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
واستعملت الصفة مقام الموصوف اتخذ عنه ارادة الموصوف ثم حصل الالتباس في
بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هي ذكروا
موصوفاتها واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات
الى موصوفاتها فالمراد جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من قوله
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة
اي لا يضاف احد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى الآخر لعدم الفائدة
في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم
مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان الليث و
الاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق قوله **بخلاف كل الدراهم وعين الشيء**

فانه يختص اي ليس المضاف اليه في كلا الدراهم وعين الشيء من جملة الاشياء
المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من
العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف
اليه فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
سعيد كرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف
احدهما الى الآخر وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد المماثلين الى الآخر واجاب عنه
بانه متأول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تأويله لئلا يلزم ترك الدليل
وتأويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ
فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه
ولم يكن التأويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يضف اللقب
الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم واضافة الاسم الى اللقب
اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء
مفتوحة او ساكنة المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره حروف علة
والمراد بالملحق به اسم في آخره واو او ياء قبلهما ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيف الى ياء المتكلم
كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل
التخفيف فيقال غلامي ودلوي وظبيي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان آخره
الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان
واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اعلم ان الاسم اما ان يكون اسما صحيحا او ملحقا به
او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به
فلا يخلو من ان يكون في آخره الف او ياء او واو وان كان في آخره الف
تثبت الالف في حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي ورحاي وفتاي لكن
قبيلة هذيل تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فيقولون في عصاي ورحاي عصيّ
ورحيّ لان اصل هذا الالف اما الواو واما الياء فان كان الواو وكان

على ياء المتكلم

الى الواو ثم قلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وان كان الياء ادغم الياء في الياء
وان كان الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف حتى الياء
او الواو وفتح اليه ولئلا يلتبس الرفع بالجر والنصب وان كان آخره ياء ادغمت
الياء في الياء فيقال في الرامي والقاضي رامي وقاضي فان كانت الياء محذوفة
للتنوين رددت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك التثنية والجمع حالة
النصب والجر فيقال في قاض وغاز قاضي وغازي وان كان في آخره
واو قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت
للخفة فيقال في مسلمون هؤلاء مسلمي لانه لما حذف النون لاجل الاضافة اجتمعت
الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت
الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن
الا في جمع سلامة المذكر حالة الرفع قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي واجاز
المبرد اخي وابي هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ
واب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف
من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير
رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد
اجاز رد لام الفعل فيهما فيقول اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل وادغامه في الياء
متمسكا بقوله وابي مالك ذو المجاز بدار واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى
ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون ابي جمع الاب والذي يدل على ان الاب
يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
بالابينا قوله وتقول حمي وهني اي وتقول في حم وهن حمي وهني كما يقال في
يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل قوله ويقال في الاكثر فمي واذا اضيف
فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فمي وهو الاكثر والثاني فيّ ووجه الثاني
ظاهر من حيث انه الحق [?] بياء المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر لان فم

لان تثبت الواو فيها حالة الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة
وذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذف الهاء لخفائها فصار فو فلزم ان تنقلب
الواو ميما لتثبت الواو التي التحركها لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها
فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين بينها الالف والتنوين فيبقى الاسم
المعرب على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا احذف
الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند آخرين
منهم المص لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم
موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة
الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء
لاجل الياء في الاحوال الثلث قوله **واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن
وفم من فتح الفاء افصح** اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان
اعرابها بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا وابا
وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها
في فم لكن الفتح افصح واما كون فتح الفاء افصح فلكون الفاء مفتوحا في الاصل
واما ضم الفاء فلتدل على الواو المحذوفة واما كسر الفاء فلانه قد عوض الميم عن الواو
فيها الحالة ذكرنا فكانه عوضت الميم الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبله
فكذلك اذا عوض ميما قوله **وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا** اي وقد جاء
في حم لغات غير ما ذكرنا احدها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة
فنقول في الافراد هذا حم ورايت حما ومررت بحم ونقول في الاضافة هذا
حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال
الافراد وليست مثلها حال الاضافة والثانية انه مثل خبء مطلقا اي
حكمه مثل حكم المهموز حال الافراد والاضافة فنقول في الافراد هذا حمء
ورايت حمءا ومررت بحمء ونقول في الاضافة هذا حمءك ورايت حمءك

ومررت بحمئك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فنقول هذا حمو ورايت حموا
ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم
عصا اي المقصور مطلقا فنقول هذا حما ورايت حما ومررت بحما ونقول هذا حماك ورايت
حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلث الاخيرة مخالفة للغة الاولى حال الافراد و
الاضافة قوله **وجاء هن مثل يد مطلقا** اي وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى
وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فنقول هذا هن ورايت
هنا ومررت بهن ونقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة
الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة قوله **وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع**
اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل
الى جعل اسماء الاجناس صفات للنكرات نحو جاءني رجل ذو مال فيجعل جاءني
رجل ذو مال فوجب مراعاة وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صل على محمد و
ذويه وكقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه اعلم ان الدليل المذكور
يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير اسم جنس فلا فائدة في التخصيص بانه لا يضاف
الى مضمر قوله **التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة** اي التوابع كل
ثان لاول واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل
لخبر المبتدا وخبر كان وخبرها ولا والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث
لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج اخبار كان واخواتها وما ولا وان واخواتها
اخبارها ليس مثل اعراب ما قبلها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا
والمفعول الثاني لباب علمت والثالث لباب اعلمت لكن اعراب التابع مثل
اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك كما ان الاول
فلان جاءني في قولنا جاءني زيد الظريف عامل فيهما باقتضائه الفاعلية والثاني
فلان عامل الابتداء في المبتدا والخبر من جهة اقتضائه المسند والمسند اليه وان علم
علمت في المفعولين من جهة اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلثة

ما عيد منه جهات اقتضائه نصر الشخص عاليا بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل يا
انت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان
اعرابه تابع لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان ضميرا
مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا
نقول تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف
بالحروف والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى
النعت لان شيئا لا يدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت
زيدا اما يا فان قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه زيد هو ذو الحال فلما
قال مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قائم وان توهم متوهم انه تابع يدل على معنى
في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه او وقوعه عليه واعلم
انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النعت
ولئلا يرد ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لآلهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه
ان المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة
نعتا حقيقة لانه مضاف اليه النعت من حيث المعنى تقديره في الآية لو كان فيهما
آلهة غير الله لكن لما كان اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا
اعرب ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اصلحا بينهما واطلق اسم النعت
عليه مجازا قوله وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد
مثل نفخة واحدة هذا اشارة الى اقسام النعت فمنها انه يفيد التخصيص وذلك
اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان
نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن
الرحيم او لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل العين اذا كان زيد
معلوما بانه موصوف بهذه الصفات قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون

للتوكيد وذلك اذا لم يدل النعت على ما لم يدل عليه المتبوع كقوله تعالى نفخة واحدة فان
الواحدة لم تدل على ما لم تدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فيدل على الوحدة ولما
ما في الشكل الاخيرة وقد يكون لتلذذ استعمالها وكثرة استعمال الاولين قوله ولا فصل
بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال
او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل وبهذا الرجل وبزيد هذا اعلم ان بعض
النحاة اشترطوا في النعت ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب
ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه
عموما اي في جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلاقته وذي مال وذات مال
كما يقال جاءني رجل تميمي او تميمية وجاءني رجل ذو مال وامراة ذات مال
فان كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعه دائما او تابع يدل على معنى في متبوعه
خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل
في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل
على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك يا ايها الرجل ونحو
الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات
في هذا الموضع دون موضع اخر نحو جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا
مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة
دون صورة اخرى نحو هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية
اي وتوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق
الصدق والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام
ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار ابوه وانما
جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف
وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة
بالجملة لكن الجملة نكرة ووجب مطابقة الموصوف والصفة في التعريف والتنكير

قوله **ولزم الضمير** اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليرتبط تلك الجملة
بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى انك لو قلت مررت برجل زيد قايم لم يفهم ارتباط
زيد قايم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك قوله **ويوصف بحال الموصوف
وحال متعلقه مثل مررت برجل حسن غلامه** اي يوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت
برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان
صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة
قوله **فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث** اي النعت الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء
في الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثة بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة الموصوف في
هذه الاشياء لانها هي الموصوف في الحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها اياه قوله
والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل اي النعت الذي هو حال متعلق
الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
لانه لما جعل صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعا له في هذه الاشياء
رعاية للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث بل كان حكمها مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب بعدها كالفعل
فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته وجمعه
الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكان الفعل
اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه
اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما يجري في موضعه و
كذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلامهم وبرجلين
قاعد غلامهما ومررت بامراة قايم ابوها والتحقيق في هذا البحث ايضا و قوله
ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه

والصفة على قسمين احدهما ان صفة الموصوف نحو مررت برجل عالم والثاني انه صفة متعلق الموصوف نحو مررت برجل حسن غلامه صح

حكم الفعل صح لانها

اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الخمسة الباقية
اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه
بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لانه
شبه يقعدون لفظا وحسن فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال
قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ
التكسير لان قعودا ليس شبه يقعدون لفظا قوله **والمضمر لا يوصف** اي المضمر لا يوصف
ولا يوصف به اي المضمر لا يقع صفة لشيء ولا موصوفا لشيء اما الاول فلان بعض
المضمرات وهو المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب لا يقال لا يلزم
من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص عدم وصفه لغيره من المدح وغيره لانا
نقول الاصل في الوصف الايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف
لغيره ولئلا يلزم ترجيح غير الاصل على الاصل واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه
قوله **والموصوف اخص او مساو** اي الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة
او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يلزم ان يكون للفرع مزية على الاصل
في الدلالة على الذات المرادة ويجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها
من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا ترى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان
الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه
شيء له الضحك والشيء له الضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره قوله **ومن ثم لم يوصف
ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله** اي ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة
او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام التعريف
نحو جاءني الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو جاءني
الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم
او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب هذا
وصاحبه او صاحب هذا حملا على الصفة قوله **وانما التزم وصف باب**

فهذا غير اللام للابهام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز
وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف والمضاف
الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم المضاف الى المعرف باللام وسائر المضاف
الى العلم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عنه ذلك بانه التزم وصف ابهامها بالاسم
المعرف بلام التعريف للابهام وتقديره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على
ذاتيه والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار وصفها
انما هو بذي اللام قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم
اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات وتعين ذات المبهم
ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال
ان يكون رجلا او امراة او كاغذا او ثوبا او قرطاسا او غير ذلك ولدلالته على المبهم
جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان او رجل
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسيأتي مثل قام زيد وعمرو فقوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة
يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة
بل الى الغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة
لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة الخ خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود
بالنسبة الى القيام مع زيد قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكد
بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد
اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم
نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل
حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف
على المنفصل واما المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه

والجنس نحو

بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد واما قال المنفصل لانه لو كان
منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد قائمان او وقع الفاصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا قوله واذا عطف على
الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد اي اذا عطف اسم على الضمير المجرور اعيد الخافض في المعطوف
نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الجار وقوله
تعالى تساءلون به والارحام في بعض القراءة فغير معتبر لوقوع العطف لاحتمال ان يكون
الواو للقسم واما قوله فاليوم قربت تهجونا ما ذهب بك والايام من عجب فشاذ
لا باس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير معتبر لاحتمال ان يكون الواو
للقسم لانه يقول لا يعتمد ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن الايام
وذكر الايام واما تهنا يلزم فلا يقسم الذي يدل عليه اول البيت وهو قوله فاليوم
قربت تهجونا وتشتمنا فما ذهب قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف
شارك حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا [illegible]
ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدأ اذا كان جملة وصلة الذي يجب ان يكون
في المعطوف كذلك والحاصل انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء ولانه
يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على
ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد
بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اي ومن اجل ان حكم المعطوف شرك حكم المعطوف
عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو
الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع
في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده
في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا فرفع عمرو واذا رفع ذاهب كان
عمرو مبتدأ او ذاهب خبره مقدما عليه والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز
عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه يلزم العطف

الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف جاز العطف عليه بلا تأكيد بمنفصل سواء وقع نحو وزيد

عليه لكان خبرا لكنه لم يجز أن يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولأنه يلزم تقديم الخبر على الاسم
وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله **وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب**
لأنها فاء السببية هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال لا يلزم مما ذكرتم أن يمتنع أن يقال
الذي يطير فيغضب زيد الذباب لأن قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي
هو صلة الذي مع عدم الضمير في فيغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة
الذي وجوابه أنا نسلم أنه يمتنع أن يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب وإنما يمتنع أن لو كان
الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية فكأنه قيل في تقدير الذي إن
طار غضب زيد الذباب والذي في حكم ما فلا امتناع الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فتبين أنه جزء للسببية لا المعطوف للعطف المحض قوله **وإذا عطف على عاملين** امتناع وجوه الجزء المعطوف
مختلفين لم يجز خلافا للفراء إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أي إذا عطف **خلافا لسيبويه**
شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه
وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الأعلم ومصنف الكتاب إذا كان المجرور مقدما
على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وأن في
الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة عطف على الدار والعامل في الدار هو في وعمرو معطوف
على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه
في المثال الأول وأن في المثال الثاني حجة سيبويه أن حرف العطف أضعف من
أن يقوم مقام عاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة
ولا سوداء تمرة فسوداء معطوف على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوف على شحمة
والعامل فيها ما وقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
فنار الأولى عطف على امرئ الأول والعامل فيه كل ونار الثانية عطف على امرأ
الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين فيما إذا كان المجرور
متقدما على المرفوع أو المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع
العطف على عاملين فيما إذا لم يكن المجرور متقدما على المرفوع والمنصوب فيهما ما ذكره

سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وإنما قال على عاملين لأن العطف على معمولي عامل
واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين
وإنما قيد العاملين بالمختلفين ليرتفع وهم من يتوهم أن مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا
من هذا الباب ولا يجوز العطف على زيد وعمرو فإنه ليس من هذا الباب لكون الفعل
الثاني تأكيدا للفعل الأول فيجوز العطف عليهما لأنهما ليسا بمعمولي عاملين مختلفين
والمراد بالاختلاف ههنا هو أن لا يكون الثاني تأكيدا للأول قوله **التأكيد تابع**
يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول فقوله تابع يشتمل جميع التوابع فلما قال
يقرر أمر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل لأنهما لا يقرران أمر المتبوع ولما
قال في النسبة خرج النعت وعطف البيان لأنهما وإن كان يقرران أمر المتبوع
لكنهما لا يقرران أمر المتبوع في النسبة بل في تعيين ذاتها ألا ترى إذا قلت جاءني
زيد الطويل فلا شك في نسبة المجيء إلى زيد بل شك في أنه أي زيد من الزيود فلما
قلت الطويل علم أنه أي زيد هو ولما قال أو الشمول دخل فيه مثل كلهم أجمع وتوابعها
نحو جاءني القوم كلهم فإن كلهم وإن لم يقرر أمر المتبوع في النسبة لكنه يقرر أمر المتبوع
في الشمول فانطبق التعريف على التأكيد واعلم أن الحد المذكور لا يتناول أجمع وأخواتها
لأنها لا يقرر أمر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو قال التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع
في النسبة أو الشمول أو يقع بما يقرر به في النسبة أو الشمول لكان أصوب ويشكل
أيضا بجميع التوكيد التي في مثال يشبهها شيء نحو زيد زيد قائم وضرب ضرب زيد
وإن إن زيدا قائم فإن الثاني تأكيد للأول مع أنه لا يقرر أمر المتبوع في النسبة
ولا في الشمول وكذا ضرب في ضرب ضرب زيد فإن قيل المراد بالتأكيد الذي عرفه
ههنا هو التأكيد المعنوي لم يتوجه الإشكال في إن إن زيدا قائم قلنا لا يرد ذلك
واللام الجنس يشير إلى اللفظي والمعنوي يقال هو لفظي ومعنوي ولا مخصص فلا يجوز أن يقال
المراد بالتأكيد المعرف التأكيد المعنوي وبالضمير في قوله هو لفظي ومعنوي مطلق
التأكيد لا التأكيد المعرف ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالتأكيد المعرف التأكيد

واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شيء او نسبة الشيء الى المتبوع
نحو ضرب ضرب زيد ونحو جاءني زيد زيد او نسبة الشيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع
كما في افراد اجمع فانها منسوبة الى اجمع وهو غير المتبوع قوله **وهو لفظي ومعنوي**
فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها
اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي فالتاكيد اللفظي ان تكرر اللفظ الاول
وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب
زيد وفي الحرف نحو ان ان زيدا قائم وفي المفرد كما ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد
جاءني زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت ومررت بك انت فان انت تاكيد لفظي
مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي
وهي منتفية بالاتفاق والاولى ان يقول اللفظي تكرير اللفظ الاول او ما يرادفه
كما في تاكيد الضمير المتصل بالمنفصل قوله **والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي**
نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع اي التاكيد المعنوي يكون بالفاظ معدودة
وهي النفس والعين وكلا وكلتا وكل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله
فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما نحو نفسه نفسها انفسهما
انفسهم انفسهن اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما وضميرهما او اختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه
لا اختلاف فيهما لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفسهما او انفسهما
والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان نفسهما او انفسهما والهندات
انفسهن قوله **والثاني للمثنى كلاهما وكلتاهما** اي التاكيد الثاني وهو
كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث
فان قلت ان كل حكم لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد المثنى فيه بكلا وكلتا
نحو الاختصام فانه لا يجوز ان يقال اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى
تاكيد ولعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف الجمع فانه

يجوز ان يقال جاءني الرجال كلهم لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل
لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ
المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتمل حتى يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في نحو الاختصام
قلنا لا نسلم انه يعلم ان المراد من لفظ المثنى اثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد
مجازا بان يكون الواحد مباشرا للفعل والآخر راضيا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في
ان المراد منه اثنان في صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غيره لكن الحاجة الى التاكيد
ذلك الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ولم يؤكد في نحو المجيء لامكان
صدور المجيء عن الواحد فيحتاج الاول الى التاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول المثنى
يحتمل الواحد كما يحتمل الجمع لان التجوز كما اتى في جانب القلة اتى في جانب الكثرة ايضا فاذا اكد
بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان المجيء عندهم اثنين مرادا منه ويمكن ان يجاب عنه
بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا والمطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان
كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا في نحو الاختصام لعدم توهم منه الجمع لانه لم يطلق المثنى على
الجمع في كلامهم قوله **والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم**
وكلهن والصيغ في البواقي تقول اجمع جمعاء اجمعون جمع اي الباقي بعد الثلاثة وهو كل واجمع
واخواته يقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او جمعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف
الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءني
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله
اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت
الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع قوله
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما مثل اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله اي لا يصح التاكيد بكل واجمع الا
ذو اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان القوم ذو
اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وبكر وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله

فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن العبد اجزاء يصح
افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون بعضه مشتركا واقل او اكثر فان لم يكن
للشيء اجزاء او كان ذا اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده
بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة في التاكيد بما فيه شمول الا في اجزاء او اصلا ولا اجزاء
اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فلا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء له يصح
افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن تجزيه نصفه او ثلثه او ربعه قوله
واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل مثل ضربت انت نفسك
اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل
بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين
بلا تاكيده بالضمير المرفوع المنفصل اولا التبس النفس والعين بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد
اكرمني هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه الباقي
التاكيد بالفاعل نحو ضربت انت نفسك للاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد
المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
وانما قيد بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل آخر
نحو انت نفسك تام وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالكل و
اجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعين لعدم التباس التاكيد بالفاعل
هنا لان الكل واجمعين قليلا ما يليان العوامل بخلاف النفس والعين فانهما يليان
العوامل كثيرا قوله **واكتع واخواته اتباع لاجمع** اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها
ليس لها معنى في اللسان العربي والالفاظ لها معنى وذلك التركيب ان يذكر الا
كلها اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع واتبع وابصع اتباع
لاجمع لكونها بمنزلة الاتباع كما في حسن بسن وعطشان نطشان ونحو ذلك قوله
ولا تتقدم عليه اي لا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع لها خلافا
لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها قوله **وذكرها دونه ضعيف** اي ذكر اكتع واخواته

بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع
له اعلم ان نحو بسن وشيطان نطشان التوكيد مع انه ليس توكيدا لفظيا لعدم تكرار الاول
ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه تكرار الاول
الا انه غير حرف واحد في الاول لما يجتنبون عنه التكرار في اكثر كلامهم قوله
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المتكلم
هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج عنه النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع
وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع
لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله **وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط**
فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة
بغيرهما والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره هذه القسمة للبدل الى اقسام
وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط حاصرة
لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون فالاول بدل الكل من الكل
نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون
والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينه
وبين المبدل والمبدل منه ملابسة بغير الكلية والجزئية او لا يكون فالاول
بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت
ان تقول بحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت حمار والمراد
بالغلط في قوله بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط المبدل
منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط قوله **ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين**
اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويجوز ان يكون البدل
معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة في اربعة مثال
الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين نحو جاءني زيد اخوك وضربت زيدا راسه وزيد علمه

الجار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لزيد بدله رجل عالم او رجل
جاره ومثاله لما اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد برجل راسه
رجل عالم رجل جاره ومثاله لما اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام لزيد
بدله عالم لزيد جاره قوله **واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة**
اي اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون
المبدل منه فكرهوا ان يكون مقصودا انقص من غير المقصود من كل الوجوه فالحق بالصفة لتلك النكرة
ليكون كالجابر للنقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ونحو ذلك
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان
مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا او يكونان بالعكس فيحصل اربعة اقسام
الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد حماره
ومثالها في ابدال المضمر عن المضمر زيد ضربته اياه ويد زيد قطعتها اياها وجعل الزيدين
كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت
زيدا اياه ويد زيد قطعت زيدا اياها وجعل زيد كرهت زيدا اياه وحمار زيد كرهت
زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر زيد ضربته زيد يده وزيد قطعته يده وزيد كرهته
جعله وزيد كرهته حماره قوله **ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا**
اعلم ان المضمر الذي يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غائب والبدل ايضا اما بدل
الكل من الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر
المتكلم والمخاطب فلا يقال بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المتعول لانه
يلزم ان يكون المقصود بالنسبة انقص دلالة من غير المقصود مع كونه على ابدال او
واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فيجوز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم
والمخاطب لعدم كونه بدل الثاني غير مدلول الاول اي لهذا جاز
ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبني
علمك واعجبتك علمي وضربتك ظهرك ... بيت الحمار

اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر نحو حاصل ضرب اربعة في اربعة صح صح

قال الشاعر فدينا وانتبج امرك كي يكون عاما **؟** وما التشنيع على معنا عاما فعلى
بدل منه اليا واذا جاز في المتكلم نحو في المخاطب جوز واما بدل الظاهر من الغائب
فجائز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لعدم الاشتباه والابهام في الغائب
كما في الظاهر نحو ضربته زيدا او راسه وغلامه وجاريته قوله **عطف البيان تابع غير
صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر** نعت اي تابع شامل لجميع التوابع
وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية
لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر نحو تابع غير صفة توضح متبوعه قوله
وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر اعلم ان الفرق بين
عطف البيان والبدل لفظا ومعنى اما لفظا ففي مثل قول الشاعر انا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشر لو جعل بدلا من البكري يلزم ان يكون
كمن البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لانه
في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر
حملا على محل البكري يحصل هذا الفرق ايضا اذ ان يكون بدلا لاقتضاء الملابع والعامل
في شرح ولم يبق في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل
المعرف باللام اذا اضيف الى اسم فيه اللام واجري على المضاف الى اسم على
غير معرف باللام عطف ما عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل
في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق ما صح في النداء نحو قول
يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان يجعل عطف بيان
وبالضم بلا تنوين على تقدير ان يجعل بدلا عنه واما الفرق المعنوي فلان البدل
هو الذي يقصده المحدث ويذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود
هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك
مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد ويكون عطف بيان
ان كان له اخوة قوله **المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب**

أي المبني ما ناسب مبني الأصل مناسبة مشابهة وغيرها أو وقع غير مركب مع غيره
على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الأصل الفعل الماضي وامر المخاطب والحروف
وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم لو كان معربا بشرط التركيب وعدم
مشابهة مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو
فقط قوله **وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل** اي حكم المبني ان لا يختلف
آخره لاختلاف العوامل في اوله لا لفظا ولا تقديرا لكونه مقابلا للمعرب فيكون حكمه
مقابلا لحكم المعرب قوله **والقابه ضم وفتح وكسر** اي والقاب المبني ضم نحو منذ وفتح
نحو اين وكسر نحو حيث ووقف نحو منه اعلم انه جاز عود الضمير في القابه الى البناء
وان لم يجر ذكره صريحا لفظا لانه مذكور ضمنا لدلالة المبني عليه واما تأنيث البناء
الى القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل
واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالقاب قوله
**وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات
والمركبات والكنايات وبعض الظروف** اي المبنيات المضمرات واسماء الاشارة الى آخرها
لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على
الافعال لانها ليست باسماء بل لان لكل هذا النوع مثال اسماء الاصوات كذا [illegible]
قاله وفيه نظر وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب قوله **المضمر ما وضع
لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما** اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا
او لمخاطب نحو انت او لغائب تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضربت غلامه
واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في
الذهن في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وفي تنازع الفعلين نحو ضربني واكرمت
الزيدين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله تعالى حتى توارت بالحجاب قوله
[illegible] ولا يرجع الى واحد منها [illegible] فانبنت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب

اقسام المجموع اربعة

او حكما

[illegible]

لاشتراك المعاني الموجبة للاعراب فيها لوضعهم هو مرفوع لفظا والمنصوب لفظا والمجرور
لفظا قوله **وهو متصل ومنفصل** اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه
في التلفظ او لا فالاول الاسم المنفصل والثاني المتصل قوله **فالمنفصل المستقل
بنفسه والمتصل غير المستقل** اي المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير
غير المستقل بنفسه في التلفظ قوله **وهو مرفوع ومنصوب ومجرور** اي المضمر اما مرفوع
او منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الامور
قوله **فالاولان متصل ومنفصل والمجرور متصل** اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب
اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل لامتناع الفصل
بين الجار والمجرور قوله **فذلك خمسة انواع** اي المضمر خمسة انواع لانه مرفوع
ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان على قسمين فيكون المجموع خمسة قوله **فالاول
ضربتُ وضربتَ الى ضربن وضربن** اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع
المتصل ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول او اورد مثالين لاحدهما للمعلوم
وهو ضربت والثاني للمجهول وهو ضُربت قوله **والثاني انا الى هن** اي مثال النوع
الثاني في الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما
انتن هو هما هم هي هما هن قوله **والثالث ضربني الى ضربهن**
اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا ضربك
الى ضربهن وانني الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب
بالفعل والحرف قوله **والرابع اياي الى اياهن** اي مثال النوع الرابع من الخمسة
وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك الى اياهن قوله **والخامس غلامي
ولي الى غلامهن ولهن** اي مثال الخامس من الخمسة وهو الضمير المجرور المتصل
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال
الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع المضمر الذي وضع الفاظ الضمير ستون [illegible] الالفاظ

[illegible]

الدالة عليها ستة لان الاول حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير للمتكلم
او المخاطب او الغايب يعني الاثنين وبالثلثة اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير تسعة
حاصلة من ضرب الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر او المؤنث
فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر واذا ضرب الخمسة في ثمانية عشر بلغ تسعين
الثاني حصل من ضرب الخمسة في اثني عشر لان الا ان المتكلم واحد من ثمانية عشر يعني
لا يزيد على اثني عشر لكن الا ان المتكلم في الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث
والجمع المذكر والمؤنث في المتكلم اثنين فيسقط في المتكلم اربعة المثنى المذكر والمؤنث
في المتكلم والمجموع المذكر والمؤنث والواحد المذكر والمؤنث وكون المثنى المذكر
والمؤنث في المخاطب والغايب واحدا فسقط لفظان آخران فيصير المجموع
ستة واذا سقطت من ثمانية عشر بقي اثنا عشر واذا ضرب الخمسة في اثني
عشر بلغ ستين وهو المطلوب قوله **والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة**
اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للواحد الغايب نحو زيد ضرب
وللواحدة الغائبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعني تثنيتهما وجمعهما لرفع الالتباس
بالمفرد واما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران لخفة المرفوع
المتصل لشدة اتصاله بالعامل واما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل
في العامل لانفصاله عنه قوله **وفي المضارع للمتكلم مطلقا** اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في المضارع للمتكلم سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا لوجود
قرينة دالة على متعلقه واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام قوله
والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمخاطب نحو تضرب دون
المخاطبة والمخاطبين والمخاطبات لرفع الالتباس
قوله **والغائب والغائبة** اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للغائب نحو
زيد يضرب وفي الغائبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغائبين والغائبتين و
الغائبات لرفع الالتباس قوله **وفي الصفة مطلقا** اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل

في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجموعا او مذكرا كان او مؤنثا حاضرا او غائبا
او مشكلا لوجود القرينة الدالة على الضمير وهو علامات التثنية والجمع وغيرها او قرينة
الخطاب او قرينة التكلم لانه لو ابرز الضمير لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين
في المجموع فحمل المفرد عليهما اطرادا للباب تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان
وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وليست الحروف فيها ضمائر بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد
بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله **ولا يسوغ المنفصل**
الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان
بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل قوله **وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل**
لغرض او بالحذف او يكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه
مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا
واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي
اي والتعذر المذكور اما بتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير
وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين لما قالوا من
لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله الا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة
واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما
عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرنا واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير
مرفوع نحو ما انت قائما بالوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان حرفا
عاملا نحو ضربت وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف الحرف لتحمل
التكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب لان لم يجب استكنانها
اطرادا للباب واما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لما
التصق نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما
بكون الضمير مسندا اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي

فهذا مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربة خبر مبتدأ ثان وهي جارية على ضاربة
وضاربة مسند إليه وهي جارية على غير من هي له لأن ضاربة خبر زيد وهو فاعلها
بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول وإنما وجب إبراز الضمير في
تلك الصورة لضعف هذا العامل في العمل ومنع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو
فإذا أبرز الضمير علم أن الضارب زيد وإذا لم يبرز علم أن الضارب عمرو فإن قيل
لم يعلم أن الضارب زيد أم عمرو والتزموا أيضا إبرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي
اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الإبراز في نحو زيد عمرو يضربه هو ونحو
هند زيد يضربها لأنه وإن حصل الالتباس في الصورة الأولى لكن العامل قوي
لأنه فعل وعلة وجوب الإبراز يقتضي مجموع الأمرين وههنا انتفى العامل وحصل
الالتباس في بعض الصور والأول منتف ههنا فلم يوجد فيه تعدد الأسباب الموجبة لتعذر
اتصال الضمير أو رد ومثلها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل إياك إلى قوله هند زيد ضاربته
هي قوله وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا فإن كان أحدهما أعرف
وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو أعطيتكه أي إذا اجتمع ضميران ولا يكون شيء ضربتك
منهما مرفوعا فإن كان أحدهما أعرف وقدمت الأعرف فلك الخيار في اتصال
الضمير الثاني وانفصاله نحو أعطيتكه وضربتكه وأعطيتك إياه وضربتك إياه والمراد
بالمثال ليعلم أن الضميرين يجوز أن يكونا منصوبين وأن يكون أحدهما مجرورا والآخر
منصوبا وإنما قال وليس أحدهما مرفوعا لأنه لو كان أحد الضميرين مرفوعا لم يجز الأمران
لأنه مع عدم الفصل تعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل تعين الانفصال نحو ما ضربت
إلا إياك واعلم أنه لو قال فإن كان أحدهما أعرف وقدمته جاز فيه الاتصال والانفصال فلك
الخيار لكان أصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما أعطيتك إلا إياه وجوابه أنه جعل قوله
أو بالفصل من قوله اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل قوله وإلا فهو منفصل
مثل أعطيته إياك أو إياي أي وإن لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بأن لا يكون
أحدهما أعرف نحو أعطيته إياه وأعطيتك إياك وأعطيتني إياي أو بأن يكون أحدهما

أعرف لكن لا يكون الأعرف مقدما نحو أعطيته إياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم
أحد المتساويين منه غير مرجح على الآخر وتقديم الأنقص على الأتم فيما هو
كالكلمة الواحدة قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال أي جاز انفصال
خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول إذا كان ضميرا نحو كنته وكنت إياه لكن المختار
الانفصال لأنه في الأصل خبر المبتدأ وحق خبر المبتدأ الانفصال قوله
والأكثر لولا أنت إلى آخرها وعسيت إلى آخرها أي الضمير إذا وقع بعد لولا
وبعد عسى فالأكثر أنه بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا أنت إلى آخره والكوفيون بعد
وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت إلى آخره لكونه فاعل عسى قوله وجاء لولاك
وعساك إلى آخرها أي جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل
نحو لولاك إلى آخره وعساك إلى آخره فقال الأخفش إن الضمير بعد لولا
ضمير مجرور وقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو
ما أنا كأنت ومررت بك أنت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب وقع
موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهي حرف جر
ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهي بمعنى لعل تشبيها قوله ونون الوقاية مع الياء
لازمة في الماضي وفي المضارع عريا عن نون الإعراب أي نون الوقاية مع ياء
الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري
عن نون الإعراب نحو يضربني لتحفظ عن دخول الكسرة ولهذا تسمى هذا النون نون
الوقاية قوله وأنت مع النون وفي لدن وإن وأخواتها مخير أي أنت مع نون الإعراب
في المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير في إثباته وحذفه أما إثباته
فلا جريانه على القياس المتقدم وأما حذفه فللاستغناء عنه بنون الإعراب فلما
ذكرناه وكذلك أنت مع لدن مخير في إثبات نون الوقاية لحفظ ثباتها على السكون
وفي حذفه لكونه اسما على ثلاثة أحرف وكذلك أنت مع إن وأخواتها مخير في إثبات
نون الوقاية تشبيها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الأربعة الأول

وحملا الأخيرين على الأربعة الأولى قوله **ومختار في ليت ومن وعن وقد وقط**
أي ومختار في ليت إثبات النون لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي
من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفها عنهما لكونهما حرفين مع جواز اتصال الياء
بالحروف مع غير نون الوقاية نحو لي وبي ومختار في قد وقط إثبات نون
الوقاية لحفظ سكونهما مع جواز حذفها عنهما لكونهما اسمين مع جواز اتصال الياء بالكلم
من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله **وعكسها لعل** أي وعكس ليت لعل فإن المختار في لعل
حذف نون الوقاية لكونه حرفا مع جواز اتصال الياء بالحروف من غير النون على
أن بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون أولى في لعن
فحمل لعل عليها لكونهما لغتان لها وأما جواز إثبات النون فلشبهه بالفعل قوله
ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع مطابق للمبتدأ
أي ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق
وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة مرفوع منفصل
مطابقا للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والخطاب و
التكلم والغيبة نقول زيد هو القائم الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون
وهند هي القائمة ... نحو كنت أنت الرقيب وإن ترن أنا أقل
وإنما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا قوله **ويسمى
فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا** أي ويسمى هذه الصيغة فصلا لأنها
تفصل بين كون ما بعده نعتا لما قبلها وخبرا عنه فإنه إذا وجدت هذه الصيغة
علم أن ما بعده خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت قوله
**وشرطه أن يكون الخبر معرفة أو أفعل من كذا مثل كان زيد هو أفضل من عمرو
ولا موضع له عند الخليل** أي وشرط إثبات هذه الصيغة أن يكون الخبر معرفة
نحو زيد هو القائم أو يكون الخبر أفعل من كذا أي يكون الخبر مشابها للمعرفة في امتناع
من حيث أنه مضاف كالأسماء المتوغلة في الإبهام نحو مثل وغير نحو حسبك ...

منكر وكالاسم المضاف إلى المعرفة إضافة لفظية نحو ضارب زيد الآن أو غدا وكالمضاف
إلى النكرة نحو غلام رجل أو مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو أفضل
من عمرو وزيد هو خير منك لأنه إذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج إلى الفصل لعدم ...
لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا أنه لو قال وشرطه أن يكون الخبر معرفة أو مشابها لها لكان
أصوب اعلم أن كون المبتدأ معرفة شرط لها أيضا إلا أنه لم يذكره للعلم به لذكره أن شرط
كون الخبر معرفة لأنه لا يكون الخبر معرفة إلا ويكون المبتدأ معرفة قوله ولا موضع له
عند الخليل أي لا موضع لهذا الضمير من الإعراب عند الخليل وفي بعض النسخ كما عند
الخليل مع قوله بأنه اسم لأنه وضع للفصل كالكاف في أولئك والتاء في أنت فكما
أن هذه لا محل لها من الإعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الإعراب قوله **وبعض
العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره** أي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده
خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن
كانوا هم الظالمون وإن ترن أنا أقل برفع الظالمين وأقل قوله **ويتقدم قبل الجملة
ضمير غائب يسمى ضمير الشأن ويفسر بالجملة بعده** أي ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم
والإجلال لأنه ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا أوقع في النفس تعظيما وإجلالا وقبولا عند
الكلام عند السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشأن إن لم يكن في الجملة مؤنث و
ضمير القصة إن كان فيها مؤنث كقوله تعالى فإنها لا تعمى الأبصار وإنما يجيء تفسيره
بعده قوله **ويكون متصلا ومنفصلا ومستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم
وكان زيد قائم وإنه زيد قائم** أي ويكون هذا الضمير منفصلا إذا كان مبتدأ نحو هو زيد قائم لكون
عامله معنويا ويكون متصلا مستترا إن كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قائم لوجوب
استكنان الضمير الغائب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا إن كان
منصوبا وكان عامله حرفا نحو إنه زيد قائم أو فعلا نحو ظننته زيد قائم لعدم استتار
الضمير المنصوب وإليه أشار بقوله على حسب العوامل أي انفصاله واتصاله واستتاره
بارزا إنما هو على حسب العوامل قوله **وحذفه منصوبا ضعيف** أي حذف هذا الضمير حال

لأن تفسير هذا الضمير بالجملة وإنها هي المرادة منه ذلك الضمير وإنما كانت بعد الضمير لوجوب ... ح

لامتناع استكنان الضمير ... ح

أي منصوب ضعيف لأنه مراد وليس عليه دلالة قوية مثل قوله إن من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباء والمختار تقول منصوبا على شريطة التفسير لأن هذا الضمير إذا كان
مرفوعا لم يجز حذفه أما إذا كان مبتدأ فلأنه يلزم نقض الغرض وأما إذا كان اسم
كان فلأنه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان أن حذفه منصوبا جائز على ضعف لأنه
منصوب ولا دلالة ظاهرة عليه قوله **واللام مع إن إذا خففت فإنه لازم** أي حذف الضمير
منصوبا ضعيف إلا مع أن المفتوحة المخففة من الثقيلة فإنه لازم حذفه معها مع عدم الضعف
لئلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى وبيانه أن أن المفتوحة أكثر مشابهة للفعل لفظا
لكونها ثلاثية مفتوحة الآخر كالفعل ومعنى لأنها تدل على التأكيد
كالفعل والمكسورة لا تدل إلا على التأكيد والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله تعالى وإن كلا
لما ليوفينهم فوجب أن يعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى لكنه لم يوجد
عملها في الظاهر فقدر في الضمير كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى
وينتعل وكقوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى أي علم أنه سيكون فالهاء في كل وسيكون مبتدأ
وهالك خبره مقدما عليه والجملة خبر أن وليس كل فاعلا لهالك لئلا يلزم تفسير ضمير الشأن بالمفرد
قوله **أسماء الإشارة ما وضع لمشار إليه** أي أسماء الإشارة أسماء وضعت لمشار إليه
ولم يلزم تعريف الشيء بنفسه دورا أو بما هو أخفى أو بما هو مثله لأنه عرف أسماء الإشارة
الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوي المعلوم وإنما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث
احتياجها إلى ما يبين ذات المشار إليه قوله **وهي ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث**
تا وذي وتي وته وذه وتهي وذهي ولمثناه تان وتين ولجمعهما
أولاء مدا وقصرا أي ذا إشارة إلى الواحد المذكر عاقلا وغيره وذان إلى المثنى
المذكر حال الرفع وذين إلى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وذي وته وذه وتهي وذهي
يشار بها إلى الواحد المؤنث عاقلة وغيرها وتان إلى المثنى المؤنث حال الرفع وتين
إليه حال النصب والجر وأولاء بالمد والقصر يشار بها إلى الجمع المذكر والجمع المؤنث عاقلا
أو غيره قوله **ويلحقها حرف التنبيه** أي ويلحق أوائل أسماء الإشارة المذكورة حرف التنبيه

نحو عمرو عن الغلام

وهو الهاء ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا وهذان وهاتا وهاتان وهؤلاء وقوله **ويتصل**
بها حرف الخطاب أي ويتصل بأواخر أسماء الإشارة حرف الخطاب ليدل
على حال من تخاطبه من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث قوله **وهي خمسة**
في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك إلى ذاكن وذانك
إلى ذانكن وكذلك البواقي أي أسماء الإشارة خمسة لأن المشار إليه إما مذكر وإما مؤنث
وعلى التقديرين إما مفرد وإما مثنى وإما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث
فيكون خمسة والكاف واللفظ الدالة على المخاطب خمسة أيضا والكاف لا تغيره فيجتمع
كل واحد من الخمسة الأولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة
وأما بحسب المعنى فيكون ستة وثلاثين حاصلا من ضرب ستة للإشارة في ستة في
الخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الأربعة الباقية أي
ذين وتا وتين وأولاء قوله **ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط**
أشار قوله إلى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار إليه القريب وذاك للمشار إليه
المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار إليه البعيد وقيل اللام
لبعد المخاطب قوله **وتلك وذانك وتانك مشددتين وأولالك مثل ذلك**
فقوله تلك وما عطف عليه مبتدأ وقوله مثل ذلك خبره يعني كما أن ذلك للبعيد كذلك
تلك وذانك وتانك مشددتين وأولالك للبعيد وأما للقريب فهو ذا وتا وذان
وتان وأولاء وأما للمتوسط فهو تاك وذانك وتانك غير مشددتين وأولاك
قوله **وأما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة** أي هذه الأسماء الثلاثة للإشارة
إلى المكان خاصة أي لا يشار بها إلى غير المكان فهنا يشار بها إلى المكان
القريب وهنا وهناك إلى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك إلى البعيد
وفي هنا ثلاث لغات أحدها ضم الهاء مع تخفيف النون والآخران فتحها وكسرها
مع تشديد النون لكن الفتح أكثر قوله **الموصول ما لا يتم جزءا إلا بصلة وعائد**
وإنما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها إلى الغير وهو الصلة والعائد

وحد الموصول انه اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند ومسند اليه الا مع صلة وعايد
فقوله اسم كالجنس وقوله لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي تصير جزءا تاما
من الكلام كزيد وعمرو وقوله عايد يخرج مثل اذ واذا فانهما وان لم تتم جزءا من الكلام
الا مع الصلة فانه تتم بلا عايد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا
لكن لا يصير جزءا تاما قوله **وصلته جملة خبرية** وانما احتاج الى تعريفها لانها
لم تكن مبينة وكانت ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته
جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او باخفى
وانما وجب ان يكون صلته جملة لان الذي والتي ومثلهما مما هو مجهول وضعت
ليصير الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل اخواتها عليها وانما وجب ان يكون خبرية
لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة يجب ان تكون
موضحة لها قوله **والعايد ضمير له** هذا تعريف العايد وانما عرفه لانه وقع في تعريف
وماخوذ في تعريف الموصول اي العايد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب
ذكره لربط الصلة بالموصول قوله **وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول** اي صلة الالف
واللام الذي بمعنى الذي والتي لا يكون الا اسم فاعل او مفعول لانهم ارادوا ان يجعلوا
صيغة الالف واللام في الجملة يكون صيغة مثل صيغة لام التعريف فيسبك من الجملة المفرد
ليدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد
هما اسما الفاعل والمفعول قوله **وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف
والياء والاولى والذين واللاتي واللاء واللائي واللواتي
ومن وما واي واية وذو الطائية وذا بعد ما للاستفهام والالف واللام**
شرع في عد اسماء الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان
بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر واللتان
بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر والاولى
والذين للمذكرين وفي جمع المؤنث اللاتي واللاتي واللواتي واللاء

بالمد والهمزة واللاتي بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكلاهما للاسماء
مشتركة بين اولي العلم وغيرهم الا الاولى والذين فانهما مخصوصان باولي العلم فلا يرد
منا البحث في المفرد والمثنى وما الذي واللذان لمن يعلم ولما لا يعلم والجمع
مخصوص باولي العلم ومن لمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما مشتركان
للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي واية بمعنى الذي واية بمعنى
التي وذو الطائية اي ذو بمعنى الذي في لغة طي كقوله فان الماء ماء ابي
وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت وذا بعدما للاستفهام خاصة بمعنى
الذي عند البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام
في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي قوله **والعايد المفعول يجوز حذفه**
اي الضمير العايد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيد العايد
بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع مما يمتنع
حذف الفاعل واستلزام حذف الجار وكثيرة الحذف لفظ الجار والمجرور
نظر لجواز كون المرفوع مبتدا وخبرا وجواز حذفهما ولجواز حذف الجار والمجرور
مما تقول عند الامام ان قوما كالذي كان زائد كالذي كان عليه قوله **فاذا
اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا
اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول**
اي اذا اخبرت باستعانة الذي عن شيء معلوم لمن هو غير معلوم له وجدا اخر صدرت
الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا
يعود الى الذي ليرتبط واخرت المخبر عنه لكونه خبرا به فاذا اخبرت عن زيد من قولنا ضربت
زيدا فعلت ما قلنا وقلت الذي ضربته زيد وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف
واللام الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليصح بناء

اسم الفاعل والمفعول فانهما لا يصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان
الذي اكثر مجالا من الالف واللام واعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت
بالذي هو الذي واللذان واللذين والذين والتي واللتان واللتين واللاتي اعلم انه يجب تقديم
المبتدا وتاخير الخبر ههنا مع انه لم يذكر فيما في مواضع وجوب تقديم المبتدا ووجوب
وجوب تاخير الخبر قوله **فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار** اي فاذا تعذر امر
من الامور المذكورة وهي تصدير الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى
الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء اللازمة وشرطه قوله
ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل
والحال والضمير المستحق لغيره والاسم المشتمل عليه اي ومن اجل انه اذا امتنع امر من
الامور الثلثة امتنع الاخبار بالذي امتنع عن ضمير الشان في قولك هو زيد قائم
لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف
في نحو جاءني زيد الطويل لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وانما امتنع الاخبار
عن الموصوف ان لم يؤخر الموصوف مع الصفة اما اذا اخر مع الصفة نحو الذي جاءني
زيد الطويل فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع الاخبار
ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة وامتنع
الاخبار عن المصدر العامل في نحو اعجبني ضرب زيد لامتناع جعل الضمير مكانه لان
اعمال الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل لامتناع تاخيره ان اعمل في معموله
لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير
العامل نحو ان تقول في رايت ضربك الذي رايته ضربك اعلم انه انما يمتنع الاخبار عن
المصدر العامل اذا لم يؤخر المصدر مع معموله اما اذا اخر مع معموله نحو الذي اعجبني ضرب
زيد فلم يمتنع لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال في ضربت زيدا قائما لامتناع
جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز نحو طاب زيد نفسا
وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لاشتراط كون الضمير نكرة عند الاكثر لان تعود

الى غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستغنائه
بعوده الى غير الموصول وان عاد الى الموصول بقي ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن الاسم
الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربت غلامه بعين
ما ذكرنا. قوله **وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة**
اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعت
وقد تجيء للعالم في قوله تعالى والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس
من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك
يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما
بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى
شيء نحو فنعما هي اي نعم شيئا هي والسادس صفة نحو ضربته
ضربا ما اي ضربا ضرب قوله **ومن كذلك الا في التامة والصفة** اي انواع من كانواع
ما الا في التامة والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة نحو جاءني
من ابوه طبيب ومثال الاستفهام من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد كفى بنا فضلا على
من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة رب من انضجت غيظا صدره
قد تمنى لي موتا لم يطع اي رب شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمني
اكرمه ومن في جميع وجوهها تختص باولي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم من
يمشي على بطنه اي ماش ويطلق على الواحد وغيره والمذكر والمؤنث وانما بني
من وما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وهو حرف الشرط والاستفهام
وبنيا موصولتين وموصوفتين لاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله **واي واية كمن الا**
في التامة اي عدد انواع اي واية كعدد انواع من الا في التامة فان ايا واية لا
تقعان تامتين مثال الاستفهامية ايهم وايتهن عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه
والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المراة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا
والصفة مررت برجل اي رجل قوله **وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها**

أي أي رجل وأية امرأة معربة وحدها من بين أخواتها في جميع الأقسام المذكورة إلا إذا كانت
موصولة وحذف صدر صلتها فإنها تبنى حينئذ أما إعرابها مع قيام الموجب للبناء فلتنبيه
على أن أصل أخواتها هو الإعراب وأما اختصاصها بالإعراب دون أخواتها فلجواز
الإضافة المنافية للبناء فيها وعدمها في أخواتها وأما بناؤها إذا حذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا أي أيهم هو أشد فلتأكد
مشابهتها الحرف من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان
أحدهما ما الذي وجوابه رفع والآخر أي شيء وجوابه نصب أي في ماذا صنعت
وجهان عند سيبويه أحدهما أن ذا بمعنى الذي وما للاستفهام أي ما الذي صنعت
فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه
مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الأول
وهو الرفع أولى وثانيهما أن ماذا بمنزلة اسم واحد وهو أي شيء ويحكم على موضعه بحسب
ما تقتضيه العامل وهنا في محل النصب بأنه مفعول صنعت وإنما قدم لتضمنه معنى الاستفهام
فعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه بالنصب ليطابق السؤال ويجوز الرفع أيضا على
تقدير خبر مبتدأ محذوف لكن النصب أولى قوله أسماء الأفعال ما كان
بمعنى الأمر أو الماضي نحو رويد زيدا أي أمهله وهيهات ذاك أي بعد أي أسماء الأفعال
أسماء بمعنى أمر المخاطب أو بمعنى الماضي مثال الأول رويد زيدا أي أمهله ومثال الثاني
هيهات أي بعد وإنما بنيت لوقوعها موقع المبني قوله وفعال بمعنى الأمر من الثلاثي
قياس كنزال وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق
مبني لمشابهته له عدلا وزنة وفعال علما للأعيان مؤنثا كقطام
وغلاب مبني في الحجاز معرب في تميم إلا ما آخره راء نحو حضار أي فعال على أربعة أقسام أحدها
أن يكون بمعنى الأمر كنزال بمعنى انزل وهو قياسي من الثلاثي أي يجيء فعال بمعنى الأمر
من كل فعل ثلاثي قياسا وهو مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الأمر من كل فعل
ثلاثي وفي الرباعي نحو قرقار فعال مبتداء وقوله قياس خبره والثاني أن يكون مصدرا

لكونها بمعناه

معرفة أي علما للمعاني كفجار علما للفجرة والفجور والثالث أن يكون صفة للمؤنث
نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني لمشابهتها فعال الذي بمعنى الأمر من حيث
وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتداء
ومصدرا منصوب على الحال وصفة عطف على مصدرا وقوله مبني خبر لمبتداء والرابع
أن يكون علما للأعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند أهل الحجاز ومعرب
عند بني تميم إلا فعال الذي في آخره راء نحو حضار فإن أكثر بني تميم يوافق الحجاز
في بنائه أما بناؤه عند أهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الأمر في العدل
والزنة وأما إعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا
معدولا فيجب أن يعرب ويمنع الصرف قياسا على أخواته نحو عمر وزفر وأما بناء
ما في آخره راء عند أكثر بني تميم فليتحقق موجب جواز الإمالة فيه إذ يميلون الكسرة
في أحوال الثلاث وتقديره كل فعال في الرابع وفعال علما للأعيان مؤنثا مبني فقوله
مبني خبر فعال المقدر وعلما منصوب بأنه حال ومؤنثا صفة علما ولم يخبر بقوله
مؤنثا عن شيء بل الغرض من ذكره ههنا أن يعلم أن فعال علما في الأعيان لا يكون
إلا مؤنثا ولا يذكر أن ينتقض ذلك بسكاب اسم فرس وحضار اسم كوكب إذ الفرس
والكوكب مذكران وجوابه أن سيبويه قال سكاب وحضار مؤنثان لأن العرب
تؤنث بعض الخيول كالفرس وتؤنث بعض الكواكب فقالت الشعرى والزهرة
فسكاب اسم الفرس وحضار اسم الكوكب في التقدير قوله الأصوات كل لفظ حكي
به صوت أو صوت به للبهائم فالأول كغاق والثاني كنخ أي الأصوات
الألفاظ حكي بها عن أصوات نحو غاق حكاية صوت الغراب أو صوت بها للبهائم
نحو نخ لإناخة البعير وهاع لزجر الغنم وإنما بنيت لعدم موجب الإعراب بعد التركيب
الذي يقصد فيه بأجزاء المركب اللفظ والمعنى فإن الثاني منتف فيها لأنه
لو قلت غاق أو كتبت غاق ولا تجار بها أي غاق أو رأيت غاق أو غيره لم يكن
ما يراد به غاق قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة

أي والمركبات كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب
البنائي الذي سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وقوله ركب من كلمتين خرج
الأسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تأبط شرا وغلام زيد لوجود
النسبة بين كلمتيهما وإنما يجب إخراج الأول لأن سبب بنائه ليس التركيب والثاني
لكونه معربا وكلامنا في المبني وأما ما ركب من كلمتين ولم يكن بينهما نسبة لكن لم يدخل فيه مثل
سيبويه قوله فإن تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر وأخواتهما
إلا اثني عشر أي فإن تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب
حرفا بني الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر إلى تسعة عشر وتاسع عشر إلا اثني عشر
أما بناء الجزء الأول فلكونه بمنزلة جزء الاسم من الاسم المفرد وأما بناء الثاني فلتضمنه
الحرف فإن أصل خمسة عشر خمسة وعشر وإنما أورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي
عشر ليعلم أن البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد أو الواحد من
المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لأن الثاني فيه لا يتضمن
الحرف لأنه لا يراد به حادي وعشر وجوابه أنا لا نسلم أنه لا يتضمن الحرف إذ لم يرد
به حادي وعشر لأن معناه حادي وعاشر كما أن معنى أحد عشر أحد وعشر
لأنه مركب من المفرد ومن المتعدد أحد وعاشر إلا أنه بعد حذف الواو غير
لفظ العاشر إلى لفظ العشر للتخفيف وإنما استثنى اثنا عشر من هذا الحكم لأنه
أعرب الجزء الأول منه وبني الثاني وإنما بني مع وجود علة البناء للتشبيه
إياه بالمضاف من حيث حذف النون منه لئلا يؤذن بالانفصال فيه بالإضافة
في الإعراب لكونه حكم النظر مثل حذف النون قوله وإلا أعرب الثاني كبعلبك
وبني الأول في الأصح أي وإن لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي
سبب بنائه التركيب حرفا أعرب الجزء الثاني منه لعدم علة البناء وبني
الأول لكونه بمنزلة الجزء الأول من الاسم المفرد على الفتح نحو بعلبك وإنما قال
في الأصح لأن فيه ثلاث لغات أحدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا

قال في الأصح الثانية إعراب الجزئين معا وإضافة الأول إلى الثاني ومنع صرف
المضاف إليه بعلية والثالثة إعراب الجزئين وإضافة الأول إلى الثاني
وصرف الثاني واعلم أنه لو قال والإعراب الثاني إن لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا
نحو عمرويه ونفطويه لكان أصوب وجوابه أن كلامه في المركب الذي سبب بنائه
التركيب وههنا ليس كذلك قوله الكنايات والمراد بالكنايات ههنا الكنايات
المبنية وهي عبارة عن ألفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مبينا في كلام المتكلم
إما لقصد إبهامها على المخاطب أو للنسيان فعلى هذا لا يكون كم كناية لأنه غير معبر به عن شيء
واقع مبينا في كلام متكلم وإنما ذكره ههنا لكونه مع أنها كذا في كونه للعدد قوله
كم وكذا للعدد أي كم وكذا كنايتان عن العدد وإنما بني كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وإنما بني كذا
لكونه منقولا عن مبني لأن أصله ذا أدخل عليه كاف التشبيه وبقي ما كان عليه البناء
ومميز كذا منصوب غالبا لكونه ذا بمنزلة المضاف إليه في مثل ثلثة وعلى الكثرة قد يكون
مجرورا بإضافة كذا إليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعا بأنه مبتدأ وما قبله
خبره نحو لزيد عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ والمتقدم عليه خبره وكذا حال لكذا حالا وفيه نظر
لأن العشر لا ليس عدد والأولى تقدير أن يكون كذا مبتدأ ودرهم بدلا أو عطف بيان
والخبر وعندي ظرف له قوله وكيت وذيت للحديث أي كيت وذيت
كنايتان عن الحديث وإنما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة قوله فكم
الاستفهامية مميزها منصوب مفرد أي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لأنه
للعدد فصار مميزه كمميز الأعداد الوسطى لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية
مجرور مفرد ومجموع أي مميز كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع أما كونه مجرورا
فلكونه مضافا إليه وأما كونه مفردا أو مجموعا فلكونه للعدد وجاز كون مميز الأعداد
مفردا ومجموعا قوله وتدخل من فيهما أي وتدخل من في مميز كم الاستفهامية و
الخبرية تقول كم رجلا ضربت وكم من قرية أهلكناها قوله ولهما صدر الكلام أي لكم

الاستفهامية وكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير قوله
وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية
يقع مرفوعا بالابتداء او خبرا او منصوبا ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام
وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام قوله فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان
منصوبا معمولا على حسبه اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اي كل موضع يكون بعد كم فعل
غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان في محل النصب بذلك الفعل على حسب
العامل يعني ان اقتضى مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا
كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان
ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور
اشارة الى مواضع كونهما مجرورين اي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه
فهما مجروران فيه نحو بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع مبتدا
ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه ان لم يكن
بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في
ذلك المواضع بانه مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتدا
ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وكم يوم سيرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم
ظرفا والا فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي واعراب اسماء الاستفهام
والشرط نحو من وما استفهاميتين وشرطيتين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل
غير مشتغل عنهما بشيء آخر كان محلهما النصب بانهما مفعولان نحو من ضربت ومن
تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن
مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب اضرب وان لم يكن
بعدهما فعل شانه ما ذكرنا ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع با
لابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام ومن يقم اقم قوله وفي مثل
كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه اي وجاز في تمييز كم الذي احتمل نصبه

بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلاثة اوجه النصب بان يكون كم للاستفهام
فكانه قيل كم عمة اعدادا او خالة او عمات وخالات والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدا في
الصورتين لانه بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس
بظرف وقوله قد حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتداء ولك
صفة لها وقد حلبت على عشاري خبرها وكم حينئذ الاستفهامية والخبرية في
التقديرين في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة او على المصدر ان كان
المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفر
زدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري
فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما
لكونهما تابعين لها قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف المميز
اذا قام عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية
المال علم انه سئل عن كمية دينار او درهم ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت
او كم مرة ضربت فكم في مثاله الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف
وفي المثال الاول مبتدا وما بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد
المراد بالظروف هنا الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل
وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوي معناها فانه يبنى لكونه مشابها
للحرف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة
لكون بنائه عارضا وعلى الضم ليكون حركته حال البناء مخالفة لحركته حال الاعراب
اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات لانه جعل جزءا برأسه غير ملتفت الى المضاف
اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف فلم يبن والفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها
مقطوعة عن الاضافة منويا معها احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها
مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكور في الصورة الثانية

فبنيت لان بعض الاسم لا يستحق الاعراب قوله واجري مجراه لا غير وليس غير
وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجري قبل وبعد في بنائها على الضم
لعلة المشتركة فيها وانما قال واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب لان لا غير وليس
غير وحسب ليس بظرف وكان بناؤها نادرا واتصالها لمشابهة قبل وبعد قوله قوله
ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اي ومن الظروف المبنية حيث وانما
بني لمشابهة الحرف من حيث افتقارها الى جملة توضحه ولا يضاف الا الى جملة
لانه موضوع المكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله
اما ترى حيث سهيل طالعا فالقياس الاعراب حينئذ قوله ومنها اذا وهي
للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها
اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لافتقارها الى الغير وهو المضاف اليه وهو للزمان
المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل
ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج الى جواب وجوابه عامل
فيه وبعض منع قوله فلذلك اختير بعدها الفعل انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان الشرط
وقد يكون اذا للمفاجاة اي ظرف المكان او الوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدا
بعده اي يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذا وبين اذا الشرط نحو خرجت فاذا
السبع واقف فاذا معمول واقف فكانك قلت فبحضرتي السبع واقف وهذا
الترتيب مناسب الماضي في جواب الشرط كذا ذكره النحاة وقال المبرد انه ظرف
معمول لما دل عليه اذا من معنى فاجات كانك قلت فاجات زمان السبع واقف
واعلم انه لما لم يقع المبتدا بعدها غالبا لكان اقرب لانه لا يلزم المبتدا بعدها والا
لكان الممتنع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك لما ذكره في باب الاضمار عامله على شريطة التفسير
قوله ومنها اذ للماضي ويقع بعدها الجملتان اي ومن الظروف المبنية اذ وهو
للزمان الماضي سواء دخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو
اذ قام زيد واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا وهي معنى

يعرف منها وقد يكون اذا للمفاجاة كاذا نحو خرجت فاذا زيد قايم وعليه قول الشاعر
استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير فبين
ظرف مكان وما زائدة والعسر مبتدا وخبره محذوف وهو موجود وهو العامل
في بين والزمان يضاف الى الجملة المقدرة تقديره فبين زمان العسر موجود
والعامل في اذ دارت لانه ليس يضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز
ان يعمل دارت في بين لكنه بين واذ ظرف في المكان وامتنع عمل عامل
واحد في ظرفي المكان الا على سبيل البدل قوله ومنها اين واني للمكان
استفهاما وشرطا اي ومن الظروف المبنية اين واني وهما للمكان سواء كان الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد وان تكن اكن واني زيد واني تقعد اقعد وبنيا
لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان فيهما
اي متى لظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى
تاتني اكرمك والفرق بين متى الشرطية واذا الشرطية ان متى للزمان
المبهم ولما لا يتحقق وقوعه واذا للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يجوز
آتيك متى احمر البسر ويجوز آتيك اذا احمر البسر وبنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام
او حرف الشرط قوله وايان للزمان استفهاما اي ومن الظروف المبنية ايان
وهي ظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبنيت ايان
لتضمن همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف
المبنية كيف لزمان الحال نحو كيف زيد وبني لتضمن همزة الاستفهام وهو
من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال الشيء اعني في الحال قوله
ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى جميع المدة فيليهما
المقصود بالعدد اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما بمعنى ابتداء
بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون
جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذي هو المطلوب بقولك ما رايته مذ يوم الجمعة

واما الثاني بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي
هي المقصود وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رأيته مذ يومان فانهما
بنيا لكونهما اسمين شابها حرفين في اللفظ قوله **وقد يقع بعدهما المصدر او الفعل**
او ان او انّ اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ سفره او الفعل نحو ما رأيته
مذ سافر او ان مخففة نحو ما رأيته مذ ان سافر او انّ المشددة نحو
مذ انه سافر قوله **فيقدر زمان مضاف** اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة
وجب ان تقدر بعدهما زمان مضاف اليه ليصح المعنى بناء عليه اي ما رأيته
مذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به
وحينئذ يكونان بمعنى اول المدة قوله **وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافا للزجاج**
اي مذ ومنذ مبتدأ في موضع مبنيتها وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما
في تأويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج
فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان
جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعده الا اذا جعل مذ ومنذ مبتدأ
ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوع مثل يومان مبتدأ في مثل قولنا ما رأيته مذ
يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة التي هي ما ذكرتهما
الا عند السيرافي فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى
لا يساعد ذلك قوله **ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولُدن ولَدن**
ولَدُ ولُدْ ولَدْ اي ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرهما
وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام والدال والسكون النون ولدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولُدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد
بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لان من لغاتها لدى
وهو على وضع الحرف ثم حمل عليها اخواتها وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال

لدى زيد لكن نصب العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها لنونها بالتنوين
من حيث انها تثبت وتنزع والفرق بين عند ولدى انه اذا قيل المال لدى
زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده او غائبا قوله **ومنها قط للماضي**
المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء
للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رأيته قط وعوض للزمان
المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا افعله ابدا وبنيا
لتضمنهما معنى في واختصا بالبناء من سائر الظروف لعدم ظهور في فيهما قطعا
في او لتضمنهما لام التعريف قوله **والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز**
بناؤها على الفتح اي ويجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح نحو قوله
تع هذا يوم ينفع الصادقين واذ نحو قوله تع ومن خزي يومئذ لاكتسابها البناء
من المضاف اليه قبله والمراد بالجملة هو الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها
الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الكوفيين لان الجملة مبنية سواء كانت
اسمية او فعلية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من قوله يجوز انه يجوز
اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني
البناء منه قوله **وكذلك مثل وغير مع ما وان وانّ** وكذلك يجوز بناء مثل وغير
على الفتح اذا اضيفا الى ما نحو قيامي مثل ما تقوم او الى ان المصدرية نحو قيامي
مثل ان تقوم او الى انّ نحو قيامي مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة
الى الجملة اذا وقعت ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما
وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهتين للظروف من حيث احتياجهما الى
المضاف اليه قوله **المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات**
والاعلام والمبهمات وما عرف باللام او النداء والمضاف الى احدها معنى اي تعدد لما وضع
لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها
المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف

بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لانه
لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه وفي قوله المعرفة ما وضع
على شيء بعينه نظر لانه ان اراد بالمعين الشخص خرج عنه اعلام الاجناس كاسامة
للاسد وثعالة للثعلب فان كل واحد علم وليس الا على شخص بل العلم للجنس وليس
واحد منه اولى به من الآخر ولا يتوهم واحد دون آخر وان كان مراده بالتعين
مطلق التميز عن غيره من المسميات دخل فيه جميع اصناف النكرات وضروب الافعال
والحروف فان كل واحد منها دال على شيء بعينه لا يشاركه غيره من المسميات
واما المعرف بلام التعريف فالكلام فيه اما التعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار
والدرهم واما التعريف استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم يعاد المنكر معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق
اذا كان سوق معهود ا بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب
وقد مر ذكره قوله **او العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد**
قوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف بقوله غير متناول غيره يخرج عنه ساير المعارف
لكونه متناولا غيره فان انت وضع لمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد او عمرو
اذا خوطب وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا
ما وضع مسمى به رجل ثم يسمى به آخر ثانيا وان كان متناولا غيره لكنه ليس بوضع
واحد بل باوضاع مختلفة اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين
او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني
واللام يكون معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه فلا بد ان نختار انه
موضوع لمخاطب غير معين ونمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء
معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي ذلك
في كونه موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال

فيتميز عن واحد من النساء فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما موضوع
لواحد لكن احدهما الواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال لكن مثل
رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه موضوعا لمعين
واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان مثل انت كلي باعتبار مفهومه
وكل مخاطب كان زيدا او عمرا او غيرهما باعتبار عروض الجزئية والتشخص
اياه بسبب قصدك لشخص معين واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع
لشيء معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول
غيره انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي استعمل فيه اولا لكن مفهومه كليا
او نقول في الجواب المراد بالوضع في انه استعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل
لشيء بعينه غير جائز استعماله في شيء آخر ويخرج بذلك الا يتوجه عليه الاشكال واعلم انه يجوز
نصب غير على الحال فيكون معنى العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله في
غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك الشيء الذي يعد
المعنى لا يتناول غيره فهو خبر بعد خبر او عنه قوله **واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب**
ثم الغايب اي واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب
لجواز وقوع شركة ما ثم المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف
ثم المنادى ثم المضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب
سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفايدة الخلاف يظهر في الوصف فيتفكر قوله
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت عنه المعرفة نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيتناولها الكل
على سبيل البدل قوله **اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء واصولها اثنتا عشرة**
كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف اي اسماء العدد اسماء وضعت لتدل على كمية
آحاد الاشياء اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا من قول
القايل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية آحاد الاشياء

لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع
وفيه نظر لانه لا يتقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية
احاد الاشياء بالذات فلا يشكل بالذراع لان كميته معارضة له لانه فرض
واحد او اصول الاعداد اثنا عشر كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف وما تولد
منها اعداد او غيرها بحسب الحد تنعقد عنده والتوالد اما بتثنية نحو مائتين
والفين والجمع نحو عشرين والوف ومئات واما بعطف نحو احد وعشرون
واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل مزج الكلمتين قوله **تقول واحد واثنان وواحدة**
اثنتان وثنتان الى عشرة ثلثة الى عشر بيان استعمال هذه الاعداد
اي تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث وهو جار على القياس
وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال
وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور واما لمخالفة على ان المعدود والمذكر
مع ابهامه فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذا الحق بالمذكر لم يلحق
للمؤنث فرقا ام فعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اول
واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال اي الحسنات
ولانها الصفات التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب
وثلثة دواب اذا اريد به المذكر قيل قال ثلثة دواب جريا على الاصل
وهو ان الدابة في الاصل صفة على وزن فاعلة مدغم اللام منه ودبت تدب
وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث انه لا يذكر الموصوف
فيكون التقدير ثلث اشياء دواب وقد يكون المعدود مذكرا ومنه قال
ثلث دواب حملا على الظاهر واجري الدابة مجرى الغزوة والجمع ثلثة
بنات عرس واربعة بنات اوى لان الواحد ابن آوى وابن عرس
وقال المحققون منهم على البصرة ثلث طلحات سواء اريد بها رجال او نساء
وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء

فرقا بينهما قوله **احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثنتا عشرة**
اي اذا جاوزت قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة امرأة
للمؤنث واثنتا عشرة امرأة للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء حال التركيب كمجيئه حال
الافراد الا انه غير الواحد الى احد والواحدة الى احدى تخفيفا واما
الجزء الثاني في المؤنث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على
اخواته لعلة تذكره في اخواته قوله **ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى**
تسع عشرة وتميم تكسر الشين اي يقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث
عشرة الى تسع عشرة للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم
ما الجزء الاول جاء في التذكير والتانيث حال التركيب كمجيئه حال الافراد في تذكير
المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لو وجب تذكيره
للمذكر لئلا يلزم توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث
لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشرة
او سكونها لئلا يلزم توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع كونهما مع ما في آخر فتحة
قوله **عشرون واخواتها فيهما** اي تقول عشرون واخواتها اي ثلثون و
اربعون الى تسعين في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا وامرأة الى تسعين رجلا
وامرأة قوله **ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين** اي اذا عطف العشرون
اعني عشرين الى تسعين على ما دون عشرة وهو من احد الى تسعة يستعمل ما دون
عشرة على ما عرفت ويعطف عليه عشرين وما اوردها المثال للتعلم وهو احد و
عشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي ياخذ
آحادا من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير ويعطف عليه عقود العشرات
فيقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا
والى تسع وتسعين امرأة وانما لم يركب الآحاد مع العشرات في العشرين واخواتها
كما ركب الآحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب

والتركيب موجب للبناء وأما الجمع فيهما متعذر قوله ومائة وألف ومائتان وألفان
فيهما أي يقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان وألف وألفان وألف
من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امرأة وألف رجل وألف امرأة قوله ثم بالعطف
على ما تقدم أي إذا جاوزت مائة يستعمل ما زاد عليها على ما عرفت من واحد
من واحد إلى تسعة وتسعين ويعطف على مائة فيقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس
نسوة وهكذا استعمل ما دون المائة على ما عرفت إلى أن تصل إلى الألف تمييز
لم يستعمل ما دون المائة ويعطف على المائتين وهكذا إلى الألف وإذا وصلت
إلى الألف يستعمل ما دون المائة على ما عرفت وما دون الألف على ما عرفت
وتعطف المائة على الألف وما دون المائة على المائة فيقول ألف ومائة وواحد
وعشرون رجلا وألف ومائة وإحدى وعشرون امرأة ولم يحكم هذه القاعدة في
التواريخ لأن الغرض فيها معرفة الأول لكون الأكثر معلوما غالبا قوله
وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء إسكانها وشذ حذفها بفتح النون
هذا إشارة إلى مخالفته لأخواته لأن آخر الاسم الأول من المركبات من أحد
عشر إلى تسعة عشر مبني على الفتح لخفته إلا اثني عشر واثنتي عشرة فإنه معرب
وثماني عشرة مع كونه مبنيا جاء مخالفا لأخواته من المبنيات لجواز فتح يائه قياسا
على سائر المركبات وإسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء
وحذفها مع فتح النون وهو شاذ قوله ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض
مجموع لفظا أو معنى لما فرغ عن كيفية استعمال الأعداد شرع في حال المميزات أي تمييز
المعدودات فقال مميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض لإضافة الأعداد إليه ومجموع لفظا
نحو ثلاثة رجال أو معنى نحو ثلاثة رهط ونحو ثلاثة أشياء عند الخليل وسيبويه فإنه وإن كان
على وزن الفعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع شيء ليوافق العدد المعدود
لكونه إياه في المعنى وإنما ابتدأ بمميز الثلاثة لعدم مجيء المميز لما دون الثلاثة على
ما يصرح به قوله إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة وكان قياسها مئات أو مئين

هذا أيضا من قوله ومميز الثلاثة إلى العشرة مجموع لفظا أو معنى وإنما استثنى منه
لعدم إضافة الثلاثة إلى التسعة إلى الجمع فيها تمثيلا إلى تسعمائة لا لفظا ولا معنى
لكون المائة موضوعة لعدد معين ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس أن
يقال مئين إن أريد المذكر السالم أو مئات إن أريد غير المذكر السالم وإنما يجوز
إضافتها إلى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فكأن فيه معنى الجمع قوله ومميز أحد عشر
إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد أما نصبه فلتمام الاسم بالتركيب وتقدير التنوين من أحد
عشر إلى تسعة عشر لأن كل تنوين حذف لغير اللام والإضافة فهو في تقدير التنوين
وثمانية عشر شبيه بنون الجمع في عشرين وأخواتها وأما الإفراد فلحصول الغرض
مع كونه أخف من الجمع قوله ومميز مائة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد أي تمييز المائة
والألف وتمييز تثنية المائة والألف وتمييز جمع الألف مخفوض للإضافة إليه ومفرد
لحصول الغرض به وإنما لم يذكر جمعها فيه وتثنيتها لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال
ثلاث مئات إلى تسع مئات بخلاف التثنية فإنه يقال مائتا رجل قوله وإذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا أو بالعكس فوجهان أي إذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان أي جاز لك تذكير العدد وتأنيثه
كالشخص المطلق على المرأة فإنه جاز أن يقال ثلاثة أشخص مراعاة للفظ وثلاث أشخص
مراعاة للمعنى وبالعكس أي إذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك
وجهان تذكير العدد مراعاة للفظ وتأنيثه مراعاة للمعنى كالنفس المطلق على رجل
تقول ثلاثة أنفس وثلاث أنفس اعلم أن مراعاة اللفظ في العرف أولى عندهم من
مراعاة المعنى قوله ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما نحو
رجل ورجلان لإفادة النص المقصود بالعدد أي لا يستعمل الواحد والاثنان
مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فإن رجلا يدل على الواحد ورجلين
على الاثنين بخلاف الجمع فإنه لا يدل على العدد المعين فلم يحصل الاكتفاء بالجمع الذي
هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعين المعدود ولم يج

الى ذلك العدد وهذا المعدود اي المميز واما قولهم رابع واحد وخامس اثنين فقليل كذا
قوله **وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى**
العاشر والعاشرة لا غير اي تقول في الواحد من الشيء الذي فيه تعدد
وكثرة باعتبار تصيير ذلك الواحد عدد الاول من العدد الذي اشتق منه ذلك الواحد
مثلها اشتق ذلك الاحد منه الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة
واما ابتداؤها بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعل الواحد واحد العدد
حتى ما يكون منه مجموع ثلاثة الا هو رابعهم اي ما هو مصير الثلاثة اربعة واما لم يجاوز
العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى اي مصير عددنا مثل عدد فيما فوق
العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت الاثنين
وربعت الثلاثة وعشرت التسعة قوله **وباعتبار حاله الاول والثاني الى العاشر**
والعاشرة قوله باعتبار حاله عطف على قوله باعتبار تصييره اي تقول في المفرد
من المتعدد باعتبار حاله اي باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث
او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر
والعاشرة تقول ثالث ثلاثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل
الواحد لكون الواحد المعدود وليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول
كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى
لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه
اسم فاعل بمعنى مصير قوله **والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية**
عشرة والتاسع عشر والتاسعة عشرة اي اذا جاوزت العشرة تقول
باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانهما اسم للمذكر نحو حادي عشر
رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتأنيث الجزئين لكون معناهما المذكر من كل
الوجوه وهكذا استعمل الثاني عشر للمذكر والثانية عشرة للمؤنث الى التاسع عشر
للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث قوله **ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي**

معين ما اشتق منهما اثنين ثالث ثلاثة اي احدها اي واحد من اجزائها بالاعتبار الثاني
والثالث باعتبارين فقط بالاعتبار الاول اي باعتبار تصييره ثالث اثنين
اي اضيف الى ما هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد لكونه اي بمعنى مصير
مثل المشتق منه وهو ثالث اثنين بمعنى الاثنين ثلاثة وهو اسم الفاعل عمل فيهما
وقيل بالاعتبار الثاني اي باعتبار حاله ثالث ثلاثة اي اضيف الى العدد المساوي
للعدد الذي اشتق منه لكونه بمعنى وقيل لجواز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث
عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة ولا معنى له اتفاقا بالثالثة قوله
وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي تقول حادي عشر
احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار
الاول لعدم فعل مشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني
خاصة قوله **وان شئت قلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب الاول**
الاول اي وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف
عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا استعمل الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء
الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب
البناء فيهما قوله **المذكر والمؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظا او تقديرا**
انما عرف المؤنث اولا لانه وجودي والمذكر عدمي ومعرفة الملكات سابقة
على معرفة الاعدام والمؤنث اسم فيه علامة التأنيث لفظا نحو ضاربة وحبلى
وحمراء او تقديرا وهو التاء في نحو ارض لوجودها في التصغير نحو اريضة والمذكر
بخلاف المؤنث وهو اسم المذكر ليس فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا قوله
وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة او ممدودة
اي علامة التأنيث التي تلحق الاسم المؤنث ثلاثة وهي التاء والالف
المقصورة والالف الممدودة وقدم اشتهارها واما احتاج الى عد علامة التأنيث
لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة في تعريف المؤنث والابنية التي

بلحوق الالف المقصورة فُعْلى كحُبلى وفَعْلى كاعلى وفُعَلى كشُعبى وفِعلى كذِكرى وفعلى
كدفلى والف الالحاق محققة بالتانيث بخلاف الف قبعثرى وابنية الممدودة كحمراء
ونفساء وكبرياء وقنفساء وعاشوراء وغير ذلك قوله **وهو حقيقي ولفظي**
فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة
اي المؤنث اما حقيقي واما لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة
بازائها الرجل وناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي
وهو المؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كانت فيه علامة التانيث
كظلمة ام لم يكن نحو عين وكل عضو زوج الا ما شذ كالمنخرين والحاجبين و
من المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف جزء منه كقوله تع تلتقطه
بعض السيارة ونحو اجتمعت شعر هند وفعل نحو اجتمعت شعر هند او صفة نحو عجبت
حسن هند ولا يجوز ان يقال جاءتني غلام هند لان الغلام ليس جزء منها ولا فعلا
ولا صفة لها والذي يعرف به تانيث النوع الاخير الصفة والاشارة كقوله تع
هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تع والشمس وضحاها ولحوق
علامة التانيث فعله كقوله تع والتفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث
فيه لفظا او تقديرا او غير ذلك اعلم انه اراد باللفظي هنا غير ما اراد به في باب
ما لا ينصرف لان اللفظي جعل مقابل الحقيقي هنا سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا
او لم يوجد ولم ينافي المؤنث الحقيقي وجعل في باب ما لا ينصرف مقابل المؤنث
المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن قوله **واذا اسند اليه الفعل فبالتاء**
اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب الحاق
التاء بالفعل المتصل لا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي فانه جاز التذكير
اذا لم يلتبس كما اذا اشترى امرأة زيد كقولهم حضر القاضي اليوم امرأة وكقوله لقد
ولد الاخيطل ام سوء والذي يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند
اليه الفعل المؤنث الذي ذكرنا قوله **وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار**

اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الغير الحقيقي وفي تذكيره
تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين
ما اسند الى مضمره ان الاول نحو جاء موعظة علم ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة
جاء من غير تانيث جاز ان يظن ان الفعل لغير ضمير المتقدم وانه منتظر آخر فتنتظر
لان اصل الفعل ان يسند الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله ان يجوز ان
يقال طلعت جاءتني ويجوز ان يقال جاءني ظلمة مع كونه اسم ظاهر لكونه مؤنثا لفظيا
وهو خلاف المشهور قوله **وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير**
الحقيقي اي حكم الجمع غير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المؤنث
الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام
الرجال وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون من الجمع جمع
المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاءني الرجال
والزينبات وجاءت الرجال والزينبات فان تانيث الجمع بمعنى الجماعة
والتذكير لكونه تانيث الجماعة من باب تانيث اللفظي واما لم يقيد بالتانيث الحقيقي
في لزوم تانيث الفعل اجراء الباب الجمع مجرى واحدا ولم يفعل بالعكس لترجيح
اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى اي لان المذكر اصل
والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان الجمع جمع المذكر السالم
لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لمشابهة المفرد
لوجود المفرد فيه قوله **وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا** اي ويقول
اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العايد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت
بالنظر الى كونه مسندا الى ضمير المؤنث وفعلوا بالنظر الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر
عاقل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن الزيدون فعلوا فانه
لم يجز ان يقال الزيدون فعلت قوله **والنساء والايام فعلت وفعلن**
اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث

بالفعل نظراً الى كونه مسنداً الى ضمير جمع مذكر غير عاقل وزن الجمع ونظراً الى كونه مسنداً الى
ضمير جمع غير مذكر عاقل تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن قوله المثنى
الملحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه
اي المثنى اسم الحق بآخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام
فيه وقوله ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد
والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال القرآن ويراد به
الطهر والحيض بل يراد به طهران او حيضان والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان
معه مثله المثل في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين والعمرين وجوابه انا لا نسلم
انه يشكل بمثل القمرين فانه لولا اطلاق القمر على ابي بكر والقمر على الشمس لما ثنيا
لم يثن العمران والقمران الا ان يكون الشيء مثل غيره في اللفظ قد يكون الا باستعمال
ذلك الاطلاق عند التثنية وقد لا يكون كذلك قوله والمقصور ان كانت الفه
واواً وهو ثلاثي قلبت واواً والا فبالياء اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد
والملحق به نحو ظبي والمعتل بالياء نحو القاضي الحق بآخره الف او ياء ونون من غير
تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورأيت الزيدين والظبيين
والقاضيين وكذا تقول في الجر وترد المحذوف من المنقوص نحو القاضيان
وعميان في عمٍ ودمٍ لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم
بحكمها من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي
قلبت الفه واواً لامتناع اجتماع الالفين ويكون اصل هذه الالف الواو نحو
عصوين في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الواو ياء اما لكون الالف بدلا عن
الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا واما
بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلثة اقسام احدها
ان يكون الفه بدلا عن واو وتقول ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة و
كون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن ياء نحو اعشيان

في اعشى والثالث ان لا يكون الفه بدلا عن ياء ولا واو نحو حباريان في
حبارى والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولك فتيان في
فتى والثاني ان يكون غير بدل عن حرف كقولك متيان في متى مسمى
به قوله والممدود ان كانت همزته اصلية تثبت وان كانت للتانيث
قلبت واواً والا فالوجهان الممدودة اما اصلية واما للتانيث
واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت اصلية تثبت بحالها لكونها اصلية تقول
في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واواً لانها زائدة
وفرقاً بينها وبين الاصلية تقول في حمراء حمراوان وسبب اختصاص القلب
بالواو تقدم ان مناسبتها للواو اكثر في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتانيث
جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على حالها لشبهها بالاصلية
من حيث كونها غير زائدة تقول في كساء ورداء كساوان ورداوان وكساءان
ورداءان واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصلها او في حكمه ليشتمل ما فيه همزة
زائدة للالحاق نحو حرباء تقول حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف
منه اللام يرد الى الاصل في نحو دم ويد تقول دموان ويديان ودميان
ويدان قوله ويحذف نونه للاضافة اي ويحذف نون المثنى للاضافة لكونها
للايذان بالانفصال قوله وتاء التانيث في خصيان واليان عطف على
نونه اي ويحذف تاء التانيث في خصية واليه عند تثنيتهما نحو خصيين و
اليين مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما
لانهما لما لم يفترقا كان المثنى فيهما بمنزلة المفرد فكما لا يقع في وسط المفرد
تاء التانيث لا يقع في وسطهما قوله المجموع ما دل على آحاد مقصودة
بحروف مفرده بتغيير ما فقوله ما دل على آحاد شامل لغير المجموع نحو رهط وقوله
وبقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه مثل ذلك لعدم دلالته على آحاد
بحروف مفرده لعدم مفرده وبقوله بتغيير ما بنية على ان التغيير التقديري كا

ليدخل فيه نحو هجان فان لفظه حال الافراد ولفظه حال الجمع بحال فانه هجان وزنه كهجان
لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار
وحال كونه جمعا كرجال فانه دال على آحاد مقصودة تلك الآحاد بالذات والجيم واللام
وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده لان صيغة المفرد لا يبقى حال الجمع في اكثر
الامر فلم تقصد تلك الآحاد وحال الجمع بمفرده بل تقصد بحروف مفرده ولما قيل ان قال
ان قوله مقصودة زائد ولو قال ما دل على آحاد بحروف مفرده لكفى الكلم الا افراد جمع
الدلالة بغير قصد وارادة واعلم ان الاولى ان يتعلق بحروف مفرده بقوله مقصودة
قوله **ونحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح** لازم للحد المذكور اي يلزم من حد المذكور
ان لا يكون تمر وركب جمعا لعدم دلالتهما على آحاد مقصودة بحروف مفردهما لان
التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل والكثير وعدم جواز اطلاق الجمع على
القليل ولجواز ان يقال عندي تمر ارطال ثلاثة ولان الركب ليس جمع لراكب لانه
لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على
لفظه لكن تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فان
بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب قوله **ونحو فلك جمع** اي يلزم منه
تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه تغيير بان الفلك المفرد على وزن
قفل والجمع على وزن بدن واسد قوله **وهو صحيح ومكسر** اي الجمع الصحيح ومكسر
لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان
كان الثاني فهو مكسر فنحو ذلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا قوله
فالصحيح لمذكر ولمؤنث اي الجمع الصحيح اما جمع المذكر نحو الزيدين واما جمع
المؤنث نحو الزينبات قوله **المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه** الجمع المذكر اسم
الحق بآخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على
ان معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يتناول اضار الجنس
من المفرد

بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها راكبا وبعضها جالسا وانما قلنا غالبا
لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقيد بما سبق من جهة استغنائه عنه بذكره
في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق بآخره هذه الحروف من غير
تغيير قوله **فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت نحو قاضون** اي فان كان
آخر الاسم الذي يراد ان يجمع بهذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء
نحو جاءني قاضون فان اصله جاءني قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها لثقلها على الضمة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك
في النصب والجر اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان اولى لانه في آخر مفرده
ياء ملفوظة بعد القاضي بخلاف قاضون فانه ليس في آخر مفرده ياء ملفوظة
وهو قاض لانه يحذف الياء لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع بما يلحقه في الياء
الا ان يراد الياء المحذوفة لوجود علة حذفها لانه في آخره ياء مقدرة والمذكور بحكم
الاعراب على القاضي من قاض قوله **وان كان مقصورا حذفت الالف
وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون** اي وان كان الاسم الذي يجمع
بهذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو وفي مصطفين
جاءني مصطفون اصله مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب
تغييره واعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى لما ذكرنا قوله **وشرطه
ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون
افعل فعلاء نحو احمر حمراء ولا فعلان فعلى نحو سكران سكرى ولا مستويا فيه مع
المؤنث نحو جريح وصبور ولا بتاء التأنيث نحو علامة** اعلم ان الاسم الذي
يراد جمعه بهذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع
امور الثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف

فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالمبين او اثنان منها كالمامرأة او واحد منها نحو
اعوج علما لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه خمسة امور احدها
ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلا
نحو احمر حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل
بهذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل بالجمع بجماء لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة
واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر والثالث
ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى الفرق بين فعلان
هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والاول لا يجمع هذا الجمع والثاني يجوز جمعه
بهذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على
افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح اذا كان بمعنى مفعول وصبور
اذا كان بمعنى فاعل لانهم لو جمعوه هذا الجمع لتميز جمعه في المذكر وجمعه بالتاء في
المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي
الواحدين في المذكر والمؤنث فلزم مزية الفرع على الاصل واما قتلى في قتيل بمعنى
مفعول لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعهما بهذا الجمع لعدم
المانع لعدم استواء المذكر والمؤنث فيهما حينئذ لدخول تاء التانيث عليهما للمؤنث
نحو امرأة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة بمعنى فاعل وكذا الفعول في
مفعال ومفعيل واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه وهو عطف على فعلان
فعلى اي وان لا يكون المذكر مستويا فيه لفظ المؤنث والخامس ان لا يكون
بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثا حينئذ واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط
لاستغنائه عنه بقوله فمذكر بعض فضلاء ان يذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر
ما هو مذكر للمعنى فقط او للتاكيد والمبالغة قوله **ويحذف نونه للاضافة** اي ويحذف
نون الجمع بسبب الاضافة كما ذكر في المثنى قوله **وقد شذ نحو ارضين وسنين**
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة مؤنثة والارض غير العاقلة

والسنة جامدة وما شابههما جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون والكرون
والاوزون والقلون والثبين مع انتفاء الشرائط المذكورة وهو كونه مذكرا
عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شرطا واجاب عنه المصنف بقوله وقد
شذ نحو سنين وارضين وقد تكلف في توجيههما وجعلوا ان الواو والياء
فيهما ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض وعن الاعلال
والادغام كما في سنة وحرة وهو في غاية السماجة قوله **المؤنث بالحاق آخره
الف وتاء** اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف جمع سلم
بناء واحده فيه والحق بآخره الف وتاء نحو قائمات ولا يتوجه الاشكال بحذف
التاء لان تاء التانيث زائدة ليست من نفس الكلمة قوله **وشرطه ان كان صفة
وله مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر
فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا** اي الاسم المؤنث الذي
يراد جمعه هذا الجمع اما صفة او غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او
لا يكون له مؤنث فان كان فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل ويخرج عنه جمع مثل حمراء وسكرى وفعول بمعنى فاعل وفعيل
بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن
له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا من حرف التانيث نحو حائض وطامث اي
حائض اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انها لم تصل اذن بك الثبوت للفرق بين
الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت واذا اعتبر الثبوت قيل حائض
وطامث ولم يجمع على حائضات وطامثات واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة
وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء
مطلقا اي من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو زينبات وطلحات
ورجبات في جمع زينب وطلحة ورجب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل كحمامات
وسرادقات قوله **جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس**

اي جمع التكسير جمع تغيير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس
او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان فان الفلك مفرد كقفل وجمعا كاسد
وان الهجان مفرد كالكتاب وجمعا كرجال قوله **جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة**
والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة هذا قسمة الجمع باعتبار آخر الى جمع القلة
وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى
ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للآخر كقوله تعالى
ثلثة قروء في موضع اقراء واوزان جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة
كاغلمة وفعلة كغلمة والصحيح يعني جمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم
كمسلمات وما عدا جمع القلة التي ذكرنا هو جمع الكثرة قوله **المصدر اسم الحدث**
الجاري على الفعل وانما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول
المطلق لان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر
لا بد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق
اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغيره نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه
لانه لا فعل له يجري عليه والمراد من الجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر [illegible]
الفعل قوله **وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس نحو اخرج اخراجا وتخرج تخرجا**
اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي يرجع فيه الى النقل لتمييز بنائه ومن غير
الثلاثي قياسي وهو من افعل افعالا ومن فعل تفعيلا وتفعلة وتفعالا وفعالا نحو
كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا وكذب كذابا ومن انفعل انفعالا ومن افتعل
افتعالا ومن استفعل استفعالا ومن تفعل تفعلا وتفعالا نحو تملق تملقا وتملاقا ومن
فاعل مفاعلة وفعالا ومن فعلل فعللة وفعلالا ومن افعنلل افعنلالا ومن
افعال افعيلالا ومن افعوعل افعيعالا نحو اغدودن اغديدانا ومن افعلل
افعلالا **ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا** اي المصدر يعمل عمل
فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي من الحال او الاستقبال لانه

عمل لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فاذن يعمل
بمعنى كل واحد منها واما تقييده عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا
مطلقا فحكمه على غير ما ذكرنا ههنا قوله **ولا يتقدم معموله عليه** اي ولا يتقدم معمول
المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لانه في تقدير ان الموصول
مع الفعل فكما لا يتقدم ما في حيز صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر
عليه قوله **ولا يضمر فيه** اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه للتثنية و
الجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز الاضمار في الجموع والتثنية لانه يلزم اجتماع التثنيتين
في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في الجموع وهما جمع المصدر
وجمع الفاعل قوله **ولا يلزم ذكر الفاعل** اي لا يلزم ذكر فاعل المصدر كما لزم في نحو ضرب
زيد والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا الى مفرد وقد ثبت انه لا يجوز ذلك
ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول اي ويجوز اضافة
المصدر العامل الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس ويضاف قليلا الى المفعول
محذوفا فاعله كقوله تعالى من دعاء الخير اي من دعائه الخير وكقول اعجبني ركوب الفرس
لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لان احتياج الفعل الى الفاعل
اكثر ولهذا قال وقد يضاف للمفعول لان قد للتقليل ويجيء منه ولا يجوز اضافته الى الفاعل على
سبيل الاولى وليست انه مع اكثر شابه للفعل لكونه نكرة ويجيء كالفعل قوله **واعماله باللام قليل**
اي واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل لعدم تقديره بان مع الفعل حينئذ لانه كما لا يدخل
اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء في الشعر نحو ضعيف النكاية
اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل قوله **فان كان مطلقا فالعمل للفعل**
وان كان بدلا منه فوجهان اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل
او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
او لم يكن كقولك ضربا زيدا لمن رفع السوط وان كان بدلا من الفعل وذلك بان
يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اي جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز

ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه
وجاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث
انه بدل من الفعل عاملا قوله **اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث**
اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به بمعنى الحدوث فقوله ما اشتق
من فعل احتراز عن غير المشتق فانه ليس اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات
من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل
وبقوله لمن قام به خرج عنه اسما الزمان والمكان والآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم
بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث قوله **وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع
بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو مدخل ومستخرج** اي صيغة اسم الفاعل
حال كونه من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ولم يعتن به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي
على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله وكسر ما قبل آخره لفظا مثل مكرم او تقديرا
مثل مختار ومحمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا ام لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر
من تذكر يتذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج فهو ملفج واعشب
المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع قوله **ويعمل عمل فعله بشرط
معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما** اي ويعمل اسم الفاعل
عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة ودلالته على المصدر كالفعل و
احتماله احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد فان ضاربا مثل يضرب من حيث
الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن شرط عمله
اي عمل فعله بشرط كونه حالا او استقبالا ليتحقق مشابهته له من حيث الزنة لا مثل ضرب
[illegible] مثل يضرب لا من حيث تعين ذلك الشرط الاعتماد على صاحبه الاعتماد على المبتداء
او على ذي الحال او على الموصوف وشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي على العمل
المتعدي الا انه لا يستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلانه صفة

محكوم عليه وهو مذكور صريحا واما في الصورتين الاخيرتين فلتقويه مشابهته للفعل
اولى واعلم انه لو قال او بشرط تقدم وصف بصفة وبعدم تصغيره لكان اولى لخروجه
بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير
فلانه وصف في المعنى وامثلة عمله بهذه الشرائط زيد قائم ابوه وجاءني
زيد قائما ابوه ومررت برجل قائم ابوه وما قائم زيد واقائم زيد والزيدان وانما قال يعمل
عمل فعله لان فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد
يكون ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك
وكذا ان فعله ينصب الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول به والمفعول له والمفعول معه
وسائر المتعلقات كذلك تعتبر فيها والمراد بالحال والاستقبال الحال و
الاستقبال تحقيقا او حكاية فيندفع الاشكال بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط فيه وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية عن الحال قوله **فان كان
للماضي وجبت الاضافة معنى** اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت
اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل لعدم الاشتباه بشرط عمله مع ذكر
مفعوله وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال
يتقوى جواز مررت بزيد ضاربك امس قوله **خلافا للكسائي** اي وجبت اضافته
خلافا للكسائي فانه قال لا يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطي عمرو
درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا امس
وانت تعرف الجواب عنها عقيبه قوله **فان كان معمول آخر فبفعل مقدر
نحو زيد معطي عمرو درهما امس** اي فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
معمول آخر غير الذي اضيف اليه فنصبه بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي
عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك ان كان له معمولان
غيره فنصبهما بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه قائما امس وكذا اذا كان

لسائر الفضلات قوله فان دخلت اللام استوى الجميع اي ان دخلت
اللام اسم الفاعل استوى الجميع اي الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه تعمل
بالمشابهة كما مر وبعد عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكن انهم ادخال اللام عليه تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا او امس قوله وما وضع منه للمبالغة
كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم
الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل والشرائط المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة
اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمرا الآن
او غدا و زيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا او امس ومثله ما وضع للمبالغة ما ذكره
في الكتاب فقوله ما وضع مبتدا وقوله مثله خبره قوله والمثنى والمجموع مثله
اي مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل والشرائط المذكورة
تقول الزيدان ضاربان عمرا والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا
وتقول الزيدان هما الضاربان عمرا والزيدون هم الضاربون عمرا الآن او غدا
او امس وانما احتيج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على صيغة الفعل كضاربين
وضاربتين وضاربات وضراب وضُرّب وضوارب وانما عمل وان لم يكونا على صيغة الفعل
المراد الباب المثنى والمجموع قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
اي يجوز حذف نون تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المذكر مع العمل
... نصب ما بعده تخفيفا للاستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كقوله
الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وانما اشترط لحذف النون التعريف
لانه معلوم في باب المثنى والمجموع انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير
التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه
اي اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل
احترازا به عن غير المشتق من فعل فانه ليس باسم مفعول وشامل للغير من المشتقات
المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره قوله

وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر
اي صيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن المفعول كالمضروب
كمكتوب ومن غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر
اي بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا كمكرم ومقاتل ومدخل ومستخرج او تقديرا
كمختار ومحمر ونحوهما قوله وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل كزيد معطى
غلامه درهما اي امر اسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراطه كامر اسم
الفاعل في عمله واشتراطه من كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم اشتراطه كونه بمعنى الحال او الاستقبال مع
وعلامة تقول مضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى
زيد مضروب غلامه الآن او غدا او معطى ابوه درهما الآن او غدا او زيد المعطى
غلامه الآن او غدا او امس من جملة شرائط عمله انه لما تكلم به صار
لا ذكرها في اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت
اي الصفة المشبهة اسم اشتق من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت
فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه ليس صفة
مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول واسم التفضيل
المشتق من اللازم كافضل ولقائل ان يقول انه لا نسلم انه يخرج بهذا القيد افعل
التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت
فلو زاد على الحد قيد آخر بقوله لا تفضيل لخرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد اي صيغة الصفة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع نحو حسن في حَسُن
وصعب في صَعُب وشديد في شَدَّ شديد قوله ... من غير اشتراط
الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت
الحسن لا حدوثه لكن شرط اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما كما ذكر في اسم الفاعل

قوله **وتتميم مسائلها ان يكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام**
او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور
صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة اي وتتميم مسائل الصفة
المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير لام التعريف وعلى التقديرين
معمولها اما مضاف او معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة اقسام
حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من الستة المعمول
اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني عشرة مسئلة حاصلة من ضرب
الستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب منها ستة والمجرور ستة فالرفع
في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الست
على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات الست
على الاضافة قوله **وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه وحسن وجه**
الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اي وتفصيل المسائل الصفة المشبهة
الثماني عشرة حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره قوله **اثنان منها ممتنعان**
والحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره
والحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره قوله **اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه**
الحسن وجه اي اثنان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان احدهما
الحسن وجهه بجر وجهه والثانية الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة
ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى النكرة قوله **واختلف في حسن وجهه**
اي واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم
انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن
وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن
غير الوجه قوله **والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن وما كان فيه ضميران**

حسن وما لا ضمير فيه قبيح اي والبواقي من الثمانية عشر بعد اسقاط المسئلتين
منها او ثلث ثلثة اقسام احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق المحتاج
اليه من غير زيادة وهو تسع مسائل حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة وحسن
الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجها والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه
بالنصب والجر والحسن وجها وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن والمسئلتان حسن
وهو ما كان فيه ضميران اما انه حسن فلوجود المحتاج اليه وهو الضمير واما عدم احسنيته
فلوجود الزائد على المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه
بنصب الوجه وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله
الحسن الوجه برفع الوجه حسن الوجه برفع الوجه الحسن وجه برفع وجه حسن وجه برفع
وجه قوله **ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير**
الموصوف اشارة الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران و
ما ليس فيه ضمير وتقديرها ان الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا
واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع
وجود فاعلين لعامل واحد فح يكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع
ويكون مذكرا ومؤنثا باعتبار ما عليها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها
كان فيها ضمير الموصوف وسواء نصبت ما بعدها او جرته لاحتياج الصفة
الى الفاعل قوله **فتؤنث وتثنى وتجمع** اي اذا تحقق وجود الضمير فيها
اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب
الضماير المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت
برجلين الحسنين الوجه وبرجال حسان الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العايد
الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة
ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعد
مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون

فان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها ضميرا منفصلا
او مجرورا فلا يخلو ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول
كان فيها ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد قوله واسما الفاعل
والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اي اسم الفاعل
غير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في
جواز مسائل الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسائل
في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسم الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق
الاولى تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا
الى آخر المسائل وانما قيدنا اسم الفاعل والمفعول بغير المتعدي لانهما لو كان
متعديين لم يجز فيهما هذه المسائل للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين
وجوزنا تلك المسائل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم
ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب لشبهه بالمفعول وفي
المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل ونصب
لشبهه بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه
وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل
له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل
او مفعول ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعدي
كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل ما اشتق
من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل
لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات
من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست
لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل

ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل الحكك الشاتين فانه يصدق
عليه الحد ثم لانهما غير مشتقين من فعل قوله وهو افعل اي اسم التفضيل على
وزن افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط
اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد عن الزوائد ليمكن بناء افعل منه الا
ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت
الزوائد حتى تقول هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج واعلم انه
يشكل بمثل اتقى واولى واعطى واجدر لانه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد فالاولى لو قال
وشرطه غالبا لكان اصوب قوله ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل
لغيره نحو زيد افضل الناس اي وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون
لونا ولا عيبا لان من الالوان والعيوب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بني
منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالآخر الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان
المراد ذو حمرة تام او زائد في الحمرة واعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى
لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا ولقائل ان يقول يشكل ذلك بمثل احمق فانه من العيب
الباطن مع انه لا يبنى منه احمق للتفضيل ويمكن ان يجاب عنه بانا ما قلنا ان كل ما
من العيب الباطن يجوز ان يبنى منه افعل التفضيل ولا يلزم من ان يبنى افعل
التفضيل من كل عيب باطن قوله فان قصد غيره يتوصل اليه باشد ونحوه
مثل اشد منه استخراجا وبياضا وعمى اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو
الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب
نحو العور والحمرة يتوصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل
اشد واقبح واكثر مما كان مناسبا لتقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح
عمى فالمثال الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب قوله
وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول
لانه لو بني لكل واحد منهما يحصل الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل

لبس اكثر الافعال بالتفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في
الفاعل اسبق منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول قوله
وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل
كقولهم هو اعذر واشغل والوم واشهر واعرف وغيرها قوله
اي ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه
وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا بلام التعريف نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل
والمفضل عليه فاذن لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد
من اللام ومن عن الآخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل عليه ولا يشكل
بقول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى لكون من بمعنى في كانه قال ولست
بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل
لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى

اي واذا استعمل اسم التفضيل
مضافا كان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه ويشترط ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه [illegible]
اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر ولا بالعكس ولا [illegible] الكتب
بل يقال افضل من البشر و[illegible] من الكتاب ولا [illegible]
الناقص لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة التفضيل
قوله
اي لانه يشترط ان يكون المضاف داخلا في المضاف اليه الحكم ان يقال
يوسف احسن اخوته لاستلزام اجتماع النقيضين لانه بتقدير
اضافة الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف خرج [illegible]

وتقدير اياه يشترط فيه ان يكون من جملة المضاف اليه يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون
داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله والثاني ان تقصد زيادة
مطلقة ويضاف للتوضيح اي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين يكون مضافا
هو ان تقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة
للتخصيص والتوضيح نحو نبينا اشعر اهل جلدته قوله نحو يوسف احسن اخوته
اي ولاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز
ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في
المضاف اليه قوله ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اي يجوز في
المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل
القوم والزيدون افضل القوم لكونه مشابها لافعل من حيث انه ذكر المفضل عليه
في كل واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون
افضلو القوم وهند فضلى القوم الهندات فضليا القوم الهندات فضليات القوم
لكونه مما لا افعل من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما الثاني
والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اي اما المضاف بمعنى الثاني وهو المضاف
لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام لا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة
وعدم المانع من المطابقة وهو مشابهتهما لافعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما وتعينهما
ظاهرة قوله والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو
ولا زيد افضل الا ان يعلم اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا
مذكرا لكون من كالجزء منه وحينئذ لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه
ولا تأنيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث قبل
تمام الاسم ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته
وجمعه وتأنيثه قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى
لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رأيت رجلا

احسن في عينه الكحل منه في زيد اسم التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان
جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لمسبب لذلك الشيء مفضلا باعتبار ذلك
الشيء الاول مفضلا على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا
كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على رجل
وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل مفضل على نفسه
باعتبار غير الرجل يعني عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في
المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل
ودلالته على التفضيل واما اذا وجد عمل في مظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا
الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط قوله لانه بمعنى
لو رفع الفعل اياه بين معموله باجنبي وهو الكحل
اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط المذكور اي انما عمل لانه بمعنى
قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو بمعنى قولك ما رايت
رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط
فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل ح لرفعوه ولو رفعوا اسم
التفضيل في مثالنا المذكور وهو احسن لكان خبر مبتدا فيلزم الفصل
بين احسن وبين معموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز قوله
ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي يجوز لك ان تقول
في عبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وان تقول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد قوله فان قدمت ذكر
العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ومررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية
واخوف الا ما وقى الله ساريا اي فان قدمت ذكر العين على
اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر منه معها كقولك ما رايت

كعين زيد احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية
واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم اسم المفضل عليه وهو وادي السباع
على افعل التفضيل وهو اقل منه غير ذكر منه ولا ارى في محل النصب بانه حال
وعامله مررت وكوادي السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين يظلم جملة
ظرفية حال ووادي السباع واديا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ارى و
ان جعلنا ارى بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا منه وواديا او متعلقا بلا ارى
واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل وتئية تمييز عن اقل واخوف عطف على
اقل وما في قوله الا ما وقى بمعنى شيء وساريا منصوب بانه حال عن ضمير اخوف
او تمييز بمعنى سري فيكون صفة واقعة موقع المصدر قوله الفعل ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقوله ما دل على معنى شامل للكلم جنس للكلمة
الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة يخرج
الاسم وينبغي ان يراد بها الكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران
بحسب اصل الوضع حتى لا يرد النقوض المذكورة في حد الاسم قوله ومن خواصه
دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة ونحو
تاء فعلت فقوله ومن خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر و
اكثر استعمالا وهذه الاربعة الاولى مختصة باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص
قد بالفعل لانه لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في
الفعل وانما اختص حرف السين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك
بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم
به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل
لان وضعها ليدل على ان فاعل الفعل مؤنث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة
داخلة على الاسم وانما اختص نحو تاء فعلت بالفعل والمراد به الضمائر البارزة

المرفوعة المتصلة لامتناع ثبوت الضمائر المتصلة المرفوعة البارزة في الاسماء
والحروف اما في الحروف فظاهر واما في الاسماء فلانها لو اتصلت بالاسم لزم
اجتماع الاعرابين في المثنى والمجموع فلم يتصل بالواحد ايضا للاطراد
الباب قوله **الماضي ما دل على زمان قبل زمانك** اي الماضي فعل دال على زمان
قبل زمانك انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال
وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة اما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض
بمثل ان لم يضرب فانه يفعل به قوله **مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع**
المتحرك والواو خبر بعد خبر اي الماضي مبني واما بني لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني واما بني على الحركة لوقوعه موقع
الاسم وبني على الفتح لكونه اخف واما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا
الضمير وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة
الواحدة لكثرة اتصال الفاعل بالفعل واما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا
عن مثل ضربا واما قال مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب الضمة للمناسبة
نحو ضربوا قوله **المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا**
وتخصيصه بالسين او سوف قوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها للاسم
لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضي والباء فيه للسببية او
للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تعليل للجهة التي بها يشبه الاسم بسبب احد
حروف نايت وهو وقوع كل واحد منهما مشتركا ومخصصا اما اشتراك الاسم
فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه
مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب
او سوف يضرب قوله **فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب**
والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما تبيين لمعاني حروف
نايت فالهمزة علامة المتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب

[illegible]

انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كانا او مؤنثين
او احدهما مذكرا والاخر مؤنثا مجموعا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله
تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر والمثنى والجمع نحو تضرب
يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطبة المؤنثة ومثناه
وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات لتوافق
لفظ انت وللمؤنث الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان
والياء للغائب غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد المذكر ومثناه وجمعه وجمع
المؤنث الغائبة تقول زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون والنساء
يضربن قوله **وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوحة فيما سواه** بيان
لحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت في الرباعي
وهو ما كان ماضيه على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين
الثلاثي الا ترى انك لو قلت في اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في
مضارعهما حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيه ثقل في غير الرباعي
نحو افتعل وانفعل واستفعل ونحو ذلك قوله **ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به**
نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث واما لم يعرب غير المضارع من
الافعال لعدم علة الاعراب فيه واما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر
واما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون تاكيد لانه لو اعرب على ما قبله
لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره في نحو هل يضربن ولو اعرب عليه لجرى
الاعراب على ما يشبه الحرف وهو غير مستكره واما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون
الجمع لان هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلن ونحوه وعند
حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير
المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصلت به وليس
المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل

النون وإذا كان كذلك يحصل قوله إذا لم يتصل قيد للمفهوم من كلامه وهو أن المضارع
يعرب لا قيد للمذكور وهو لا يعرب غير المضارع قوله **وإعرابه رفع ونصب وجزم**
أي إعراب فعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية إعرابه
على إعراب الاسم قوله **فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع**
والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة لفظا والسكون نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب
بيان لتفصيل أصناف المضارع في الإعراب فإنها تختلف في الإعراب فيعطى
كل صنف ما يستحقه من الإعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي
هو للتثنية والجمع مذكرا كان أو مؤنثا أو للمخاطبة المؤنث إعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة
حال النصب وبالسكون حال الجزم نحو هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في آخره ألف ولا واو ولا ياء قوله
والمتصل به ذلك بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين
أي وإعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لأحد الأمور المذكورة
بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال الجزم والنصب وهو في خمسة أمثلة
هي هما يضربان وأنتما تضربان وهم يضربون وأنتم تضربون وأنت تضربين
ولن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا
ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي وإنما جعل إعرابها بالحرف لمشابهتها
صورة المثنى والمجموع في الأسماء وإنما سقط النون حال الجزم لأنه بمنزلة الحركة
في المفرد فكما سقط الحركة في المفرد حال الجزم فلذلك النون حال الجزم وإنما
سقط النون حال النصب لكون الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء فكما
يتبع النصب الجر في الأسماء يتبع النصب الجزم في الأفعال قوله **والمعتل بالواو**
والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف أي وإعراب الفعل المعتل الآخر
بالواو والياء نحو يغزو ويقضي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقال الضمة على
الواو والياء وبالفتحة لفظا حال النصب نحو لن يغزو ولن يقضي ولم يغز ولم يقض

لخفة الفتحة ويحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لأنه إذا لم يجد الجازم
الحركة حذف الحرف قوله **والمعتل بالألف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف**
أي وإعراب المعتل بالألف نحو يخشى بالضمة تقديرا حال الرفع وبالفتحة تقديرا
حال النصب نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الألف الحركة ويحذف الحرف
حال الجزم لفقدان الحركة قوله **ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد**
إشارة إلى أن عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية أي عن
ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله **وينتصب بأن ولن وإذن وكي و**
بأن مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو وأو فأن نحو أريد
أن تحسن إلي وأن تصوموا خير لكم إشارة إلى نواصب
الفعل المضارع وهي أن ولن وكي وإذن وأن المقدرة بعد أحد الحروف
المذكورة فلما فرغ عن عدها مثل فأن نحو أريد أن تحسن إلي وأن تصوموا خير
لكم وهو ظاهر وأن في المثالين المذكورين متعين لأن يكون ناصب المضارع
ولا يحتمل أن يكون مخففة من المثقلة وجب ذكر حرف السين أو قد أو حرف
النفي مع أن المخففة إلا أنه النصب في المثال الأول بالفتحة لفظا وفي
المثال الثاني بحذف النون قوله **والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة**
وليست هذه نحو علمت أن سيقوم وأن لا يقوم أي أن التي تقع بعد العلم
نحو علمت أن سيقوم هي المخففة من المثقلة وليست أن الناصبة للفعل
المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدال
على أن ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على أن ما بعده معلوم التحقق
والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم أنه إذا دخل أن المخففة من المثقلة على المضارع
لا بد أن يكون الفعل المضارع مع السين أو سوف أو قد أو حرف النفي وإنما أورد
مثالين ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف وللفرق بين أن الناصبة
والمخففة قوله **والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان** أي وأن التي تقع بعد

الافعال الدالة على الظن فيها وجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز
ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل
واحد منهما بعد الظن قوله ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل
اي مثال لن الناصبة قوله تعالى لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال والمعنى لا يستعمل
الا مع الفعل المستقبل وهو اكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد قوله
واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن
تدخل الجنة اي اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون
ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها محمولا لما قبلها والا لزم توارد
العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال كقولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين كقولك لمن قال انا اتيك انا
اذن اكرمك اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن حدثك انا اذا اظنك كاذبا وجب الرفع قوله واذا وقعت بعد الواو
والفاء فالوجهان اي اذا وقعت اذا بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال لك
انا اتيك فاذا اكرمك وبعد الواو كقوله تعالى واذن لا يلبثون جاز الرفع لكون
ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع انما علم لما كان مفيدا مستقبلا
عن غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها قوله وكي مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي مثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام دخول الجنة وهي ناصبة
للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف وليس بحرف جر وليس النصب
بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تعالى لكيلا
يكون على المؤمنين حرج قوله واذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى
كي او الى كاسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد

واسير حتى تغيب الشمس اي ينصب ما بعد حتى باضمار ان بشرط
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار
ام لم يكن لجواز ان تقول كنت اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذا قصدت
هو الاخبار عن الدخول المترتب على ذلك السير من غير نظر الى حصوله او عدمه
تكون بمعنى كي اي للسببية وهو غالب كما اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي
ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى ان اي بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى
تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السبب لغيبوبة الشمس وانما
بعد ما ذكرنا ان لان امتناع دخول حرف الجر على الفعل فاضمر ان ليكون
في تقدير الاسم في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب
تكون حتى بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون
بمعنى كي وبمعنى الى ان وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال
الثالث بمعنى الى ان وما بعدها مستقبل تحقيقا قوله فان اردت الحال تحقيقا
او حكاية كانت حرف ابتداء فيرتفع اي فان قصدت بما بعدها مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها وذلك بان تريد الحال تحقيقا كمرضت اليوم حتى ادخل البلد ونخبر
عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس
وانت سرت وقد دخلت امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت
حرف ابتداء فيرتفع ما بعدها واما رفعه فلانه يجب ان يكون حتى حرف ابتداء لانه
جر واما ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخلة على
المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال
قوله فيجب السببية نحو مرض حتى لا يرجونه اي اذا كانت حرف ابتداء وجب
ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها
وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي يدل عليها كقولهم
مرض حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع الرفع

في نحو كان سيري حتى ادخلها بطلت الناقصة وامرت حتى تدخلها
اي يمتنع اجراء ان يكون حتى حرف ابتداء امتنع ان يقال كان سيري حتى
ادخلها بالرفع في كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة
لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى
ومنها اجراء ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها حينئذ امتنع ايضا ان يقال
اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا منقطعا عما قبله
لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه محال قوله وجاز في كل ما
كان سيري حتى ادخلها تامة اي اذا كان تامة جاز ان يقال
كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو بقاء كان
الناقصة بلا خبر وما على جاز نصب عائد الى الرفع اي جاز الرفع في كان سيري
قوله وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اي واذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل
نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك
في وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا السائر المعين وههنا لم يقع
الشك في السير وانما وقع في تعيين السائر قوله ولام كي نحو اسلمت لادخل
الجنة اي مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان و
انما سميت لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر
وامتناع دخول حرف الجر على الفعل فقدر ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم قوله
ولام الجحود وهي لام تاكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم اي لام الجحود
لام زائدة لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق
بين هذه اللام ولام كي ان لام كي للمستقبل بخلاف هذه ولزوم اختلال
المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب تقدير ان بعدها لما
ذكرنا في لام كي قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون

قبلها امر او نهي او استفهام او تمن او عرض اي وينصب ما بعد الفاء باضمار
ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع
الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون ما قبلها احد الامور ولهذا لم يجز في الخبر
الا في الضرورة كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
واراد وبيان الحق استريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني
فاضربك ومثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام هل لنا من
شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما و
مثال العرض الا تنزل بنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام مني
وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكن قضاء
عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت لي
كونا معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس ليس منك نزول فاكرام مني وانما كان
تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك
ولما اضمر ان كان ما بعدها في تقدير المصدر وهو معطوف فوجب ان يجعل
ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا تقرر ذلك
فقوله ائتني فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام
مني واذا كان كذلك لم يكن الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة و
تسمية النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك
اي ينصب الفعل المضارع بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية والثاني
ان يكون ما قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة في الاشتراط
هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام لان الواو للعطف كالفاء
فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصدر
ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا اخذ منك وتحسن لي كان المراد
نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام هل تعطيني واكرمك كان المعنى

اجتماع الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي قوله لا تنه عن خلق
وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالنهي عنه هو الجمع بين
الشيء وطلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك فان المراد الزيادة
مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق فالتمني هو حصول المال
مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل بنا فتصيب خيرا فالمعروض عليه النزول
مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها فتقدير الاول لا يكن
عدمه وجفاء منك وتقدير الثاني ليحصل اعانة لي منك واكرام منك
وتقدير الثالث لا يكن منك نهي عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن
منك زيادة لي واكرام منك وتقدير الخامس ليت لي مالا و
انفاقا وتقدير السادس لا يكن منك نزول واصابة الخير قوله واو
بشرط معنى الى ان اي ينصب الفعل بعد او باضمار ان لانه بمعنى الى او
الا ان وانما كان يلزم تقدير ان بعدها حتى يكون الفعل بمعنى المصدر في تقدير
لاختصاص هذه الاشياء بالاسم كالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني
حقي هذا ما ذكره المصنف في الشرح والذي ذكره غيره ان او حرف العطف
الا انها للشك والواو للجمع واما اضمار ان بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في
حكم الاول بل المراد ان المقصد في اللزوم للاجل الاعطاء ولما قدر في تقدير
المصدر قدر ما بعدها كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن
منك لزوم او اعطاء منك وهو في قوة قولنا لالزمنك الى ان تعطيني
حقي او حتى ان تعطيني الا ان تعطيني قوله والعاطفة اي يجب
[illegible] اذا كان المعطوف عليه اسما اي ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل
المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على
الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب من لبس الشفوف قوله
ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي يجوز اظهار ان مع لام كي مع

كالواو متواع

الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود
ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زائدة ولام كي غير زائدة واما مع الحروف
العاطفة فلكي ان عطف الفعل على الاسم ظاهر قوله ويجب مع لا في اللام اي يجب
اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يؤدي الى اللامين واعلم انه يمتنع اظهار
ان مع غير لام كي والعاطفة لدلالة القرينة عليها ولكون الحذف اخصر فالتزموا
حذفها فهذه الحروف التي ينصب بعدها ان ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده
وقسم يجب وقسم يجوز قوله وينجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي اي ينجزم الفعل
المضارع بهذه الكلمات وهي اشارة الى جوازم الفعل وهي قسمان احدهما
جوازم فعل واحد والآخر جوازم الفعلين والاول اربعة وهي لم ولما واللام
ولا في النهي قوله وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى
ومن وما واي واني وكلم المجازاة عطف على لم وهو القسم الثاني من التقسيم
المذكور اعني جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب
اسم تضمن معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف
والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لنفيهما عن الاضافة
المانعة عن الانجزام لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم
متنافيان واما ان يستعمل مع ما ومجردا عنها وهو اين في المكان ومتى
في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين تصرف بها
العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي ه وكقوله متى ما تلقني
فردين ترجف ه روانف اليتيك وتستطارا ه وكقوله متى تاته
تعشو الى ضوء ناره ه تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل
مع ما وهو اني كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها ه كلا مركبيها تحت
رجليك شاجر وغير الظرف ما ومن واي ومهما وامثلته قوله [illegible]
فما تكن ليلة وما تنقص الايام والدهر تنفد ه ومن يكرمني اكرمه وقوله

نحو ايّاً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وكقوله تعالى مهما تأتنا به من آية والاصل في مهما
ماما فجعل احدهما هاء على ان ما الثانية زائدة فهو بمنزلة ما ثم ابدلت الالف الاولى هاء
لتحسين اللفظ والثاني ان يكون مه واقعا تبركا فكانه قال قايلا قال اي الفعل
ما لا تتقدم عليه فقال المخاطب به ما تفعل افعل ثم اجريا مجرى كلمة واحدة وقد يجزم
بكلما بانها او لما تتضمن هذه الاسماء معنى ان وهي اقعاها حرف الشرط ايضا لان اصل
حرف الشرط ان يكون للاستقبال والتبس بالمضي قوله **واما مع كيفما واذا فشاذ**
اي الجزم بكيفما واذا شاذ لاستلزامه المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان يكون
على احتمال حصولهما ولما فا بعينه واذا الشرط لان اذا للتخصيص
وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله اذا تصبك من
الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي والكوفيين يجوزون الجزم
بكيف مع ما وبدونها قوله **وبان مقدرة** عطف على قوله بكلم اي ويجزم الفعل
بان مقدرة وقد يجيء بيانه قوله **ولم يقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها**
لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال لم يقلب المضارع الى
الماضي ونفيه ولما مثلها اي مثل لم في قلب المضارع الى معنى الماضي
ونفيه قوله **وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل** اشارة الى الفرق
بينهما اي بعد اشتراكهما فيما ذكر اي وتختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان
الماضي الى زمان الحال فلم النفي فعل ولما النفي قد فعل تقول ندم زيد ولم
ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول
ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت
الاخبار لا زيادة دلها بزيادة ما تختص ايضا لما بجواز حذف الفعل كقولك ندم
زيد ولما اي ولما ينفعه لان اصلها لم زيدت عليها ما فناسب الفعل
قد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل واعلم انه قد يفصل

كذا كتب له

بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها
كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا
الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع
قوله **ولام الامر لام يطلب بها الفعل** اي لام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان
الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم و
الغائب والمعنى في غيرهما فشاذ كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا قوله **ولا النهي ضدها**
اي لا التي للنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا كان او غائبا او متكلما قوله **وكلم المجازاة**
تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء
فان كانا مضارعين فالجزم وان كان الثاني فالوجهان
اعلم ان كلم المجازاة ما للاول سبب والثاني مسبب ويسمى الاول سببا والثاني مسببا
ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب والمسبب في العقل
لئلا يشكل بمثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب الاول
في الخارج لان حصول الاول يستلزم حصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء
ان كانا مضارعين نحو ان تكرمني اكرمك فالجزم لكل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما
معربا والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب
ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه
بقوله فان كانا مضارعين الى قوله فالجزم اي الجزم واجب وان كان الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع و
الجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه
فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد عنه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود
الجازم فيه ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم واشار اليه بقوله وان كان الثاني اي الا كما

الجزاء مضارعا والقسمة الاولى ضعيفة لان الاثر في معرب والجازم موجود وان
كانا ماضيين نحو ان اتيت اتيت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين
قوله **وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء وان كان**
مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع
دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب الفاء للرابطة
فيه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه
لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر
قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى يعني اذا كان الجزاء ماضيا لفظا
نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب او لم يقترن به قد لفظا او لم
يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه حينئذ وهو جعله للاستقبال
وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وجب دخول الفاء لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض الماضي المحقق
واشار الى الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان لانه
وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء من حيث انه يجعل
خبر مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم زيد اي فهو يقوم
وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتدا بل جواب الشرط وهو اولى لان
عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت قمت وكذلك اذا كان الجزاء
مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا
يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير
فيه لامتناع اجتماع العلتين على معلول واحد وترك الفاء ان جعل لا لمجرد
النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه بجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان

بما او لن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد
بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار
الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او
ولم يكن الفعل المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط
فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى وان مسسه نعم لنا الدين او امرا كقوله تعالى ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن
الى الكفار او استفهاما كقوله تعالى ان تركناك فمن يرحمنا او دعاء كقوله تعالى ان
فرحمك الله او كان ماضيا مقترنا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما او لن كما مر
الى غير ذلك قوله **ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء** كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع
الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجئ موضع الفاء
في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا
نادرا قوله **وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية نحو اسلم تدخل**
الجنة ولا تكفر تدخل النار اي يجزم الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة
التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب
للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر
تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي ان تعرفني بيتك ازرك وليتك عندنا
تحدثنا اي ان كان عندنا تحدثنا والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب
خيرا والمعنى في الجميع ان وقوع الاول سبب لوقوع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن
معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمن هذه الخمسة سببية
لما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب فلهذا لا يجزم في النفي قوله
وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر
اي امتنع ان يقال لا تكفر تدخل النار لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر

فتقديره ان لا تكن تدخل النار وهو محال خلافا للكسائي رحمه الله فانه جوزه واعتمادا فيه
على وضوح المعنى ولهذا ايضا لا يجوز الجزم في النفي فلا يقال لا تأتيني تحدثني
لان تقديره ان لم تأتيني تحدثني والحاصل من قولهم ان الجزم لا يكون في
النفي مطلقا وفي النهي حيث لا يصح المعنى وحيث يصح يجوز قوله **الامر صيغة**
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا التعريف
للامر الذي هو طلب المبني للفاعل وليس تعريفا لمطلق الامر لخروج امر الغائب
والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فتعريفه صيغة يطلب بها الفعل شامل
لغيره والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغائب
والمتكلم نحو ليضرب زيد ولا ضربنا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت
وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج مثل قوله تعالى فلتفرحوا في القراءة الشاذة وانتقض
بمثل اما تضرب زيدا الا انه ليس بحذف حرف المضارعة قوله **وحكم آخره حكم آخر**
المجزوم اي حكم آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم مثل اضرب واغز وارم
واخش بحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يضرب ولم يغز ولم يرم ولم يخش وفي التثنية
اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا
انما كان حكمه حكم آخر المجزوم لشبهه له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما
لطلب الفعل وانما قال حكم آخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة
الاعراب وعدم مشابهة الاسم بالكلية حرف غايب قوله **فان كان بعده**
ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده
ضمة ومكسورة فيما سواه نحو اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا فمفتوحة
اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف
المضارعة وحينئذ ان كان بعد حرف المضارعة متحرك ابقيت آخره
وجعلها تبعه امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب والهاء في قوله
بعده عايد الى حرف المضارعة ولم يذكر المتحرك لظهوره وان كان بعده

ساكن وهو ليس برباعي زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق
بها وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه
سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لثقل الضم
والفتح لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت من تضرب اُضرب بضم الهمزة لالتبس
بالماضي الرباعي المجهول وبالمضارع الرباعي المتكلم ولو قلت اَضرب بفتح الهمزة لالتبس
بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اُعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع المتكلم من اعلم ولو قلت
من تعلم اَعلم بفتح الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي ولما فرغ عن كيفية بيان الامر
الثلاثي اراد ان يشير الى امثلة ... اقتل واضرب واعلم لانها امثلة الثلاثي الاول ما يكون بعد حرف
الساكن مضموم والثاني ما ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث
ما ان يكون بعد الساكن مفتوح وان كان بعده ساكن وهو رباعي ردت
الهمزة المحذوفة من المضارع لانها ما حذفت منه الا لاجتماع الهمزتين او الحمل
على ما فيه اجتماع الهمزتين ويكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل
لثبوتها في تكرم اكرم واما حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين
في المتكلم نحو اأكرم وحذف في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطرادا للباب قوله
فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس
اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار
او للابهام او للجهل بالفاعل او لغرض من ذكره ثم بين كيفية بنائه فان كان الفعل
ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول
على ضم الاول ولم يلتبس بمضارع باب الرباعي ... على كسر ما قبل
آخره لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل ولا تاء
اما اذا كان في اوله همزة وصل فيضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة لدفع الالتباس
بمثل في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث

واما لم يقتصر على ضم الهمزة ليحصل الالتباس بالامر عند سقوط ضم الهمزة في
الدرج في نحو انطلق واقتدر واستخرج وانما اذا كان في اوله تاء نحو
باب تفعل وتفاعل فيضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول في تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل
بضم التاء وضم الحرف الثاني لئلا يلتبس بمضارع علم وجاهل والثاني في قوله والثاني
مع التاء عطف على الثالث وقوله حرف اللين اشارة الى ان جميع ما ذكره من قبل
قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو اعلم ان في بناء
ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات احديها قيل وبيع واشار
بقوله الافصح قيل وبيع واصلهما قول وبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما
بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل
وبيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه
الا البصير وهو فصيح ليؤذن بان اصل ما قبلهما الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام
والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة بضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذفت الحركة
من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا لضم ما قبلها واشار الى
هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين
الافصح قيل وبيع على المد فليس كما ذكره لان نحو وصيد ليس كذلك بل الاصح
ان يقول معتل العين المقلوبة الفا قوله ونحو باب اختير وانقيد دون استخير واقيم
اي مثل باب ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثي باب ما لم يسم فاعله
من باب اختير وانقيد في انه يجوز فيه ثلث لغات دون باب استخير واقيم اما الاول
فلان اصل اختير وانقيد اختير وانقيد فان تير وقود مثل بيع وقول في
وقوع الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز في
بيع وقيل واما الثاني فلان اصل استخير واقيم هو استخير واقوم وهما ليسا مثل بيع
وقول في وقوع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء او الواو فلم يلزم ان يجوز
فيه ما جاز في مثل قيل وبيع قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره

اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما
لان الاقتصار على فتح ما قبل آخره لم يفد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل
يدحرج تقول في يضرب يضرب ويعلم يعلم قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا
اي اذا كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا
واوا كان او ياء تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع
فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما لكونهما في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما
فقلبتا الفا فصار يقال ويباع قوله والمتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه
على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد اعلم ان الفعل اما متعد واما غير متعد
لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب فان
فهمه يتوقف على شيء يتعلق به وهو المضروب والثاني غير المتعدي نحو قعد فانه
فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به نحو قعود القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة
اشياء وهي الهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا او حرف
الجر نحو ذهبت بزيد قوله والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين
كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
اي المتعدي يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمروا والى اثنين لاقتضائه
معا وايا ما ذهب على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة
عن الاول ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما
وكسوت زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول
ولا يجوز الاقتصار على احدهما نحو علم مثل علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة
سبعة افعال كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فان اعلم واري
تعديتهما الى ثلثة بالاصالة بلا خلاف فان علم يتعدى الى مفعولين فاذا دخلت
عليه الهمزة يتعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة للمفعول معنا نحو اعلمت زيدا عمروا فاضلا

فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا راجلا كان معناه صيرت زيدا عالما بان عمرا راجل وكذا
ارى واما البواقي فتتعدى بنفسها الى واحد والى آخر بواسطة حرف الجر تقول
انبأتك عن زيد وقد تحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجرى
مجراه في تعديها الى ثلثة مفاعيل قوله **وهذه مفعولها الاول كمفعولي اعطيت**
اي هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعولي اعطيت بمعنى
انه يجوز ان تذكر بدون واحد من غير ذكر المفعولين الآخرين ويجوز ان لا تذكر مع ذكر
المفعولين الآخرين ويجوز ان تذكر الثلثة جميعا كما انه يجوز ان تذكر المفعول الاول
لاعطيت بدون واحد الثاني ويجوز ان تذكر الثاني بدون واحد الاول ويجوز ان تذكر
مع ذكر الثاني قوله **والثاني والثالث كمفعولي علمت** اي حكم مفعولي هذه الافعال
الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت في انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث
معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال
الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا خير الناس
واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمرا خير الناس من غير ذكر
المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس
من غير ذكر الثاني قوله **افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت**
ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين
اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدأ والخبر لبيان
ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخير
للعلم وزعمت للتردد والاعتقاد فيكون للعلم وتكون بمعنى الظن مثلا اذا كان زيد قائم
عبارة عن علم قلت علمت زيدا قائما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا
قائما وتنصب الجزئين المبتدأ والخبر الا عند من لم يذكر وانما سميت هذه
الافعال افعال القلوب لانها لا تصدر الا من القلب دون الجوارح والاعضاء الظاهرة بل
يكتفى فيها القوة العقلية قوله **ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدها**

بخلاف باب اعطيت المفعولين مع فصيحة ربما اقتصر بالشك ولا يشارك فيه
غيرها من الشك ومن خصائص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها و
ان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي
زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر فكما انه لا يتم المبتدأ
من الخبر وبالعكس لا يتم احد المفعولين من الآخر وليس باب اعطيت كذلك
لانه غير داخل على المبتدأ والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدأ
والخبر كما يجيء ان حذف احد مفعولي باب حسبت وقع في قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من
قرأ بالياء المنقوطة من تحت كذا لا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله البخل هو خيرا لهم قوله **ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت**
لاستقلال الجزئين كلاما اي ومن خصائص هذه الافعال الالغاء اذا توسطت هذه
الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما مثل زيد قائم ظننت
لاستقلال مفعوليها كلاما لكونهما مبتدأ وخبرا في التقدير الغاء ضعف عملها
بالتوسط او التأخر اعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها
في جواز الالغاء نحو متى ظننت زيد منطلق لان تقدم معمول المفعول كتقدم المفعول
ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تأخرت او توسطت لعدم استقلال مفعوليه كلاما
والمراد بالالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى والتوسط او التأخر مع جواز العمل يعلم
من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا توسطت او تأخرت ويعلم من قوله اذا توسطت
او تأخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت ويحسن ان يعلم ان الافعال الالغاء اذا
توسطت والالغاء اولى اذا تأخرت لتمكن هذه الافعال في معنى
نحو زيد قائم ظننت زيد قائم في ظننت قوله **ومنها انها تعلق قبل الاستفهام**
والنفي واللام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي ومن خصائصها ان
الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل

الاستفهام والنفي او لام الابتداء كقولك علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت
ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام
فلو علقت لم يكن هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزئين اللذين هما
في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العامل عمل فيهما
بالتقدير وعدل عنه في اللفظ فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي
ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما
بعينه عندك لان المعنى علمت جواز ذلك وجوابه بالتعيين واما قال
الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم يعلق نحو ايهم
علمت زيد اقوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد نحو علمتني منطلقا اي ومن خصايص هذه الافعال جواز ان يكون فاعلها و
مفعولها ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك
ولم يجز في ساير الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في ساير الافعال
تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني
لسبق الوهم الى ضربت انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت
نفسي ولا يدفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكن هذا الغالب
قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك هذه الافعال
لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن ولا شك ان علم
الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فاذن لم يحتج
فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس واعلم ان افعال
القلوب وغيرها اشتركا في انه لا يجوز ان يكون فاعلهما ضميرا يعود الى
المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون
فاعل ظن وضرب ضمير عايد الى زيد لان المفعول فضلة فلا يكون ان يصير
معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند قوله

بعضها

وبعضها بمعنى آخر يتعدى الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت
بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت اي بعض هذه الافعال
معنى لا يتعدى الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت من الظنة بمعنى التهمة
ما هو حج لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قراءة وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعالى وقد علمتم الذين منكم في السبت اي
عرفتم ووجدت منه وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت الضالة اي
اصبتها ورايت منه روية البصر تقول رايت زيدا اي ابصرته قوله افعال الناقصة
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي الافعال الناقصة افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا على صفة
كونه عالما في الزمان الماضي ولا يرد ان يقال ان ساير الافعال لتقرير فاعلها على
صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد تقرير زيد على صفة الضاربية وجوابه ان المراد
انه تقرير فاعلها على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائما
قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب
في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن
ساير الافعال من حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها
قوله وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد وغدا وراح وما زال وما برح وما انفك وما فتئ اي هذه الافعال كان وصار
الى قوله ليس قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك وقد جاء جاء بمعنى صار في تقرير
الفاعل على صفة في نحو قولهم ما جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي
وح كان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى
شيء معين كالزيارة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء بمقدار حاجتك نحو قيل
شيء آخر دون حاجتك كالحمل مثلا فيقال ما جاءت حاجتك اي ما جاء
على قدر حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وح كان معناه اي شيء جاءت

ليس

حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكونه عبارة عن
الحاجة ثم قيل ان الكلمة اول ما اشتهرت قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم من قبل
علي رضي الله عنه ليستدعي منهم الرجوع الى الحق قوله
قد يعني تقرير الشيء على صفة بمعنى صار في قول الاعرابي ... وقد جاء
حتى قدرت كانها ... اي صارت ... والظاهرة ... في غير
فلا ... قد كانا بمعنى صار كانا قوله وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر
حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما اي هذه الافعال
تدخل على الجملة الاسمية ... المبتداء والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتداء حكم معناها
ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناه لاعطاء هذه الافعال الجملة
الاسمية حكم معناها واعلم اني لم اعرف فائدة ... في قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول
اعني المبتداء باسمها وتنصب الجزء الثاني اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل
والمفعول نحو كان زيد قائما فكان افاد معناه وهو في الزمان الماضي في زيد قائما
وكذا في كلها قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار
ويكون فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة اي كان ثلثة انواع
احدها ناقصة وهي ثلثة احدها ما ... المبتداء على صفة خبرها في الزمان الماضي
فقط سواء كان دائما ... او منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى صار
كقوله ... كانها ... قد كانت فراخا بيوضها
اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها
وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان ويقع بعدها جملة تفسير ذلك الضمير كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت ... واخر مثن بالذي كنت اصنع
فان قيل اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة
وتامة وزائدة والناقصة ثلثة لانه لا يستقيم كون اقسام الشيء قسيمات له وانما خص
الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك قلنا انما عدل عنه ذكرا لئلا يطول الكلام وانما خص

الاول بالناقصة دون الاخيرين كذلك قلنا انما عدل عنه ذلك دون الاول
والثاني اي ان يكون تامة واشار اليه بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله يكون
ناقصة والتامة بمعنى ثبت بمعنى وقع وحدث وثبت ترفع ما بعده بالفاعلية كما
ترفع ما بعد الفعل الحقيقي كقوله كانت الكائنة والمقدر كائن والثالث ان يكون
زائدة واشار اليها بقوله وزائدة وهي قسمان احدهما ان يكون زائدة في اللفظ
نحو كان قايم لانها دلت على الزمان الماضي والثاني زائدة في اللفظ والمعنى ... تأثير
ان يكون زائدة في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا و
انما دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما ذكره ... التشبيه
وان لم يكن ناقصة فيها لكونها موافقة للناقصة في اللفظ قوله وصار للانتقال
اي صار للانتقال من صفة الى صفة اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار
الحقايق نحو صار الطين خزفا قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة
باوقاتها وبمعنى صار وتكون تامة اعلم ان هذه الافعال الثلثة يجيء لثلثة معان احدها
اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد
عالما ... زيد اميرا او امسى بكر عارفا وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد
غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة
... تفيد ... في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح قوله
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار اعلم ان ظل وبات
يجيئان لمعنيين احدهما اقتران مضمون الجملة بوقتيهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة
بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل نحو ظل زيد ... وبات زيد ...
والثاني بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا ... لا يختص ... دون زمان ...
ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله
اعلم ان هذه الافعال الاربعة ... لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله اي في زمان
يمكن ... المتعارف نحو مازال زيد اميرا اي ... كان قابلا للامارة في حال

كونه لفظا فاعل تبارك في قوله تبارك ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى الضمير
قوله ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي لفظا او تقديرا
لان معانيها النفي فيكون هذه الافعال حينئذ بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم
للاثبات لكون هذه الافعال منتفية بدخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز
ان يقال ما زال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما كما مر قوله
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومنه ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف
اي ما دام لكونه لتوقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد
جالسا اي اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف
المضاف ومعناه اجلس معه وكذا احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف محتاج
الى كلام لانه فضلة والفضلة لا يجيء الا بعد المسند والمسند اليه قوله وليس
لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا اي وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في
الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك نحو ليس زيد قائما الان ولا تقول
غدا وللنفي مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فهو نفي في
المستقبل ويمكن ان يجاب عن الاية بانه لما اخبر ان العذاب يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومتحقق في الحال لتحقق وجوده اخبر انه يرد
للمستدل بهذه الاية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل فلا يذهب اليه ان كان خلافه
الظاهر للاستعمال العربي قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي
في تقديمها عليها ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز
وهو ما في اوله ما الا ما زال خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس
اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق على الكل لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال القوية واما تقديم اخبارها على
انفسها ففيه ثلاثة اقسام واشار اليه بقوله وهي في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام

اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلاثة اقسام احدها انه يجوز
وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا متصرفة و
المانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على
ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والقسم الثاني ان يكون مصدرية بمعنى
الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا كانت نافية
فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول
المصدر على نفس المصدر والحالة في امتناع تقديم اخبار هذه الافعال على انفسها
الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام ووجه قولهم ان ما النافية لما دخلت
الافعال الدالة على النفي صارت للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان
على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله
وقسم لا يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب
بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه بمنزلة ما النفي وامتناع تقديم معمول ما
عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على
نفسه واجيب عنه بانه ليس كذلك ولهذا يمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا
ولعله يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال ان يوم يأتيهم معمول المصروف الذي
هو خبر ليس فلما جاز تقديم خبر ليس على ليس لان تقديم معمول الخبر على
ليس لا يصح الا في موضع يصح وقوع العامل فيه ولنا ان نقول
كان من الواجب على المصنف ان يجعل ليس مما في اوله ما النافية من قسم
المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتقد مخالفة ابن كيسان واعتقد
بالمخالفة في ليس لانه طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع تقديم خبره
على نفسه قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انه افرا

بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم
خبر كان عليها وعرفنا بانها افعال وضعت لدلالة على دنو الخبر رجاء او حصولا
او اخذا فيه اي شروعا فيه قوله فالاول عسى وهو غير متصرف اي الذي لدنو الخبر
رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر
والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء كما سبقت لعل لكن كل واحد منهما للطمع
والاشفاق ولهذا المستقبل في الحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير قوله
تقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيها لغتان
احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلتزم ان يكون منصوبها الفعل
المضارع مع ان تقريرا للمعنى في الترجي وتقوية له مع ان اصله ان يكون
اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى
الغوير ابؤسا جمع البؤس والباس اي الشر والشدة وقيل في تقديره
ما رب زيد الخروج كقيد البيان للعرب ابطال بعناه لكونه انشاء واشار الى
هذه اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم في محل النصب
بانه خبره بمعنى عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير حذف المضاف اللغة
اللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى فاستغنى
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا
قائم عن المفعول الاخر وهذا كما يقال في حسبت ان زيدا كان منصوب الاول
ما يصح ان يقتصر عليه وان كان مما لا يصح ان يقتصر ويتعدى الى مفعولين فهذه
ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار الى هذه اللغة بقوله عسى ان يخرج زيد واعلم
انه يحتمل تمثيله بعدان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود
الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى على انها تكون في اللغة الاولى
ويلزم من هذا تجويزهم تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم
الزيدان والزيدون وعسى ان يقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما

الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله ع عسى ان
يبتك بك ما لمحمود ام يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة
والموصول باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة
واعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في عسى وان لا يضمر استغناء
بالضمير الموجود في ان يقوم العائد الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتدأ وما بعده
خبره فتقول على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا
والهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه
الاول الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا والهند عست ان تقوم
والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن قوله وقد يحذف ان اي
وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى لشبهها بكاد كقول
الشاعر ع عسى الكرب الذي امسيت فيه ، يكون وراءه فرج قريب ، دون
اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله والثاني كاد وتقول كاد زيد يجيء
وقد تدخل ان اي القسم الثاني كاد وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر
للمقاربة رجاء بل حصولا فلذلك تقرر فيه ما على اسم محض خبره فعل مضارع
ليدل على ترتيب حصول الخبر الى الحال من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي
لمقارنة كاد زيد يجيء وقد تدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله قد كاد
من طول البلى ان يمحصا قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح
اي اذا دخل النفي على كاد يكون كما في النفي كان كالافعال المثبتة اذا دخل
عليها النفي كانت للنفي لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه
ايجابا كان او سلبا واما ما يلي على الاصح لا خلاف فيه كما فهم به بعد
وقيل يكون للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد وكان
للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فلقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد ذكروا ان الذبح بدليل على الفعل فكادوا دليل على الاثبات

الرسيس ابتداء الحب

واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله **شعر** اذا غير
النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ووجه الاستدلال
بانهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى يبرح الاثبات وهو زوال رسيس الهوى
من حب مية والا لم يكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا منه الاثبات كان للاثبات
والجواب عن الاول انا لا نسلم ان تخطئتهم في ثاني الحال دليل على الاثبات وهو
وهو ما ... في اول الحال لاختلاف الروايتين ويدل عليه تمثيله في قوله
تعالى اتتخذنا هزوا او ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وغير ذلك في اهل
العرف في مثل قولنا ما كاد زيد يبان فهم الاثبات فانه يفهم منه انه بان
بعد ان لم يقارب البيان وهو الذي يحكم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني
انا لا نسلم ان فهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون من
من خطائه مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على الخطاء بل
يحمل على ان مراده ان الهوى اذا غير المحبين لم يقارب التغير وهو ابلغ
من نفي التغير قوله **وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل**
كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير النأي
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اي قال بعضهم ان كاد
اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد ذكرناه وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال اي يكون
للنفي لقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين الى آخر البيت قوله **وافعال**
المدح ... وكرب ... كاد واوشك ... كاد في الاستعمال
اي والثالث وهو الذي لدنو الخبر اخذا فيه فعل وطفق وكرب واخذ واوشك
فانه ... لا اختصاص بمعنى الانشاء ولكاد ولعصر الشروع فيه كل الاربعة
الاول يستعمل استعمال كاد ولقرب معناها من معنى كاد تقول كاد زيد يفعل
وجعل زيد يقول ... ولا ... يختصان واوشك يستعمل استعمال عسى

تارة بمعنى القرب نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة
استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله **فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب** اي فعلا
التعجب هما ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل
عجبت وتعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما تخفى
سببه ويخرج عن نظيره قوله **وله صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفتين مثل**
ما احسن زيدا واحسن بزيد اي وللتعجب صيغتان احديهما ما افعله والثانية
افعل به وهما غير متصرفتين بمعنى انه لا يكون منهما مضارع ولا امر ولا نهي
ولا تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة للحروف لكونهما للانشاء والاصل ان يكون
للحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد قوله **ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل**
التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد واشدد اي فعل التعجب لا يبنيان الا مما يبنى
بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة والتأكيد فلا يبنيان الا من
الثلاثي ليس فيه لون ولا عيب ويتوصل في تعجب ما يمتنع بناء فعل التعجب منه
بمثل ما يتوصل به الى اسم التفضيل وهو مثل اشد نحو ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته
وما ابلغ عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته وابلغ بعوره قوله **ولا يتصرف**
فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف اي لا يتصرف في
معمولي التعجب بتقديم ولا تأخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجب
لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن
ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا لفصل الظرف وهو اليوم بين ما احسن
ومعموله لما ذكرنا وما جاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن
بالرجل ان يصدق لرخصة الاتساع في الظرف بما لم يتسع في غيره قوله
وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعده الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
اشار قوله الى بيان اعراب ما افعله فما مبتداء نكرة بمعنى شيء عند سيبويه و
الخليل واصل شيء احسن زيدا والجملة التي بعده الخبر عند الخليل والناظم والمنصوب

في محل الرفع بانه خبره وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها
ليس محل الصلة في محل الرفع بانه مبتدا وخبره محذوف تقديره الذي
احسن زيدا شيء وما استفهامية عند قوم وهي مبتدا وما بعدها خبرها وتقديره
اي شيء احسن زيدا وهذه التقديرات باعتبار الاصل لانها بمعنى الان
قوله وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل اشارة الى بيان افعل به عند سيبويه
اي يعني افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله
شهيدا الا انها لازمة ههنا لكي يدل على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى
صار زيد ذا فعل كاغد البعير اذا صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة فغير عن لفظ
الخبر الى لفظ الامر وليس بامر والا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولك ما احسن
زيدا وبين قولك احسن بزيد اذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير
لرفعه الظاهر لان الاسم المذكور بعده فاعله ولهذا لزم صورة واحدة قوله
ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير عطف على قوله
فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي وبه مفعول به عند الاخفش اذ هو
المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير
مرفوع بانه فاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن
بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي انه امر لكل واحد من المخاطبين بان يجعل زيدا
حسنا بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد
فتقول يا رجل يا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية
وذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء
متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
وذلك اذا لم يكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا قوله افعال المدح
والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال المدح والذم التي
يعتبر لها في النحو افعال وضعت للانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته

وذممته وشرف وكرم من نعم وعد من افعال المدح نعم ومن افعال الذم
لانشاء قوله فمنها نعم وبئس اي فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس
وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها
او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما شيئا نحو اي وشرط هذه الافعال ان يكون
فاعلها احد الامور الثلثة وهو ان يكون معرفا بلام التعريف العهد نحو نعم الرجل
زيد او يكون مضافا الى المعرف بلام التعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل زيد او
يكون مضمرا او ذلك المضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اي نعم الرجل رجلا
زيد واما مميز بما بمعنى شيء غير معرفة كقوله تعالى فنعما هي فما تمييز بمعنى
شيء منصوب المحل على التمييز من المميز للفاعل نعم اي نعم شيئا هي
اي نعم الشيء شيئا هي ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح قوله
وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح او الذم
لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس قوله وهو مبتدا ما قبله
خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد اشارة الى اعراب المخصوص اي
المخصوص بالمدح او الذم مبتدا والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الى الضمير
المبتدا لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف على تقدير
سؤال وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه
الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين قوله وشرطه
مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح والذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه
عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقته للفاعل في الجنس
ليس كذلك في الاية لان المكذبين ليسوا من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه

مثلا أي بئس مثلا بتقدير حذف المضاف عندنا الذين أي بئس مثل القوم
ومثل الذين كذبوا بآياتنا أو وبئس الذين كذبوا أصحاب القوم والمخصوص
محذوف وهو مثلهم أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف
المخصوص إذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون أي وقد يحذف المخصوص بالمدح
أو الذم إذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد أي نعم العبد أيوب وكقوله تعالى
فنعم الماهدون أي فنعم الماهدون نحن بدلالة سياق الآية قوله وساء مثل
بئس أي ساء يستعمل استعمال بئس في جميع أحكامها ويكون بمعناها وإن استعمل
في الأخبار [illegible] في هذا الأمور كما ساءت [illegible] تقديره وقوله
تعالى ساء مثلا القوم الذين أي ساء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف
المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل قوله ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير
وبعده المخصوص وإعرابه كإعراب مخصوص نعم أي ومن أفعال المدح حبذا وهو
مركب من حب الشيء أي صار محبوبا وذا وهو فاعله اسم إشارة [illegible] إليه
في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد [illegible] لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان
المخصوص مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون
وحبذا هند والهندان والهندات [illegible] المخصوص بالمدح وإنما لم يتغير
عن هذا اللفظ لأنهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة [illegible] التصرف فيه
ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما بعده خبره إلا أنه [illegible] المخصوص
محذوف قوله ويجوز أن يقع قبل المخصوص وبعده تمييز أو حال على وفق
المخصوص أي يجوز أن يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص في
الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا
زيد رجلا لكونه فاعلا منهما وإنما [illegible] بخلاف نعم إذا كان فاعل مضمر لأنه
الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز الحال أن يقع قبل ذكر مخصوص
حال موافق له فيما ذكر نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل

في التمييز والحال ما في حبذا من معنى الفعل وذو الحال هو ذا الأول لأن زيدا
مخصوص [illegible] المخصوص لا يجيء إلا بعد تمام المدح لفظا أو تقديرا والمدح بالتركيب
فيكون حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله الحرف ما دل على معنى في غيره
نحو إنما دل على معنى كالجنس لا يشترك فيه الثلاثة ويقيد في غيره يخرج عنه الفعل
والاسم قوله ومن ثم احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل أي ومن [illegible] جل أنه
دل على معنى في غيره احتاج الحرف إلى الاسم أو الفعل في أن يصير جزءا من الكلام
منه مسند أو مسند إليه لأن دلالته على معناه [illegible] ولهذا ذكر متعلقه قوله
حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه تعريف حروف الجر وحروف
الجر حروف وضعت لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه نحو مررت بزيد وأنا مار بزيد
ولهذا سميت حروف الإضافة وسميت أيضا حروف الجر تسمية باعتبار عملها
وإنما قال إلى ما يليه ولم يقل إلى الاسم ليتناول مثل قوله تعالى بما رحبت فإنه يستلزم
لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل أسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار والمجرور وأسماء الأفعال وكل ما يستنبط منه معنى الفعل
قوله وهي من وإلى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو رب وواو القسم
وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا إشارة إلى عدد
وهي ثمانية عشر على ما ذكره قوله فمن للابتداء والغاية والتبيين والتبعيض
وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والأخفش شرع في
بيان معاني هذه الحروف ومعاني من كما ذكره أربعة أحدها الابتداء
الغاية ويعرف الابتداء بما يصح [illegible] الانتهاء نحو سرت من البصرة إلى الكوفة
وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الأوثان وثالثها التبعيض يعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو أخذت
من الدراهم ورابعها الزيادة وتعرف بأنها لو سقطت لم يختل المعنى والزائدة
لا يكون إلا في غير الموجب نحو ما جاءني من أحد وهل جاءني من أحد ولا تضرب

منه احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدون في الموجب ايضا قوله
وقد كان من مطر وشبهه متأول اشارة الى دليلهم وهو ان من زيدت في الكلام
الموجب قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان
مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه المصنف بانه متأول اما تأويل قولهم قد كان من مطر انه
محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع منه قول هل كان من مطر واما تأويل الآية فان
يجعلها كان من مطر ان تحمل على التبعيض اي كان شيء من مطر واما تأويل الآية
ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلعم وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح
عليه السلام ولا يلزم من غفران جميع ذنوب امة محمد صلى الله عليه وسلم غفران
جميع ذنوب امة نوح على ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه
قوله والى لانتهاء الغاية وبمعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء
الغاية فهي مقابلة لمن ويعرف باستعمالها في مقابلة الابتداء نحو سرت من البصرة
الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله
اي مع الله قوله وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا اي وحتى لانتهاء الغاية كالى
وبمعنى مع كثيرا واما شبهه حتى بالى في اشتمالها بالغاية دون كونه بمعنى مع لان
كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثير قوله وتختص بالظاهر خلافا
للمبرد اشارة الى فارق يفرق بين الى وحتى وهو ان حتى تختص بالظاهر
استغناء عنه بالى ولئلا يختلط الضمائر بعضها مع بعض لجواز وقوع المرفوع والمنصوب
والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بقول الشاعر فلا والله
لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ عند الاولين قوله
وفي للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان في لها معنيان احدهما الظرفية
وهو حلول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
والثاني ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي

على جذوع النخل قوله والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة
والتعدية والظرفية وزيادة في الخبر في الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره
سماعا نحو بحسبك زيد والقى بيده اي الباء يستعمل لمعان احدها الالصاق
نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد او قربت به
وثانيها للاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج
زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت
بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر
في الاستفهام نحو هل زيد بقائم او في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم او غير قياس
كما في غير النفي والاستفهام وهو اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب
نحو القى بيده قوله واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع
القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب اي اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو
الجل للفرس والمال لزيد والثاني التعليل نحو ضربته للتاديب والثالث الزيادة
كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله
تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الآية
ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لكان ينبغي ان يقولوا ما سبقتمونا اليه
فتعين ان معناه قال الذين كفروا عن الذين آمنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف
من التفاسير وغيره ان هذا الكلام الكفار وانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما اتى
محمد خيرا ما سبقونا اليه واما الزام المؤمنين لو كان كذلك لكان ان يقولوا
لا يستقيم الا ان يلزم ذلك لو انهم خاطبوا بعض المؤمنين كابراهيم مثلا وارادوا
بقولهم ما سبقونا البعض الآخر منهم كما هو عادتهم مثلا اذا خاطب بعض الكفار بعضهم
بان ما اتى به محمد لو كان خيرا ما سبقنا المؤمنون والخامس ان يكون بمعنى
واو القسم في موضع التعجب في اسم الله تعالى كقول الهذلي لله يبقى على الايام
ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس اي والله تعجب منه فناء الايام

الركل كل نتوء

يعني كيف يستحق بجميل هذه صفة والجيد مع الكيد وهي عقبة في قرن
الركل كل نتوء في القرن او الجبل او غير ما دق كيع على قيود ووحيد كبد ور
بذوب في جمع بكرة وهو الطيان نبت طيب الرائحة وتعال اليامين التبر
قوله ورب للتقليل الخ اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام
احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة
بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى التعريف
واما وصف النكرة فليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار
اخص مما لم يوصف واما قال على الاصح لان ... ووجوب وصف النكرة خلافا للاخفش
وجوب وصفها ليتحقق التقليل والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها
ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق واما قال محذوف غالبا لجواز حذفه غالبا لجعل
العلم به كما اذا قلت رب رجل اكرمني فانك تخبر صفة الرجل وجواب رب محذوف
واما تقييد الحروف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به قوله وقد تدخل
على مضمر مبهم مميز اي وقد تدخل رب على مضمر مبهم مميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة
نحو ربه امرأة وامرأتين ... كالضمير في نعم رجلا زيد ... هذا الضمير ان يكون
مفردا مذكرا واما عند البصريين ... ربه رجلا ورجلين ورجالا وربه امرأة
وامرأتين ونساء والكوفة ... لا ... ... ذكره ... يجب
مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للمميز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث قوله ويلحقها ما فيدخل على الجمل اي ويلحق
رب ما الكافة فيدخل على الجملة اذ اقتضى التعليل النسبة المفهومة من الجمل
نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب ... ... الا ...
واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي
لصدق الوعد ... فهو ... بمنزلة ... ... فهو بمنزلة الماضي
لصدق الوعد قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اي ... ...

لمضمرة ... ... سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الرجوع والتوبة
من الريب قوله وواوها اي واو رب وهي التي ... ... في اول
الكلام بمعنى رب ولهذا ايد خل على النكرة الموصوفة فيحتاج الى جواب مذكور
او محذوف ماض كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
اي رب بلدة قوله وواو القسم الخ اعلم ان الواو تبدل في القسم عن الباء
في اقسمت بالله عند حذف الفعل السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا ...
اقسم في ... ... واو القسم مختص بالظاهر فلا يقال وك ... لا ...
بالباء عنا قوله والتاء مثلها اي التاء مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل
والسؤال وتختص بالظاهر لكنها مختصة باسم الله تعالى اي لا تستعمل في غير اللفظ
... لنقصانها عن الواو الذي هو انقص من الباء قوله والباء اعم منهما في الجميع
اي والباء اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها
اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها في الجميع اي مع الفعل وحذفه مع السؤال
وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها
في جميع الظواهر لغير السؤال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان
اي تتلقى القسم بجواب فيه اللام او ان اذا كان مثبتا وحرف النفي اذا كان
منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية او فعلية فان كان جملة اسمية
فان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم او اللام نحو والله
لزيد قائم وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقائم وذلك للتاكيد وربط
الجواب بالقسم وان كان منفيا لزمها ما او لا نحو والله ما زيد قائم او ما
... والله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها
ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله لقام وقد يحذف
قد وحدها نحو قد افلح ... فان كان فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون
التاكيد وبدونها نادرا نحو والله لاقومن او لاقوم وان كانت منفية فان

فعلا ملفوظا كالا زيدا ما او لا نحو واحد ما قام زيد او لا قام زيد وان كان فعلا
مضارعا لزمها ما او لام النون التاكيد نحو والله لافعلن او لا
افعلن ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلا مضارعا منفيا لدلالة
الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله ويحذف جوابه اذا اعترض
اي اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي يحذف جواب القسم اذا اعترض اي
توسط القسم نحو زيد والله قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله
لانه يغني عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اي وعن للتجاوز نحو
اذا كان حرفا نحو رميت عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد
على السطح وقد يكونان اسمين اذا دخل عليهما من فعن بمعنى الجانب كقوله و
لقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي وعلى بمعنى فوق
كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اسمان هنا لدليل دخول من عليهما قوله
والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في الاكثر نحو زيد كالاسد و
قد يكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والذي يدل على ان الزيادة
انه لولاه لزم ثبوت المثل تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثل تعالى لان المراد نفي
الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد
والذي يدل على اسميته دخول حرف الجر عليه قوله ويختص الكاف بالظاهر استغناء
عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقوله لما اراقتربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء
في الماضي الخ اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان اذا
كان من للابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته مذ سنة كذا اي ابتداء
عدم الرؤية من سنة كذا او التبيين للظرف في الزمان الحاضر اي معنى
في نحو ما رايته مذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا او في يومنا وقد تقدم
احكامهما في الظرف والتحقيق ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب
ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا يريدونهما اذا ذكر

على اللفظ الدال على الزمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا
للاستثناء اي هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء وهي اذا جرت
بها ما بعدها تكون حروفا واذا نصبت بها ما بعدها تكون افعالا ما بعدها
مفعول نحو جاءني القوم عدا زيدا او خلا زيدا او حاشا زيدا بمعنى جانب وانما
هذه الثلثة بتعود للاستثناء لانها اذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفا
لكن ليس كلها لو كانت للاستثناء كانت حروف جر قوله الحروف المشبهة
بالفعل ان الخ انما سميت هذه الحروف حروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة
للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا او فتح آخرها ولزومها الاسم
ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجيء وهي ستة ان وان و
كان ولكن وليت ولعل قوله ولها صدر الكلام اي ولهذه الحروف
صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي
تقدمها ليحصل التمييز في اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام
من نفي او تمن او استفهام او غير ذلك قوله سوى ان فانها بعكسها
اي ولهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فانها بعكس هذه الحروف اي لا يكون
لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولا لما قبلها ومع المعمول ان يكون
متاخرا عن عامله او على اصلها قوله ويلحقها ما اي يلحق هذه الحروف ما الكافة
ومع تكفها عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا بسبب فتح
اواخرها وتقدم لزومها الاسم ويصح دخولها على الافعال فيجوز اعمالها
قول النابغة الشاعر الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
والغرض من الحاق ما بهذه الحروف المصيرة التاكيد في اما وانما وتهيئتها
في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله وتدخل حينئذ اي تدخل هذه
الحروف على الافعال حين اتصالها بها لتهيئتها للدخول في الجملة الفعلية كما
انها دخلت في الجملة الاسمية نحو انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا تغير

معنى الجملة شرع في بيان احوال كل واحد منهما على التفصيل واشارة
الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى الجملة بل
تؤكدها فاذا قلت ان زيدا قايم اردت به ما اردت بقولك زيد قايم مع
زيادة التاكيد والمبالغة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها
في حكم المفرد قوله ومن ثم وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد
اي ومن اجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تبقي الجملة على حالها مع
زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع يبقى الجملة على حالها
ومن اجل ان ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب
الفتح لفظا او حكما في كل موضع يكون مع ما بعدها في محل المفرد وان كان
كذلك تعين موضع كل واحد من المكسورة والمفتوحة قوله فكسرت
ابتداء وبعد القول لازم من الفرق المذكور اي كسرت ان بناء على الفرق
المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت
ايضا بعد القول نحو يقول ان زيدا قايم لان مقول القول الجملة وكسرت ايضا
بعد الموصول نحو جاءني الذي ان اباه عالم لان صلة الموصول لا يكون الا جملة
وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت
جواب القسم نحو والله ان زيدا قايم لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت
ان كان مع ما بعدها فاعلا نحو بلغني ان زيدا عالم اي علمه او يعجبني ان زيدا
عالم اي يعجبني علمه لان الفاعل لا يكون الا مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتداة
نحو عندي انك عالم اي عندي علمك لان المبتدا مفرد وكذا ان وقعت خبر مبتدا
كقولك التعجب ان الضرب ضرب زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت
اذا كان مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم اي عجبت من اشتهار
انك عالم اي من وجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل باذا كان المضاف
اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون

مفردا فاعتبر الاصل في حيث فتحت بعدها قوله وقالوا لولا انك
اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا انك منطلق انطلقت لان
ما بعد لولا مبتداء خبره محذوف وجوبا لكون المبتدا مفردا وكذلك
يجب الفتح بعد لو التي للتخصيص لانه فاعل او مفعول لان لو التي للتخصيص
يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا زيد قام ولولا زيدا ضربته بمعنى
هلا ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لو انك قايم
لوقوعه موقع المفرد ولكونه فاعل الفعل المحذوف اي لو ثبت قيامك قوله فان
جاز التقدير جاز الامران اي فان كان موضع جاز فيه التقديران تقديرا
المفرد وتقدير الجملة جاز فيه الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه
فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت
تقديره فمنه يكرمني فجزاؤه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتداء وهو موضع
المفرد كقول الشاعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان
المراد اذا عبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتداء خبرها محذوف قوله
وكذلك جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع اي لاجل ان
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير جاز العطف على اسم المكسورة
لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو على محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قايم
وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في
تاويل الجملة لكونها واقعة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين
ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة
بها قوله ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين اي يشترط
في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا نحو
ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم وانما قبل مضي الخبر لفظا

دون المفتوحة
محله

او تقدير الخبر فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون الشيء الواحد
معمولا لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول لان
ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف
المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم بالرفع
به قبل دخول ان ولا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لان الخبر
ان الى المسند والمسند اليه على السوية فلو عمل في احدهما دون الآخر يلزم الترجيح
بغير مرجح وهو محال ولا يمنعهم جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون على
حذف خبر ان لصحته به قوله **ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي** اشارة
الى بطلان مذهب الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم ان المكسورة
اذا كان مبنيا جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك
وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب ذلك وهو شاذ الى بطلان بقوله
ولا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال
الفصحاء ذلك قوله **ولكن كذلك** اي ولكن مثل ان المكسورة فيما ذكرنا لانها لا تغير
معنى الجملة وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج
زيد ولكن بكرا خارج وعمرو لان لكن للاستدراك والاستدراك
لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافي التاكيد واما ساير الحروف فلا يجوز العطف
على محل اسمها لزوال الابتداء قوله **ولذلك دخلت اللام مع المكسورة** اي
ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الابتداء وساير هذه الحروف
تغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم يدخل مع غير المكسورة على
الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين ان المكسورة
نحو ان في الدار لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا
لطعامك آكل واما اشترط في دخول لام الابتداء على الاسم اذا انفصل
نحو ان لزيدا قايم لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين في المعنى لفظا

لم يدخل هذه اللام على ان قوله **وفي لكن ضعيف** اي دخول هذه اللام مع
لكن على الخبر او على الاسم اذا انفصل او على ما بينهما ضعيف لان لام تدل معنى
الابتداء لان وجود اللام يؤذن بالانفصال ولكن يؤذن بالاتصال
لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعفه في قوله ولكنني من حبها لعميد
عنه بان الاصل ولكن انني فنقلت حركة الهمزة على النون وحذفت
ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في
النون قوله **وتخفف المكسورة فيلزمها اللام** اي تخفف ان المكسورة
فيلزمها اللام فرقا بين المخففة من المثقلة وبين النافية في مثل
ان زيدا قايم لجنس ما ثبت زيد قايم ويلزمها هذه اللام ايضا عند عملها لا لان اللام
بالنافية لا تطرد في الباب وقال بعضهم عند العمل لا احتياج الى اللام قوله
ويجوز الغاؤها اي يجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان شبهها
الفعل لفظا وهو مشهور قوله ويجوز الغاؤها جوازا عاما لان الافعال التي شبه
بها شيء يعمل كما يمكن زيدا قائما فكذلك الحرف المشبه المحذوف عن شيء
تعمل قوله **ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا** اي يجوز دخول ان المكسورة
المخففة على الافعال الداخلة في المبتدا والخبر نحو باب كان وظننت
لبطلان عملها والحصول تاكيد الجملة الابتدائية التي هي مقتضاها وهذا
اقتضت بهذه الافعال كقوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم عمموا دخولها على الافعال
سواء كانت داخلة في المبتدا والخبر او غير داخلة والشاذ قوله بالله ربك
ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس
واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به قوله **وتخفف المفتوحة**
فتعمل في ضمير شان مقدر اي تخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل
عند التخفيف على سبيل الوجوب فيعمل في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها

وهو اما وقوعها مع ما في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر مشابهة من المكسورة
وعملت المكسورة مخففة في الظاهر كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربهم واهمل
المفتوحة المخففة في الظاهر فتقدر واعملها في ضمير شان مقدر لئلا تنحط
الاقوى عن الاضعف وقد شذ اعمالها قيل قوله فتدخل المفتوحة المخففة على
الجمل مطلقا اي فتدخل المفتوحة المخففة على الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية
سواء كان فعلها داخلا على المبتدا والخبر او غير داخل لان مقتضاها وهو اما
معنا ما في الجملة الاسمية ما صلح قوله وشذ اعمالها في غيره اي وشذ اعمال
ان المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر لكنه جاز كقوله فلو انك في
يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع
الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اي ويلزم ان المفتوحة المخففة
اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة مرتبة على التفصيل ان الفعل
ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان لا خرج زيد
ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان
جامدا كانه ليس بعدها فعل ولانه تتضمن معنى النفي مع الفعل لانه في
قوتها وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلا بد من
قد لتقرب الماضي من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل
مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف معه كقوله تعالى علم ان سيكون
منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله
تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد
وعلمت ان لن يخرج زيد وجميع ذلك انما يكون كالعوض عن تخفيفها
ولما ليلا يلتبس بان المصدرية واما قال مع الفعل لانها لو كانت
مع الاسم كبيت الكتاب في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك
كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه الحروف لانه لا يشتبه بان المصدرية

ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع
الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف فلما كان التغيير مع الفعل
اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم قوله وكان للتشبيه
وتخفف فتلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد بمعنى
زيد كالاسد ثم انها تخفف مع قد تستعمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها تضعف
هذه الاحرف وقد جاء ونحو متصرف في اللغة كان ثدياه حقان قوله ولكن
للاستدراك اي معنى لكن للاستدراك وهو توسطها بين كلامين متغايرين
بالنفي والاثبات معنى سواء كان ثم تغاير في اللفظ او لا يكون فتدارك
بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرا جاء ونحو ما قام زيد
لكن عمرا قاعد والايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ ونحو جاءني
زيد لكن عمرا ما غاب وتخفف فتلغى وكلام في اتصالها ويجوز ذكر الواو معها
كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا وتخفف لكن ويرتفع ما بعدها
في بعض القراءات السبع فانهما وبين لكن الذي هو من حروف العطف
فلم يجوز بعضهم انما يجوز معها ذكر الواو لانها اذا خففت كانت حرف
عطف فلم يجوز معها ذكر الواو لامتناع دخول حرف العطف على مثله قوله
وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل للتمني كقوله
تعالى يا ليتنا نرد وجوز الفراء ليت زيدا قائما باجراء ليت مجرى تمنيت وجوز
الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما فان قائما في المثال
المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند الكسائي والذي حملهما على ذلك قول
الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا واجيب عنه بان رواجعا منصوب
على الحال لان الضمير المستتر في الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبا لنا رواجعا
والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الخبر في كان و
يدل على ضعف قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير كان قوله

ولعل للترجي وشذ الجر بها اى ولعل للترجي وتوقع امر كقوله تعالى
لعل الساعة قريب فيه الترجي لعباده والفرق بين الترجي والتمني
ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات والمستحيلات
فان الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ
وكان الجر بها لقصد الحكاية وهي لغة عقيلية قوله **الحروف العاطفة**
الواو والفاء وثم الخ اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وهي
ما ذكره ويشترك الجميع في امر واحد وهو ادخال الثاني في اعراب الاول
قوله **فالاربعة** الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب
وحتى مثلها اعلم ان الاربعة الاول وهي الواو والفاء
وثم وحتى تشترك في الجمع بين الاول والثاني في حكم [illegible] الاول
واشار اليه بقوله فالاربعة الاول للجمع ثم يفترق كل واحد منها بشيء يختص
فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار الترتيب سواء كانت مرتبة ام
لا نحو جاءني زيد وعمرو فانه لا يعلم منه مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الآخر
والذي يدل عليه قوله تعالى ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا والقائلون
منكرون للبعث فالمراد بعد الحياة مع انه قدمه عليها وقولك المال بين زيد
وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء للجمع العقلي مع الترتيب من غير مهلة نحو مررت
بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي
تقول مررت بزيد ثم عمرو وفيهما مروران ثم عمرو وحتى مثل ثم في كونها
للجمع مع الترتيب في المهلة لكن زمان مهلتها اقل منه بان [illegible] ثم
يجيء واسطة بين الفاء وثم قوله **ومعطوفها جزء من متبوعه** اى معطوف حتى
اشترط ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية اى
هي معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر الاقوى او الاضعف

بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء
في الضعف قدم الحاج حتى المشاة وقد تكون بالعكس فيهما الخ قوله **واو**
وام ولا لاحد الامرين مبهما اى هذه الثلاثة يشترك في انها لتعليق الحكم
بالمعطوف او المعطوف عليه مبهما اى لا على التعيين قوله وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب
التعيين اشار الى تحقيق معنى والفرق بينها وبين او واما فان ام على ضربين
واما منقطعة فان كانت متصلة فتستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما يلزم
ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين
ويلي الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده لا على التعيين
لطلب التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلي المتصلة
اسم او فعل او جملة اسمية او فعلية يلي الهمزة كذلك نحو ازيد عندك ام عمرو
عندك اضربت زيدا ام اكرمته ازيد عندك ام عمرو عندك اضربت زيدا
او اكرمته [illegible] فلا يلزم ان يليها احد المستويين والآخر
الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرا او لا [illegible] لسؤالهما بعد ثبوت
العلم بحصول احدهما عند طلب التعيين قوله **ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا**
اى من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين ويلي الآخر الهمزة
لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرا الا على الشذوذ ولان يليها احدهما الاسم
ويلي الآخر الفعل واعلم انه وجدت [illegible] قرينة على المعنى يدل عليها
فيها على الافصح بعد ذكره الآخر الهمزة وكان فيها دليل قوله **ومن ثم [illegible]**
ومن ثم ضعف [illegible] قريب منه الا وانه لكن شرح اللفظ توافق ما ذكرناه
او لا تقول **ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا** اى ومن اجل
ان الطلب مع ام لاحد الامرين الذي علم ثبوت احدهما من غير تعيين
لطلب التعيين كان جوابها باحدهما بالتعيين لا بلا او نعم لانه لا تعيين

المسئول عنه مثلا اذا قيل أزيد عندك ام عمرو كان الجواب زيدا او عمرو
بخلاف او واما لان السؤال معهما سؤال عن احدهما لا على التعيين فجوابه
لا او نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب زائدا على السؤال عنه قوله
والمنقطعة كبل والهمزة اشارة الى معنى ام المنقطعة والفرق
بينها وبين او واما ايضا ان معناها بل والهمزة وهي لا يستعمل الا في الخبر
والاستفهام اما في الخبر فكقولك لشبح رايته انها لابل قطعا فاذا حصل الشك
في انه شاة قلت ام شاة فاصله انها لابل بل اضربت عن الاخبار الاول واستانفت
سؤالا فكانك قلت بل اهي شاة واما الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عندك عمرو
وسالت اولا عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الى عن حصول
عمرو وجوابه لا او نعم فاذا عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين او واما
قوله واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اشارة الى الفرق بين او
واما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبلها اما اخرى ليعلم في
الاول ان الامر كونه الا مبنيا على الشك كجاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم
ذلك في او بل جاز الامران الاتيان بها وتركها قوله ولا وبل ولكن
لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفي اي هذه الثلثة تشترك في اثبات
الحكم لاحد الامرين معينا فلا لنفي ما اوجبته للاول عن الثاني تقول جاءني
زيد لا عمرو بل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءني زيد
بل عمرو واذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني زيد بل عمرو وهو
يحتمل احد الامرين احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو وهي للانتقال
عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني
عمرو وهي كبيان عن نسب اليه عدم المجيء ولكن للاستدراك ولازمة
للنفي لانها مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى وهيهنا تفصيل
وهو ان ثبات انها اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان

الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه
تقول ما جاءني زيد لكن عمرو وهي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني
لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرنا تقول لم يقم زيد لكن قام
عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو قوله حروف التنبيه الا واما وانما سميت
حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جيء بها في اول الكلام
لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون غافلا ولهذا اختصت بالاول
الكلام واعلم ان الا واما مختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون
كقوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره
الامر وان ها يدخل المفردات التي هي اسماء الاشارة فقط نحو هذا
وما تدخل المركبات كقوله ها ان تا عذرة ان لم يكن قبلت فان
صاحبها قد تاه في البلد قوله حروف النداء اعلم ان حروف النداء
خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وهي لتنبيه المدعو ودعائه
ليحضر ويستمع ما يريد منه وانما جعل هذه الحروف بابا آخر سوى
التنبيه لخصوصيتها لتشتمل زايدا على ما في حرف التنبيه وهو طلب
الاقبال المدعو قوله يا اعمها اي يا اعم هذه الحروف في استعمالها
لانها يستعمل في القريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو
ان ايا وهيا للمنادى البعيد واي والهمزة للقريب لكن الهمزة
للمنادى الاقرب قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل
وجير وان نعم مقررة لما سبقها وانما سميت هذه الحروف حروف التصديق او
الايجاب لانها مصدقة ومقررة لما سبقها فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها
من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن
قال اقام زيد او ما قام زيد او لم يقم زيد او قام زيد نعم تصديقا لما قبله
هذا كله بحسب اللغة دون العرف لانه لو قيل لك اليس لي عندك

كرها لا فعلت نعم لا زمنك القاضي بتعليل للعرف على اللغة قوله
وبلى مختصة بايجاب النفي أي بلى مختصة بايجاب النفي استفهاما
كان ذلك النفي أو خبرا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد أو ألم يقم
زيد بلى أي بلى قام زيد وقال الله تعالى ألست بربكم قالوا بلى أي بلى
أنت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لأن نعم مقررة لما سبق نفيا
كان أو إيجابا إلا أن يحمل على العرف قوله وإي إثبات بعد الاستفهام
ويلزمها القسم أي إي للإثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول إي
قال أقام زيد إي والله قوله وأجل وجير وإن تصديق للمخبر أي هذه الثلاثة
تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد أجل أو جير أو إن
كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني إليك إن وصاحبها
والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي أخبر بخبر وإلا لاندرج
فيها الدعاء قوله حروف الزيادة إن وأن وما ولا ومن والباء واللام
إنما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لأنها قد تقع زائدة لا لأنها
زائدة أبدا والغرض من زيادة هذه الحروف التأكيد أو الفصاحة
أو غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع في بيان مواضع زيادتها فقال
فإن مع ما النافية أي إن المكسورة تزاد بعد ما النافية لتأكيد النفي
كقوله وما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وقلت
زيادة إن المكسورة بعد ما المصدرية نحو انتظر ما إن يجلس الأمير أي انتظر
مدة جلوسه وبعد لما نحو لما إن قمت قمت قوله وأن مع لما وبين لو
والقسم وقلت مع الكاف أي تزاد أن المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما أن جاء
البشير ألقاه وتزاد أيضا بين لو والقسم نحو والله أن لو قمت قمت وقلت
زيادتها بعد الكاف كقوله كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم على تقدير
كظبية قوله وما مع إذا ومتى وأي وأين وإن شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف

أي تزاد ما بعد إذا شرطا نحو إذا ما تكرمني أكرمك وبعد أي شرطا كقوله
تعالى أياما تدعوا وبعد إن شرطا كقوله تعالى فإما نذهبن بك فمنهم
أن يعلم أن ما إذا زيدت بعد إن شرطا أدخلت نون التأكيد على
فعلها في الأكثر لأنه لما أكد حرف الشرط كان تأكيد الفعل أولى
فقوله شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من نحو إذا إلى إن وتزاد أيضا بعد
بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله ومما خطيئاتهم وإنما قال بعض حروف
الجر لأنها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف
والمضاف إليه نحو غضبت من غير ما جرم أي من غير جرم قوله ولا مع
الواو أي تزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تأكيدا له نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو وتزاد أيضا بعد أن المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب
وما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك قوله وقلت أي وقلت زيادة لا قبل
أقسم كقوله تعالى لا أقسم قوله وشذت مع المضاف أي وشذت زيادة لا بين المضاف
والمضاف إليه كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر
أي في بئر حور والحور الرجوع جاء من حار أي رجع قوله ومن والباء واللام
تقدم ذكرها أي تزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها في باب
حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل أن يقول إن الكاف تزاد وقد
تقدم أيضا فوجب عليه ذكرها أو عدم ذكر من والباء واللام ويمكن أن يجاب
عنه بأنه إنما خص الباء واللام ومن بالذكر هاهنا دون الكاف لكثرة زيادتها
وندرت زيادة الكاف قوله حرفا التفسير أي وأن أي إنما سميت
تفسيرا لأن ما بعدهما تفسير القول في قوله تعالى واختار موسى قومه
أي من قومه وكقوله تعالى وناديناه أن يا إبراهيم قوله وأن مختصة بما في
معنى القول أي أن تكون مفسرة للكلام فيه معنى القول لا لصريح
القول كقولك كتبت له أن قم فلو قلت قلت له أن قم لم يجز لعدم جواز وقوعه

تفسير النفس القول وهي ايضا استعمالا منه ان يجوز ان يفسر بها ما اريد في
معنى قول او ما في معنى قول صريح وغير صريح ولا يفسر بها الا ما في معنى
القول الصريح وغير الصريح قوله حروف المصدر ما وان وان انما سميت
هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر وانما قال ان اي
ما وان المخففة مختصتان بالجملة الفعلية فانهما يدخلان الجملة الفعلية ويجعلانها
في حكم المفرد الذي هو المصدر نحو اعجبني ما صنعت اي صنعك وقوله تعالى
فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي الا القول وان الثقيلة
المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر
فانها تدخلهما وتجعلهما في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك
قائم اي قيامك او في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فانه
تعذر تقدير المصدر نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا قوله
حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف
تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضي نحو هلا قرأت
وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو قوله تعالى
لو ما تاتينا بالملائكة قوله لها صدر الكلام اي لهذه الحروف
صدر الكلام فوجب تقديمها لما مر قوله ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا
اي يلزم دخول هذه الحروف الفعل او يلزم الفعل هذه الحروف لفظا او تقديرا
نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت اي هلا ضربت زيدا لانها للطلب
الطلب الفعل قوله حرف التوقع قد في الماضي والمضارع وانما سميت حرف
التوقع لانه يخبر بها لمن يتوقع الاخبار فيه اذا دخلت الماضي قربته
الى الحال نحو قد قامت الصلاة وبهذا الاعتبار يسمى حرف التقريب
واذا دخلت على المضارع كانت للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق
ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يراد بها التحقيق

في المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله وقد يحذف الفعل بعده كقوله اقد
الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل الاستفهام طلب الفهم قوله لهما صدر الكلام
اي للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما للنوع من انواع الكلام فوجب تقديمهما
لما مر وهما يدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قائم وهل زيد قائم و
الفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية
فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على شذوذ فلا يقال هل زيد
قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان فكما لا يقال
قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل
زيد خارج لامتناع ان يقال قد زيد خارج قلنا انه انما حملها على قد فيما
هو ازيد خارج وانما لا يحمل على اختها في مثل هل زيد خرج لان هذه الجملة
اقرب بباب هل ما عندنا في نفسها اي لمن حملها على اختها قوله
والهمزة اعم تصرفا اي الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال منه اي من هل تقول
ازيدا ضربت دون هل وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك
منكر الضرب وهو على صيغة الاخرة دون هل وتقول ايضا ازيد عندك
ام عمرو دون هل لاختصاص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتقول ايضا اثم
اذا ما وقع وافمن كان واومن كان اي وتدخل الهمزة على حروف
العطف ولم يدخل هل عليها ولانها منه هل اضربت وهو قبيح
في الحكم قوله
اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط ولها
صدر الكلام لانها للنوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل
الماضي اي ان تجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء
كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب

قوله ولو عكسه اي ولو للمضي وان دخل المضارع اي يجعل الفعل
بمعنى الماضي سواء دخل الماضي نحو لو ضربت ضربتك او المضارع نحو
لو تضرب اي ضربت وقد يجيء بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير
من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا
لو تكفرون وكقوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة وكقوله تعالى
يود المجرم لو يفتدي ولا يجوز ان يكون تمنيا لان التمني لا جزاء
لها قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اي يلزم دخولها الفعل لفظا
نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا نحو قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك وقوله لو انتم تملكون اي ان استجارك احد و
لو تملكون فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظاهر وليسا مبتدأين لان الفعل بعدهما ولو بدون ذلك لانه لا يقال
ان تزيد يضرب زيدا بل تقول ان تزيد يضرب او ينبغي ان يعلم
ان مفسر المحذوف مجزوم ان كان مضارعا نحو ان زيد تزيد تبايع
المحذوف ان الاسماء المتضمنة لمعنى ان لا يحذف فعلها في
حال الاختيار لكونها فرعا ان فلا يتصرف فيها مثل تصرف فيه ويجوز
حذفها عند الضرورة كقول الشاعر [illegible]
[illegible] منا منزعا قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل
وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض وان كان جامدا جاز لتعذره
اي لاجل انها يلزم الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بالفتح ان
لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل
ما يفسره تنبها التزموا فيها ان يكون خبر ان فعلا ليكون
كالعوض عن الفعل المفسر فيقال لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك
منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر ذلك

بان يكون الخبر جامدا جاز ترك الفعل بالضرورة نحو لو انه حجر لكان
جمادا لتعذر الاتيان بالفعل قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضي
لفظا او معنى والجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني او ان لم تأتني لاكرمتك
اي ان تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط
الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني او ان لم تأتني
لاكرمتك لانه لما تبطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم طلب
ان لا يعمل في الشرط ايضا ليتحاكيا فوجب ان يكون ماضيا وكان الجزاء
للقسم لفظا ومعنى لكونه مشروطا ومتعلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى والشرط
في اللفظ قوله وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى
اي وان توسط القسم بتقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر
القسم وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف
الشرط الماضي وجاز ان يجعل الجواب جواب للشرط ولم يلزم حرف الشرط
الماضي ويصح ان يلغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو
ان اتيتني او ان لم تأتني فوالله لاكرمنك [illegible]
واحد منها الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده
جواب الشرط ومن ثم يلزم دخول الفاء على القسم واما باعتبار مع تقدم غير
الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتني او ان لم تأتني لاكرمنك بجعل
القسم وجوابه هو لاكرمنك سادا مسد جواب الشرط وبجعل المجموع خبر المبتدأ
نظرا الى ما وقع القسم اول الكلام متقدما على الشرط واما الغاء مع تقدم
الشرط عليه نحو ان تأتني والله آتك فلكثرة العناية بالشرط لتقدمه
عليه فالشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما الغاء مع تقدم غير الشرط
عليه نحو انا والله ان تأتني آتك بجعل الشرط والجزاء خبر المبتدأ وجعل
المجموع المبتدأ والخبر سادا مسد جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ

شرط لقوله اخرجوا ان المعتصم او تقدير القسم قبل الشرط او اول الكلام
كلفظ القسم قبل الشرط في كتب الكتاب بالقسم لفظا او لزوم الجزم
الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وقوله تعالى وان
المعتصم انكم لمشركون فدلالة تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب لزم
لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون قوله واما
اي اما وضعت لتفصيل الشيء نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنه
لم يلتزم هو ذكر اي اما قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ولم يذكر بعده اما اخرى لكونه معلوما من الآثار وما يدل على
كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه والتقييد بان الاول مستلزم للثاني قوله
والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين الفاء جزء ما
اي والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع
بعد اما دون الفعل ولما حذفت الفعل جعل الجزء الذي هو في حيز جوابها
بين اما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهة
ان يلي الفاء اما لكراهة ان يلي الجزاء اداة الشرط الا ترى انه
قولك اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن فزيد منطلق وسواء كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق سواء
كان بعد فا الجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم بعد
اما ليس جزءا مما في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيز الجزاء فيما قبله بل
معمول الفعل محذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم
او لم يكن وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما
يوم الجمعة فزيد منطلق ومهما ذكر زيد في يوم انطلاقه فهو منطلق
في الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو ضعيف
وان جاز النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير

حصل او ذكر لكنه لم يجز الا باتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد اما
جائز التقديم على جوابها اي لم يكن بعد الفاء ما يمنع التقديم فهو الاول
بعينه اي جزء مما في حيز جوابها اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق فتقديما
على الفاء وان لم يكن جائز التقديم على جوابها اي ان كان ما بعد الفاء
ما يمنع التقديم فهو الثاني بعينه اي ليس جزءا مما في حيز جوابها اي ان كان
ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها
لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الباب كله واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد
ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر
ما هو المقدم مقدما على فاء الجزاء لغرض فينبغي ان يجوز في ان كذلك الغرض فيه
نظر لوجود المانع في احد الموضعين دون وجوده في الفقرة
الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان ان يعمل ما بعدهما فيما قبلهما لغرض والا لما جاز
اما زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة
بتقدير يحصل او يذكر لكنه لا يجوز زيدا فانه فتدبر حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا
اي حرف الردع كلا لانه موضع للردع والتنبيه على الخطأ واما استعماله
مجازا او نقول ردع على انسان مثلا اذا قيل فلان يشتمك فقلت كلا اي
ارتدع عن هذا ونحوه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو معروف عند النحاة لكنه ليس بصحيح
الجاء كان وقيل ان كلا في نحو قوله كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا وهو
عند بعضهم لكنه ليس لما فيه لفظ الكلام التي للردع قوله تاء التأنيث الساكنة
اي الملحق بآخر الماضي تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي لتدل
على ان فاعل الفعل اي مسند اليه ما عمل مؤنث نحو قامت هند
انما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم وانما اراد
بالساكنة هو الساكنة بالاصالة لئلا يشكل بنحو قالت فانها ساكنة بالاصالة
ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين وانما قال الفعل لان هذه التاء

لا يجوز غيره ومثال الفعل ان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي نحو
في الحاق التاء وعدمه نحو قولهم طلع الشمس وطلعت الشمس

اي وأما الحاق علامة التثنية وعلامة الجمع
اي المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها
الى هذه العلامات بخلاف الحاق علامة التانيث الفعل عند اسناده الى مؤنث
غير حقيقي فلا يقال اما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
وعلى تقدير الحاقها نحو اكلوني البراغيث لغة ضعيفة وليس يلزم من اضمار قبل
الذكر منه غير عائدة بل علامات لحقت بالفعل ليدل على احوال الفاعل كما
التانيث والفرق بين علامة التانيث وعلامة التثنية والجمع
انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التانيث
من لفظ المؤنث قوله والتنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر فقوله نون ساكنة
احتراز عن المتحركة والمراد بالساكنة هي الساكنة بحسب الذات
لئلا يشكل بالتنوين المتحرك لالتقاء الساكنين فانه ساكن بحسب الذات
وقوله تتبع حركة الآخر احتراز عن نون ساكنة في غير الآخر فانها لا تسمى
تنوينا وقوله لا لتاكيد الفعل احتراز عن نون التاكيد نحو اضربن وهو
خمسة انواع تنوين التمكن وهو تنوين يدل على تمكن الاسم الداخل
هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه
والثالث تنوين العوض وهو الذي يلحق الاسم عوضا اما عن الياء
اذا اعلاله نحو جوار وأما عن المضاف اليه نحو يومئذ ايام اذ كان
كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف
اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون الجمع المذكر السالم
ولذا يوجد المقابل في جمع المؤنث نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون

لا لتاكيد الفعل

الترنم في مسلمين وأما فائدة ذلك لانه لا يمكن ان يكون احد هذه
التنوينات اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده في
علم غير منصرف وأما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلانه
غير موافق كما اما بيان انه ليس تنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر
الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد كقوله يا ابتا
علك او عساكا قوله ويحذف من العلم الخ اي يحذف التنوين
من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو زيد بن عمرو لشدة
اتصال الموصوف بالصفة وقد مر البحث عنه وعلم منه انه لو كان صفة لغير
العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن عمرو وجاءني زيد ابن
اخيك لم يحذف التنوين ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف فيما اذا كان
صفة نحو زيد ابن عمرو لعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود الصفة
في الموصوف بالابن في التلفظ وهو ابن في الخط مثلا زيد
فاذا سقط التنوين لفظا سقطت الهمزة خطا واذا ثبت التنوين
لفظا ثبتت الهمزة خطا فكأنهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى
تخفيفها لفظا ولذا لم يحذف الالف في المثنى والابنة وقع صفة لعلم مضافا
الى علم آخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم الابن في
جميع ما ذكرنا قوله اي نون التاكيد نوعان احدهما
خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة تقع مع غير الالف واعلم ان الثقيلة
ابلغ في التاكيد من الخفيفة وتجيء الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها
وتجيء المشددة متحركة لالتقاء الساكنين وتجيء مفتوحة لخفة الفتحة
وأما تقييدها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف
لكانت مكسورة وهي في المثنى والجمع المؤنث نحو اضربان و
اضربنان لكونها شبيهة بنون المثنى فيها بقول اضربن اضربان

اضربن اضربن اضربان اضربان ويختص بالفعل المستقبل اي تختص
نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب
نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربن
ولا تضربن والله لاضربن وهل تضربن والا تضربن وليتك تضربن و
انما اختص هذه النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا ولم يعلم
منه ولو بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي ولا الحال لانه لا يؤكد الا ما فيه
الطلب زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما تقومن الا قليلا
لخلوه عن معنى الطلب واما جاز قليلا تشبيها بالنهي قوله ولزمت في مثبت القسم
اي ولزمت نون التاكيد في جواب القسم المثبت لان القسم موضع التاكيد
ولجعل منه ولزمت في مثبت القسم انها لا يلزم في غيرها قوله
وكثرت في مثل اما تفعلن اي وكثرت زيادة النون في مثل اما تفعلن
اي كثرت زيادة نون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط
لانه لما اكد حرف الشرط بما اكد الفعل ايضا بالنون لئلا يحط
المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو ان قوله
وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اي وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير
المذكرين وهو الواو في جمع المذكر لتدل الضمة على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين نحو اضربن ومع الياء مكسور اي وما قبلها
مكسور في المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
نحو انت اضربن وهل تضربن في اضربي وهل تضربين قوله
وفيما عداه مفتوح اي وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين
والياء مفتوح طلبا للخفة وهو في الواحد المذكر غائبا كان
او مخاطبا وفي المؤنث الغائبة نحو اضربن وهل تضربن يا زيد وزيد
هل يضربن وهند هل تضربن ولا يريد بقوله فيما عداه التثنية والجمع

وان تناوله ظاهر لفظه لانه يذكر بعده احكامها قوله وتقول في التثنية
وجمع المؤنث واضربنان اي وتقول في المثنى اضربان باثبات
الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متوالية قوله
ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس اي ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى
وجمع المؤنث فلا يقال اضربان اضربنان لانه يستلزم اما تحريك النون
واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما ممتنعان خلافا ليونس
فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين
لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما مدغما في الآخر والتقاء
الساكنين الذي كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده نحو تمود الثوب
وكتمودة ولا الضالين نحو اضربان واضربنان واما جوز التقاء
الساكنين على حده ولم يجوزه على غير حده لانه لما كان الاول
في الثاني في الصورة الثانية فكانه متحرك بخلاف الصورة الاولى
قوله وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل اي ونونا التاكيد
الخفيفة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث لا يخلو اما ان يكونا مع
ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة
اضربوا القوم اضربن بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة
اضربوا القوم وتقول في اضربي اضربن بحذف الياء كما تقول اضربي
القوم بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصلة
تقول اضربن اضربن واما ماكان في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق
نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون
بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال
المعتلة قوله بعضهم [illegible] اي [illegible]

لان النون مع ضمير البارز في غير المثنى ومع المؤنث كالكلمة المنفصلة
ومع غير الضمير البارز كالمتصلة فتقول في ترمين اترمِنَّ بكسر الياء لانه
لما حذف النون التقى ساكنان الياء ونون التاكيد فكسرت الياء لكن
كسرها اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم ترمي الناس وتقول في ترون
ترونَّ بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل وتقول
في ترمي واغز هل ترمينَّ واغزونَّ بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لما اتصل
به نون التاكيد وجب رد المحذوف لعدم علة حذفه فحينئذ وجب فتح الياء
والواو كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى وتقول في اغزوا
امر الجمع المذكرين المخاطبين اغزُنَّ بحذف الواو وضم الزاء وتقول
في اغزي امر المؤنثة المخاطبة اغزِنَّ بحذف الياء وكسر الزاء كما تقول في
الكلمة المنفصلة اغزُ القوم بحذف الواو وضم الزاء وفي اغزِ القوم
بحذف الياء وكسر الزاء فالمثالان الاولان لكون النون مع الضمير
البارز اعني الياء المخاطبة المذكرين الى المخاطبين والمثالان الاخيران
لكون النون مع غير الضمير البارز والمثالان الاخيران لكون النون
مع الضمير البارز وهما الواو وكلمة الجمع المذكرين الى المخاطبين والياء
لامر المخاطبة قوله المخففة تحذف للساكنين اي نون التاكيد
المخففة تحذف لالتقاء الساكنين نحو اضرب الناس لاشتغال الاثنين
الساكنين عليك ان تزيد يا ... قد رفعه اي لا تهينن والذي
يقول ان تحترمه كذلك ... لكن لا تهينن لانه ...
نحو ... فحينئذ لان للتنوين ... فاما ...
قياسا على التنوين وحينئذ يجب ... بالحذف للتخفيف التاكيد لعدم
موجب حذفه وتقول في ... اضربن واضربن بضم الباء
برد الواو واضربن برد الياء وتقول في هل ترين ... [illegible]

اي اقرء

[illegible]

[illegible]

هذا الكتاب شرح المتوسط
قد انتقل الي بالبيع الصحيح الشرعي
في دار السلام بغداد
و انا الفقير [illegible]
و كان تحرير ذلك في ١٢ جمادي الثاني
سنة ١٢٤٣

[illegible]

126